جـــــــــامعـــــة 08 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة (ماستر) في العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويل التنمية

تحت عنوان:

تطوير قطاع السياحة كبديل لتحقيق تنمية محلية مستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة –

من إعداد:

مريم مواس

بشرى منيجل

إشراف الأستاذ:

عبد القادر فلفول

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة التوبة: 105]

صدق الله العظيم

تشكرات

الحمد لله حمدا كثيرا... له الفضل وله الشكر فلا توفيق إلا به... ولا بركة إلا باسمه... والحمد لله أولا وأخيرا والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

يقول رسول الله ﷺ: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" من منطق هذا الحديث نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان لأستاذنا الفاضل حفضه الله "عبد القادر فلفول" الذي كان بالنسبة إلينا أكثر من مشرف بتوجيهاته القيمة.

كما نشكر كل أساتذة العلوم الاقتصادية خاصة الأستاذة "راضية دغمان" و"سامية بزازي" وأعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم باستقراء محتويات هذا العمل.

لا ننسى كل عمال المكتبة وكذلك موظفي مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة وكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع.

جزاكم الله خيرا

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد البشرية وخاتم الأنبياء والمرسلين مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي:

إلى من غمرتني بعطفها إلى منبع صمودي وقوتي وسر نجاحي إلى نبع الحنان والتضحية والتي تحملت كل شيء في سبيل تعليمي وكانت أما وأبا "أمي" الغالية وإلى من أبتغي رضاها بعد رضا الله "حماتي" الحنونة.

إلى الذي أرضاه الله شريكا في حياتي ورفيقي في خطوات الأمل والنجاح زوجي الغالي فله مني أعظم المحبة والامتنان وإلى ابنتي التي صبرت من أجلها ولم أرها بعد.

أهدي ربيع عمري... ومشواري الدراسي إلى:

إلى من أدين لهم بالفضل وألمس منهم النبل إخوتي " لويزة، حميد، كمال، نورة، منيرة، نبيل، فهيمة رحمها الله وأرزقها الجنة إن شاء الله، أحلام، إيمان توأم روحي" وإلى أبنائهم.

إلى رمز العطاء والتضحية... أبي الغالي وإخوة زوجي "مراد، حسين وزوجته، سامية، حسن، هديل.

إلى صديقتي العزيزة "سناء" وشريكتي في هذا البحث "بشرى" وكل زملاء الدراسة وأتمنى لهم التوفيق.

وإلى كل من أعانني ولو بكلمة طيبة.

مريم مواس

الإهداء

"اللهم ارزقني حبك وحب من ينفعني حبه عندك"

الحمد لله الذي وفقني على انجاز هذا العمل المتواضع الذي إلى أطيب وأنبل قلبين و أعز نفسين في الوجود إلى من أحبهما أكثر من نفسي ولا يعلو حبهما سوى حب الله.

إلى أختي وأخواي

إلى عائلتي الثانية زوجي وأهله

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى جميع الأصدقاء ومن جمعني بهم طريق العلم والمعرفة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

بشرى

الملخص:

على اعتبار أن السياحة من أهم القطاعات التي تدفع بالنمو وتنشط ديناميكية البناء الهيكلي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحتى بيئيا في كثير من الدول، حيث تم تسليط الضوء على مدى قدرة القطاع السياحي على تطوير الاقتصاد من خلال مساهمته في جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمالة ورفع الإيرادات، وبالتالي فالإشكالية تتمحور حول أهمية هذا القطاع ومدى قدرته على تحقيق تنمية محلية مستدامة في ولاية قالمة وذلك على عكس ما بني عليه الاقتصاد الوطني بالتركيز على سياسة المحروقات، كما تهدف الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تواجه هذا القطاع في ولاية قالمة وآفاقه المستقبلية بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: قطاع السياحة، التنمية، التنمية المحلية، التنمية المستدامة.

The summany :

On the grotouunds That Tourisme is One Of the Most important sectors which puches The développement and activâtes the structual constructions Dynamics economically, socially Culturally and avenmentally in a lot of countries, where it high on the extent the tourisme sectors ability to develop the economic thoughout its input in attrackting the investments and provide employment apportunities and raies the evenues and thus the issue centric around the achievement of a local developement su tainable in Guelma as opposed to what it is based on the national economy on focusing about the fuels Policy it also aims to the Cognition of the obstandes That are facing this sector in Guelma and its future out looks basides to the efforts to develop this sector.

Key words :

Tourisme Sector, Development, local development, sustainable development

فهرس المحتويات:

آية قرآنية
تشكرات
إهداء
الملخص
فهرس المحتويات..... 7- 7
قائمة الجداول..... 7
قائمة الأشكال..... 7
قائمة الملاحق..... 7
المقدمة العامة.....**أ– ث**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة وآثارها التنموية.....01
تمهيد.....02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة.....03
المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة وأسباب انتشارها.....03
المطلب الثاني: مفهوم السياحة وخصائصها.....06
المطلب الثالث: أنواع السياحة وتصنيفاتها.....10
المبحث الثاني: آثار السياحة على مختلف جوانب ومجالات التنمية.....16
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة.....16
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة.....21
المطلب الثالث: الآثار البيئية للسياحة.....24
المبحث الثالث: مقومات التنمية السياحية والعراقيل التي تواجهها.....26
المطلب الأول: عوامل الجذب والاستقطاب السياحي.....26
المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه التنمية السياحية.....28
المطلب الثالث: الهيئات والمنظمات المهتمة بقطاع السياحة.....31
خلاصة الفصل.....36
الفصل الثاني: السياحة وتحديات دفع التنمية المحلية.....37
تمهيد.....38

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية المستدامة.....39
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة.....39
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية المستدامة.....42
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المحلية المستدامة.....46
المبحث الثاني: شروط وآليات تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحدياتها.....53
المطلب الأول: شروط تحقيق التنمية المحلية المستدامة.....53
المطلب الثاني: آليات تحقيق التنمية المحلية المستدامة.....55
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة.....60
المبحث الثالث: السياحة كأحد مقومات تحقيق التنمية المحلية المستدامة.....63
المطلب الأول: التنمية السياحية المستدامة.....63
المطلب الثاني: الأهداف التنموية للسياحة المستدامة.....67
المطلب الثالث: متطلبات تطوير السياحة المحلية في خدمة التنمية المحلية المستدامة.....71
خلاصة الفصل.....77
الفصل الثالث: واقع قطاع السياحة في ولاية قالمة ودوره في مجال التنمية.....78
تمهيد.....79
المبحث الأول: الإمكانيات والمقاصد السياحية لولاية قالمة.....80
المطلب الأول: التعريف بولاية قالمة.....80
المطلب الثاني: المؤهلات السياحية لولاية قالمة.....82
المطلب الثالث: دور السياحة في التعريف بالولاية.....87
المبحث الثاني: برامج ومبادرات تطوير الاستغلال.....89
المطلب الأول: هياكل الإيواء ووكالات السياحة والسفر.....89
المطلب الثاني: برامج الاستثمار السياحي في ولاية قالمة.....95
المطلب الثالث: آفاق تطوير السياحة في ظل البرنامج المتوسط المدى (SDAT).....102
المبحث الثالث: مساهمة قطاع السياحة في دفع التنمية المحلية في الولاية.....105
المطلب الأول: انعكاسات قطاع السياحة على مختلف جوانب التنمية في الولاية.....105
المطلب الثاني: أهمية القطاع السياحي والأثر المضاعف له.....110
المطلب الثالث: آفاق تطوير قطاع السياحة في ظل التحديات.....114

خلاصة الفصل.....119
الخاتمة العامة.....120
قائمة المراجع.....125
الملاحق.....135

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المصاريف اليومية للسائح	20
02	نسبة النقص في عدد السياح في مختلف قارات العالم بعد أحداث 11 سبتمبر2001	30
03	مؤشرات التنمية المحلية المستدامة	52-51
04	المقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية	66
05	المصادر الحموية في ولاية قالمة	84
06	السياح الوافدين إلى المؤسسات الفندقية في ولاية قالمة من فترة 2000 إلى 2015	87
07	عدد السياح الجزائريين والأجانب المؤطرين من قبل وكالات السياحة والأسفار	88
08	قائمة الفنادق المعتمدة والمصنفة على مستوى ولاية قالمة من 2000 إلى 2005	89
09	قائمة الفنادق المعتمدة والمصنفة على مستوى ولاية قالمة من 2006 إلى 2011	90
10	قائمة الفنادق المعتمدة والمصنفة على مستوى ولاية قالمة من 2012 إلى2016*	90
11	هياكل الإيواء على مستوى ولاية قالمة	92
12	وكالات السياحة والسفر بولاية قالمة	94
13	مشاريع الاستثمار السياحي طور الانجاز ببلدية قالمة	95
14	مشاريع الاستثمار السياحي طور الانجاز ببلدية حمام دباغ	96
15	مشاريع الاستثمار السياحي طور الانجاز ببلديات ولاية قالمة	97
16	مشاريع الاستثمار السياحي التي لم تنطلق بعد في ولاية قالمة	98
17	مشاريع الاستثمار السياحي التي لم تنطلق بعد في بلدية حمام دباغ	99
18	مشاريع الاستثمار السياحي التي لم تنطلق بعد	101-100
19	تطور عدد مناصب الشغل التي وفرتها الهياكل السياحية خلال الفترة (2006-2016*)	105
20	عدد مناصب الشغل المتوقعة	106
21	تطور رقم الأعمال للمؤسسات الفندقية	107
22	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل للفترة (2010-2015)	108
23	تطور العمالة في القطاع الفندقي	110
24	الدواوين والجمعيات المعتمدة ذات طابع سياحي في ولاية قالمة	114

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم أنواع وتصنيفات السياحة	15
02	الآثار المضاعفة لقطاع السياحة على جميع جوانب الاقتصاد الوطني	113

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان
01	مدينة الأموات بالركنية
02	المسرح الروماني بقالمة
03	رمز الولاية الطبيعي- الشلالة الشامخ-
04	أهم الصناعات التقليدية بالولاية
05	تقرير حول متعاملي قطاع السياحة من سنة 2000 إلى غاية 2015.
06	وكالات السياحة والأسفار في ولاية قالمة
07	هياكل الإيواء على مستوى ولاية قالمة
08	مشاريع الاستثمار السياحي طور الإنجاز
09	مشاريع الاستثمار السياحي (لم تنطلق بعد)
10	قائمة الجمعيات الناشطة في مجال السياحة على مستوى ولاية قالمة
11	إحصائيات الوافدين الجزائريين والأجانب إلى ولاية قالمة من 2016/01/01 إلى غاية 2016/02/29
12	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل

المقدمة العامة

مقدمة:

تلعب السياحة في الوقت الراهن دورا مهما في الاقتصاد العالمي نظرا لما تحققه المبادلات السياحية من نتائج معتبرة مقارنة بغيرها من القطاعات أو تفوقها فالسياحة صناعة تصديرية تضع على أساسها بعض الدول استراتيجياتها التنموية ما يسمح بتحقيق خطط وبرامج التنمية المستدامة.

كما تعتبر السياحة وسيلة فعالة لجلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة فهي توفر ملايين فرص العمل باعتبارها نشاط يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة مما جعل الكثير من دول العالم تولي اهتماما خاصا لهذا الميدان، حيث عمدت إلى تخصيص رؤوس أموال ضخمة للاستثمار فيه، فأصبحت السياحة في الآونة الأخيرة مجالا للتنافس الشديد بين الدول.

ونظرا للمزايا التي يحققها هذا القطاع إلا أنه لازال يعاني العديد من المعوقات في الجزائر، الأمر الذي يتطلب السعي الجدي لتوفير بيئة سياحية ملائمة للنهوض بهذا القطاع الفعال الذي يعود بالنفع على الاقتصاد ككل.

وتزداد أهمية السياحة بتطبيقها بشكل مستدام تلبي من خلالها حاجة السياح، وفي نفس الوقت تحمي وتعزز مستقبل نمو القطاع، وتخفف الآثار السلبية على البيئة إلى حدودها الدنيا، وتولد الدخل للمجتمعات المحلية. وقد ارتأينا التطرق لدراسة حالة ولاية قالمة كإحدى المناطق الجزائرية، فهي تمتلك مقومات سياحية هامة طبيعية وحضارية، وتتمتع بالعديد من الخصائص ولها عناصر جذب قابلة للاستثمار في العديد من المجلات أبرزها أثرية وحموية حيث تزخر بإمكانيات هائلة تمكنها من النهوض بقطاع السياحة في حالة حسن استغلالها.

ورغم الجهود المبذولة من طرف ولاية قالمة من أجل تحسين وتنمية السياحة وتحفيز الاستثمار بالإضافة إلى الإمكانيات السياحية الهائلة، لم تصل بعد إلى تحقيق الأهداف المرجوة والمساهمة الفعالة لهذا القطاع فهي بذلك تبقى قادرة على مواجهة الطلب المتزايد وبالتالي حرمانها من مزدر مهم من العملات.

فالنهوض بقطاع السياحة في ولاية قالمة مرهون بمدى قدرتها على توفير الهياكل والمؤسسات الفندقية السياحية، وعلى إدارتها وتسييرها وكذا ضرورة حماية التراث الثقافي وحماية الموارد المائية وتوزيعها توزيعا منصفا والآمال التي يعلقها السكان المحليون على مداخيل السياحة قصد تحسين ظروفهم المعيشية، كلها عناصر تشكل

الوجه الآخر للتنمية السياحية المستدامة وعليه حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية السياحة وواقعها في ولاية قالمة محاولين الإجابة على الإشكالية التالية:

- **كيف يمكن تطوير واستغلال القدرات والإمكانيات السياحية في ولاية قالمة بما يساهم في تحقيق تنمية محلية مستدامة؟**

ومن خلال هذه الإشكالية تمكننا من طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. فيما تتمثل الآثار التنموية المختلة للسياحة؟
2. كيف يمكن النهوض بهذا القطاع ومواجهة العراقيل التي تحول دون تطويره؟
3. هل تساهم السياحة في قالمة في تحقيق تنمية محلية؟
4. ماهي الجهود المبذولة للرقي بهذا القطاع في ولاية قالمة؟ وما هي آفاقها؟

الفرضيات:

ولمعالجة بحثنا قمنا بصياغة الفرضيات التي تعتبر أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة والتي تبقى دائما قابلة للاختبار والمناقشة وتتمثل في:

1. يعتبر القطاع السياحي قطاع اقتصادي تنموي، وهو مرتبط بالدرجة الأولى بالتنمية على المستوى المحلي.
2. يمكن للسياحة أن تكون مصدر دخل هام إن أعطي لها الاهتمام اللازم والدعم الكافي، كما أنها تتميز بالبقاء والاستمرارية وبالتالي فهي تحقق عنصر الاستدامة.
3. تعتبر السياحة في ولاية قالمة قطاعا مهما وفعالا له مكانته ضمن استراتيجية الولاية الرامية إلى النهوض بالمستوى الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.
4. يظهر دور ومكانة السياحة في ولاية قالمة من خلال مساهمتها في التشغيل ورفع الايرادات المحلية وخلق وتطوير المؤسسات وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون القطاع السياحي أصبح يمثل بديلا اقتصاديا مهما من شأنه أن يساهم في نمو الدخل الوطني من خلال توفير ايرادات مهمة بالعملة الصعبة وبالتالي أصبح محل اهتمام جميع الأطراف، وهذا

بالنظر إلى ما تنفرد به بلادنا من مميزات سياحية هامة كما تبرز أيضا من خلال العناية الكبيرة التي توليها الدولة الجزائرية عامة وولاية قالمة بشكل خاص لتنمية هذا القطاع.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في التعرف على أهمية قطاع السياحة ودوره في دفع التنمية كأحد المداخل الحديثة المعتمدة في تحقيق التنمية المستدامة وبالأخص على المستوى المحلي، بالإضافة إلى التحليل والبحث في مدى إمكانية الاعتماد على هذا القطاع في ولاية قالمة كحالة دراسية.

منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي للتعريف بمختلف المصطلحات والمفاهيم السياحية والمنهج التحليلي فيما يخص تحليل العلاقة الترابطية بين مختلف عناصر الموضوع، كما لا ننسى المنهج التاريخي وذلك فيما يخص تقسيمات لبعض المراحل.

هيكل الدراسة:

من أجل الوصول إلى النتائج المنتظرة من هذه الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول فصليين نظريين وفصل تطبيقي، حيث تناولنا في:

- **الفصل الأول**: هو عبارة عن مدخل عام للسياحة، تطورها ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة وهذا ما جاء في البحث الأول وذلك بالتطرق إلى التعاريف المختلفة للسياحة وأهميتها ومختلف أنواعها، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى الجوانب المختلفة للسياحة ومساهمتها في تحقيق التنمية اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا، أما في المبحث الثالث جاء عن عوامل الجذب والاستقطاب السياحي والعراقيل التي تواجه القطاع وكذا مختلف الهيئات والمنظمات المهتمة به سواءا دوليا أو إقليميا.
- **الفصل الثاني**: الذي جاء تحت بعنوان "السياحة وتحديات دفع التنمية المحلية" تناولنا في المبحث الأول مفهوم التنمية المحلية المستدامة، أبعادها ومؤشراتها بعدما عرفنا التنمية المحلية والتنمية المستدامة كل مفهوم على حدى، وفي المبحث الثاني شروط وأهم الآليات التي يمكن اتباعها لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

والتحديات التي تواجهها، أما في المبحث الثالث الأهداف التنموية للسياحة ومتطلبات تطويرها محليا لكي تكون كمقوم من مقومات تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

- **الفصل الثالث:** خصص لدراسة حالة ولاية قالمة من خلال التعرض إلى أبرز المقومات السياحية في الولاية وكذا التعريف بالولاية وذلك في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى برامج ومبادرات تطوير الاستغلال في الولاية من هياكل ووكالات السياحة والأسفار، وكذا مختلف المشاريع المنطلقة بالإضافة إلى دراسة الاستراتيجية السياحية في الولاية لتطوير القطاع من خلال المخطط المتوسط المدى للولاية، والمبحث الثالث خصص لإبراز الدور التنموي الذي تلعبه السياحة في ولاية قالمة وأهم التحديات التي تواجهها.

صعوبات الدراسة:

من خلال بحثنا في هذا الموضوع واجهتنا بعض الصعوبات فيما تتعلق بالإحصائيات عن بعض المعلومات الميدانية الرسمية خاصة المتعلقة بالمخطط التوجيهي من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية بالولاية، بالإضافة إلى قلة المراجع الخاصة بالفصل الثاني.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للسياحة وآثارها التنموية

تمهيد:

يشهد النشاط السياحي نموا وتطورا في الوقت الراهن حيث أصبحت السياحة من أهم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تحتل موقعا مهما في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ولقد بادرت مختلف دول العالم بالنهوض بقطاعاتها السياحية فأدخلت التسهيلات الإدارية والقانونية وكثفت جهودها لزيادة الطلب على السياحة لأنها تؤثر بالإيجاب على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتتشابك مع عدة صناعات أخرى من خلال توفير وتحسين وترقية مقومات الجذب السياحي لدى هذه الدول لتلبي بذلك مختلف احتياجات السياح.

ومنه أصبحت السياحة صناعة متكاملة تساهم في رفع وتيرة التنمية فهي مصدر مهم للعملات الصعبة وتشغيل اليد العاملة وتحسين ميزان المدفوعات للدول بالإضافة إلى كونها وسيلة اجتماعية للتنمية الثقافية بين الشعوب كل ذلك بالإضافة إلى الأهمية البيئية والعمرانية التي كان لها الأثر العظيم والواضح في حياة المجتمعات والشعوب في عصرنا الحاضر وعلى غرار باقي الأنشطة تواجه السياحة بعض العراقيل والمعوقات التي تستدعي إيجاد الأنظمة والتشريعات والهيئات التي تعمل على تنظيم هذا المجال وتطوره سواء على المستوى المحلي أو الدولي وعليه نحاول من خلال هذا الفصل التعرف على القطاع السياحي كأحد الأنشطة الخدماتية والاقتصادية وإبراز دوره وأثره في مختلف الجوانب والتطرق إلى العوامل والمقومات التي تدعم تطوير وتنمية السياحة والعراقيل التي تواجهها.

ومن هنا فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة.

المبحث الثاني: أثار السياحة على مختلف جوانب التنمية.

المبحث الثالث: مقومات التنمية السياحية والعراقيل التي تواجهها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة

تهتم كثيرا من دول العالم اليوم بموضوع السياحة بوصفها ظاهرة اجتماعية وثقافية هدفها العلم والمعرفة والمتعة والراحة والاستجمام، وفي هذا المبحث تم تسليط الضوء على أهم المفاهيم السياحية انطلاقا من المراحل المختلفة التي مرت بها السياحة، منذ العصور القديمة إلى غاية المرحلة الحالية وكذا أهم أنواع السياحة السائدة والخصائص التي تتميز بها مع التطرق إلى أهميتها وعوامل انتشارها وتوسعها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة وأسباب انتشارها

أولا: التطور التاريخي للسياحة

لقد مرت السياحة بمجموعة من المراحل بدا من مرحلة العصور القديمة والوسطى وصولا إلى السياحة في العصر الحديث حيث سنتطرق بنوع من التفصيل في كل مرحلة من خلال تشخيصها على النحو الآتي:

1- المرحلة الأولى(العصر القديم):مكانها الزمني يبدأ من ظهور الإنسان على وجه الأرض حتى 1840، حيث أن وسيلة الانتقال المتاحة للإنسان في هذه المرحلة هي الوسيلة البدائية من انتقال على قدميه أو باستعمال دواب الحمل للسير في الطريق البرية، أما القوارب والسفن الشراعية الصغيرة فكان يستخدمها في المساحات المائية[1].

وكانت أهداف انتقال البشر في هذه الحقبة هو الانتقال بهدف التجارة وزيارة الأماكن المقدسة مثل زيارة مكة المكرمة وبيت لحم وانتقال أبناء الملوك للتعلم في المراكز الدينية في لندن وأوروبا وكذلك انتقال أبناء الأغنياء للتمتع بالطبيعة والمصايف والمشاتي والبحار والشلالات وزيارة عجائب الدنيا السبع مثل هرم خوفو وحدائق بابل المعلقة وتمثال ردوس ومعبد ريتموس ومقبرة مزوليس، وتنقسم هذه المرحلة إلى[2]:

أ- العصور البدائية الأولى: وتمتد من قبل التاريخ إلى ظهور الحضارات.

ب- العصور القديمة في مصر والرافدين: وتبدأ من نشأة حضارات وادي النيل والرافدين 500 قرن قبل الميلاد، وتنتهي بسقوط الدولة الرومانية، وأهم ما يميز هذا العصر ظهور الجيوش والأديان والأنظمة والقوانين وظهور دوافع جديدة مثل الدافع المادي والديني ودافع حب الاطلاع والمتعة.

2- المرحلة الثانية (عصر الآلة والثورة الصناعية 1840-1945): ابتدأ هذا العصر من 1840 حيث تميزت هذه الفترة بظهور الآلة وتطورها وتقدم وسائل المواصلات وانتشار طبقة الحكام والأغنياء الذين يملكون الإمكانيات المادية، وبدء تنظيم عمليات انتقال البشر كما ظهرت وسائل نقل جديدة مثل القطار والسيارة

---

[1] ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص15.

[2] مرزوق عايد العقيد وآخرون، **مبادئ السياحة**، إثراء للنشر والتوزيع، الامارات، الطبعة الأولى، 2011، ص10.

وتطورت وسائل النقل البحري، وتميز هذا العصر بقلة عدد المسافرين نسبيا وكثرة إنفاق الفرد وطول مدة الرحلة وخضعت السياحة في تلك الفترة للنظم والقوانين فقد ظهرت الحدود السياسية التي فرضت قيودا على السفر للحد من الهجرة وتنظيم سفر الأجانب، حيث بدا مفهوم السياحة يتطور في هذه المرحلة فأصبح الإحساس بالطبيعة وما تحتويها من مناطق جبلية وغابات هدفا للسياحة، فظهرت السياحة الرياضية وخصوصا التزلج على الجليد مما أدى إلى إنشاء الكثير من المرافق والمنشآت السياحية في المناطق الجبلية في أوروبا[1].

شملت هذه المرحلة كذلك الثورة الصناعية سيما في أوروبا، وبالتالي عرف العالم أول تنظيم لرحلة سياحية من خلال "توماس كوك" الانجليزي عام 1841 في بريطانيا، حيث قام بنقل مجموعة من الأشخاص من الطبقات الشعبية بواسطة القطار لزيارة البحر لمدة يوم واحد، كما قام أيضا بنشر مجلة في السفر لتعريف الناس بالجوانب المختلفة والاحتياجات الضرورية خلال الترحال[2].

3- المرحلة الثالثة (العصر الحديث): وبدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن ظهرت الطائرة واستخدمت في الأغراض الحربية ثم دخلت في مجال النقل البشري والتجاري، وجرى تطور هائل لاستخدام السيارة، كما ظهر علماء ومتخصصون في النشاط السياحي في الدول المتقدمة واخضعوا هذا النشاط للعلم والدراسة وخصصوا له الكليات والمعاهد التي وصلت إلى أكثر من 1000جامعة وكلية على مستوى العالم.

وبالتالي حدث تطور في المنشآت السياحية والفنادق العملاقة وظهور كذلك المنظمات السياحية وأهمها المنظمة العالمية للسياحة وأهم ما يميز السياحة في هذه المرحلة مايلي[3]:

أ) تطور حركة السياحة العالمية؛

ب) ارتفاع مستوى دخل الأفراد خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية؛

ت) تزايد حجم السكان بشكل مضطرد؛

ث) تطور العلاقات بين البلدان؛

ج) تطور كبير في وسائل النقل والاتصالات خاصة النقل الجوي وتطور صناعة السيارات.

---

[1] هباس رجاء الحربي، **التسويق السياحي في المنشآت السياحية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص18.

[2] عبد الرزاق براهيمي، عبد الحفيظ مسكين، **أثر ممارسة الأنشطة التسويقية في دعم وتنمية القطاع السياحي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: السياحة في الجزائر-الواقع والأفاق-المركز الجامعي، البويرة، يومي 11-12 ماي2010، ص05.

[3] هباس رجاء الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

ثانيا: أسباب انتشار السياحة:

نظرا للاعتبارات العديدة التي ساهمت في تطور السياحة يصعب علينا حصر الأسباب التي أدت إلى التوسع في انتشارها إلا أننا سنحاول تقديم البعض منها للذكر لا للحصر فيما يلي[1]:

1- استقرار الأوضاع السياسية نسبيا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وازدهار الأحوال الاقتصادية مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والنفسية للأفراد.

2- اهتمام معظم دول العالم بصناعة السياحة واعتبارها صناعة رئيسية تساهم في الدخل العام للدولة وذلك بسبب معدلات النمو التي تحققها والتي تتجاوز في بعض المجتمعات معدلات النمو في القطاعات الأخرى.

3- تأثير وسائل الإعلام من خلال نقل الأخبار بسرعة عند حدوثها إلى الأفراد في أي مكان مما زاد في رغبتهم لزيارة بلدان غير معروفة عندهم.

4- ساعدت التشريعات التي حدثت إثر مطالبة النقابات العمالية في زيادة أوقات الفراغ والإجازات السنوية في المؤسسات الخاصة والعامة، الأمر الذي أدى إلى تنشيط الحركة السياحية.

5- انخفاض تكلفة النقل في الوسائل السريعة وخاصة الطيران مما سهل في تخطي الصعوبات الطبيعية من تضاريس وغيرها

6- انتشار التعليم والثقافة وزيادة حب المعرفة عند عدد كبير من الأفراد ساهم في ارتفاع المستوى الثقافي للأفراد مما أدى إلى زيادة الأفواج السياحية إلى أماكن الآثار والمراكز الثقافية وحضور المؤتمرات العلمية.

بالإضافة إلى ذلك من أسباب انتشار وتوسع السياحة أيضا ما يلي[2]:

1- زيادة الطلب على الخدمات في المدينة وانخراط الناس في الأعمال المكتبية الخاضعة للروتين واستعمال الفكر والعقل بدلا من القوة الجسمانية، كلها أدت إلى الانتقال من الريف إلى المدينة.

2- تقليل ساعات العمل بسبب دخول المكائن والآلات الحديثة، والتي أدت إلى زيادة أوقات الفراغ وأصبحت فرص السفر متوفرة.

3- انتشار وسائل النقل مثل تطور الطائرات الحربية التي كانت تستعمل لأغراض الحرب إلى طائرات مدنية لنقل الركاب وهذا بدوره ألغى المسافات بين الدول، أي أصبح الانتقال من دولة إلى أخرى لا يستغرق

---

[1] مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 42، 43.

[2] زيد منير عبوي، **الاقتصاد السياحي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 17، 18.

إلا ساعات محدودة بعد أن كان الانتقال من دولة إلى أخرى لا يستغرق ساعات محدودة والانتقال من مكان لأخر يستغرق أيام طويلة حيث كانت محفوفة بالمخاطر والقراصنة.

4- زيادة الإنتاجية من خلال البحث للتجار عن أسواق جديدة لتصريف بضائعهم من خلال الفائض في الإنتاج.

5- هروب الناس فترة من الزمن إلى المناطق الأخرى بسبب تلوث البيئة وخاصة جو المدن الصناعية الكبرى.

المطلب الثاني: مفهوم السياحة وخصائصها

لقد اهتم العديد من علماء الاقتصاد بإعطاء تعريف موحد لمصطلح السياحة غير أن ذلك يبقى من الصعوبة بما كان طالما هناك وجهات نظر مختلفة للسياحة، فالنظر إليها من وجهة اقتصادية يختلف عن النظر إليها من زاوية اجتماعية وهو ما جعلنا نتطرق إلى مجموعة من التعاريف التي أطلقت على السياحة والخصائص التي تتميز بها.

أولا: مفهوم السياحة

لقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في أكثر من موضع ومن ذلك سورة التوبة لقول الله تعالى **{فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكافِرِينَ }**(02)، وتعني هنا كلمة فسيحوا أي فسيروا أيها المشركون سير السائحين آمنين مدة أربعة أشهر لا يتعرض خلالها لكم احد[1].

أما في اللغة الانجليزية "فنجد أن كلمة tourisme تعني العمل المتعلق بإعداد نشاط الإجازات للسائحين أو الممارسة المتعلقة بالسفر من اجل المتعة في الإجازات"[2].

كما توصف السياحة بأنها "تمثل أنشطة الأشخاص المسافرين إلى أماكن خارجة عن بيئتهم المألوفة والمقيمين فيها مدة لا تتجاوز السنة واحدة بلا انقطاع بهدف الاستجمام وغير ذلك من الأغراض غير المتعلقة بمزاولة نشاط لقاء اجر من داخل المكان المقصود بالزيارة وهي احد الأنشطة التي نمت كثيرا كظاهرة اقتصادية واجتماعية على مدى الربع الأخير من القرن العشرين"[3].

---

[1] سورة التوبة، الآية (02).

[2] عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحة المستدامة– حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2009-2010، ص11.

[3] محمد أحمد العمري، **الأمن السياحي– المفهوم والتطبيق**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص26.

كما عرفها شراتنهو من "بأنها الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوفود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أي بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا" [1].

كما تعرف كذلك على أنها "المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج عن إقامة السائحين وأن هذه الإقامة لا تكون دائمة أو تؤدي إلى ممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملا دائما أو مؤقتا"[2].

السياحة عند مسيوجان مدسان "عبارة عن نشاط ترفيهي يشمل السفر أو الإقامة بعيدا عن الموطن المعتاد من أجل الترفيه والراحة والتزويد بالتجارب والثقافة بفضل مشاهدة مرئيات جديدة للنشاط البشري ولوحات لطبيعة مجهولة"[3].

هذا ويمكن تعريف السياحة على أنها "مجموعة الظواهر، الأحداث والعلاقات الناتجة عن سفر وإقامة غير أصحاب البلد والتي لا يكون لها أي ارتباط بأي نشاط ربحي أو نية للإقامة الدائمة حيث تكون بمثابة الحركة الدائرية التي يبدأ فيها الشخص أو المجموعة الترحال بداية من البلد الأصلي أو مكان الإقامة الدائمة وبالنهاية العودة إلى نفس المكان"[4].

ومنظمة السياحة العالمية تعرف السياحة بأنها "مجموعة النشاطات التي يقوم بها الأشخاص والتي تتضمن السفر والإقامة في أماكن بعيدة أو خارج البيئة التي يعشون فيها لمدة لا تزيد عن سنة متتالية، ويكون ذلك بهدف التسلية والعمل أو نشاطات أخرى ليس لها علاقة بالنشاط الذي يمارسه الشخص داخل بيئته الأصلية"[5].

أما بالنسبة للسائح فهناك تعريفات عديدة نذكر منها:

حسب تعريف منظمة السياحة العالمية "السائح هو الزائر الذي قضى ليلة في أماكن الإقامة الجماعية أو الخاصة في البلد الذي يزوره"[6].

---

[1] إسماعيل كامل جوامع، فايزة بركات، **صناعة السياحة في الجزائر – قراءة في برامج وإشكاليات التطبيق**، الملتقى الوطني الأول للسياحة في الجزائر الواقع والأفاق، المركز الجامعي، البويرة، 2010/12/11، ص03.

[2] Jean pierre lamic, **tourisme durable**: utopie ou réalité ? lharmatta, rue de lecal ,paris,2008, p15.

[3] أحمد الجلاد، **التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق**، عالم الكتب للنشر والتوزيع، مصر، بدون سنة، ص108.

[4] خالد مقابلة، **فن الدلالة السياحية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2003، ص18.

[5] إياد عبد الفتوح النسور، **أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص24.

[6] زيد سلمان عبوي، **السياحة في الوطن العربي– دراسة لأهم المواقع السياحية العربية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص35.

تعريف أوتادا بكندا "بأن السائح هو الذي يسافر إلى بلد غير البلد الذي يقيم فيه بشكل معتاد ولمدة لا تقل عن ليلة واحدة ولا تزيد عن عام، ولا يكون الغرض الأساسي ممارسة أنشطة كسب[1].

ونختتم التعاريف بالقول بأن السياحة ظاهرة اجتماعية تشمل سفر أو تجوال شخص أو مجموعة من الأشخاص من مكان إلى أخر في نفس البلد أو خارج حدوده ويمكن اعتبار السفر سياحة إذ توفرت فيه هذه الشروط:

1- أن يكون مؤقت؛

2- أن لا يكون السفر من اجل كسب مادي؛

3- أن يكون بطريقة مشروعة وغير إجباري.

ثانيا: خصائص السياحة

السياحة كنشاط اقتصادي تنطوي على العديد من الخصائص نذكر منها[2]:

1- تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية، خدمية).

2- إن مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل (الاستقرار السياسي، درجة التقدم الاقتصادي، عدم وجود عدائية اتجاه الأجانب...الخ) من العامل المؤثرة على الطلب وعلى المنتج السياحي محليا ودوليا.

3- ارتباط صناعة السياحة كنشاط إنتاجي يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

4- عدم سيادة المنافسة الصافية أو حتى احتكار القلة في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات والموارد السياحية النادرة وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج سلع سياحة بديلة.

5- تعدد وتنوع أنواع السياحة وأغراضها مما يترتب عليه تنويع واختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها.

6- ارتباط الطلب على الموارد والخدمات السياحة بدولة بدوافع ذاتية لدى جمهور السائحين، أو بمعنى أخر فإن الطلب السياحي في معظم الحالات يتصف بدرجة عالية من المرونة.

---

[1] مُحَمَّد الصيرفي، **مهارات التخطيط السياحي**، دار هناء للتجليد الفني، مصر، بدون سنة، ص ص 11، 12.

[2] نزيه الدباس، **إدارة القرى السياحية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2007، ص ص 12، 13.

7- في معظم الحالات لا يمثل الطلب السياحي طلبا مشتقا على السلعة أو منتجات أخرى لذات الدولة فباستثناء سياحة المؤتمرات أو الأعمال مثلا فإن زيادة الطلب على بعض منتجات الدولة غير السياحية قد يكون مشتقا من الطلب على مواردها وخدماتها السياحية نتيجة له.

8- إن الطلب السياحي لا يتصف عادة بصفة التكرار، أي أن تحقق درجة عالية من الإشباع أو الرضا لدى السائح لا يعني بالضرورة قيامه بتكرار الزيارة للبلد المعني.

9- تعد السياحة نشاطا اقتصاديا متزايدا أو متضاعف بالطبيعة وبصورة مطردة وخاصة فيما يتعلق بالدخل واستخدام السياح وتفسير ذلك أن إقدام السياح وتحويل نقودهم إلى عملات الدولة التي يزورونها من أجل تسديد تكاليف الخدمات التي يحتاجونها إلى جانب مشتريات من الهدايا والتذكارات، يعني ذلك انتقال النقود من السياح إلى عدة أشخاص وقنوات ومستويات متعددة بالإضافة إلى استخدامها أكثر من مرة عن طريق انتقالها من حائز إلى أخر مما يؤدي إلى تزايد الدخل وهو ما يطلق عليه بالمضاعف رغم انتقال جزء من هذه الأموال إلى خارج المنطقة السياحية من أجل توفير خدمات ومتطلبات صناعة السياحة، وفيما يتعلق بالاستخدام أو العمالة السياحية المتزايدة فهي من خصائص صناعة السياحة التي تتصف بها نظرا لاحتياجاتها لأعداد كبيرة من العاملين، أي أنها توفر فرص عمل لأعداد كبيرة من المستخدمين من عمالة غير مؤهلة وأصحاب الكفاءات العالية والخبرات المتخصصة وهي القوى العالمة المرتبطة بصورة مباشرة كبعض الخدمات التي تستمر في التواجد والممارسة طالما السياحة قائمة كنشاط[1].

[1] الجيلالي بحاز، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يوم 2008/01/23، ص 33.

المطلب الثالث: أنواع السياحة وتصنيفاتها

تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات المختلفة فهناك السياحة الدينية والعلاجية وغيرها بالإضافة إلى أنواع أخرى ساعد على ظهورها وانتشارها التقدم والتطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وطبقا لهذا فقد تم تصنيف السياحة وفقا لكل نوع وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: تصنيف السياحة وفقا لمعيار الغرض من السياحة

هناك عدة أنواع حسب هذا المعيار هي:

1- السياحة الدينية: تعني السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود دولة معينة لزيارة الأماكن المقدسة لأنها سياحة تهتم بالجانب الروحي للإنسان فهي مزيج من التأمل الديني والثقافي أو السفر من اجل الدعوة ومن أجل القيام بعمل خيري[1].

2- السياحة التراثية: وتتضمن السفر لأجل التجربة وفي بعض الحالات المشاركة في أسلوب حياة معين قد تبقى أثاره عالقة في ذاكرة السائح[2].

3- سياحة المؤتمرات: وهي السياحة التي تحدث من إجراء اللقاءات التي تعقد لبعث قضية معينة أو مشكلة محددة وقد يكون العرض منها رسم استراتيجية مستقبلية لمنظمة تضم أكثر من دولة[3].

4- السياحة الاجتماعية: ويضم هذا النوع الطبقة التي تشمل الغالبية العظمى من المجتمعات وهم ذوي الإمكانات المحدودة، والسبب في تواجد هذا النوع أن السياحة كانت مقتصرة في القدم على الطبقة الثرية فقط وبما أن التطورات العالمية توجب التغيير في كلما يوجد من حولنا فكان لا بد من هذه التغيرات أن تمس السياحة لتواكب التطورات والمستحدثات العالمية لكي تضم السياحة أو تشرك معها الطبقات التي تمثل الأغلبية الساحقة من المجتمعات ذات الإمكانيات المحدودة وإعداد رحلات سياحية لهذه الطبقات غير الطبقات الثرية[4].

5- السياحة الرياضية: لا تختص برياضة واحدة بعينها وإنما تمتد لتشمل الرياضات الجماهيرية مثل كرة القدم إلى رياضات الأثرياء كالجولف، والرياضة لا تقف عند حد معين من الممارسين لها إذ أن مشاهديها يبلغ عددهم

---

[1] عصام حسن الصعيدي، **الترويج والتسويق السياحي والفندقي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 142.

[2] محمد عبيدات، **التسويق السياحي- مدخل سلوكي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008، ص 146.

[3] مصطفى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص98.

[4] عصام حسن الصعيدي، **نظم المعلومات السياحية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص132.

أضعاف عدد الممارسين ومن يمارس الرياضة أيضا لا يكون بالضرورة محترفا فهناك الكثير من الهواة في مختلف الرياضات[1].

6- السياحة المدرسية: هي كل نشاط اجتماعي تنظمه المدرسة من سفرات أو رحالات، جولات أو زيارات ميدانية أو حضور مؤتمرات أو مباريات رياضية، وغيرها من النشاطات خارج صفوف الدراسة كل هذه الأسماء والصفات تعتبر سياحة مدرسية[2].

7- السياحة العلاجية والحموية: حيث يقوم المرضى بالسفر إلى أماكن معينة توفر لهم العلاج من الأمراض التي يعانون منها وتتميز هذه الأماكن أو المناطق بمناخها الصحي وغناها بالمياه والينابيع المعدنية، الأعشاب الطبيعية الساخنة وحمامات الرمل (الدفن في الرمل) والعلاج بمياه الرمل[3].

8- السياحة الترفيهية: تتضمن تغير مكان الإقامة الدائمة لفترة أكثر من يوم واحد إلى مناطق أخرى لغرض المتعة والترفيه عن النفس بزيارة المنتزهات والبحيرات والشواطئ والجبال والشلالات ورؤية الحيوانات النادرة والمعالم الأثرية والتمتع بمناظر المناطق الصحراوية وحضور المنافسات والرياضة العالمية والأولمبياد فهي تتضمن أيضا ممارسة الهويات المختلفة كالصيد والغوص في البحار والتزلج على الثلوج في مناطق كثيرة كما هو الحال في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية مما يبعث في النفس الهدوء والراحة والاستقرار[4].

9- السياحة الثقافية: تهدف إلى التعرف على الحضارات القديمة وزيارة المناطق الأثرية ذات الماضي والتاريخ فهي تجتذب نوعيات من السائحين الذين يرغبون في إشباع رغبتهم المعروفة وزيادة معلوماتهم الحضارية، ومعايشة الشعوب المختلفة بعاداتها وتقاليدها وفنونها وقيمتها[5].

10- سياحة الأعمال: حيث تكون الزيارة فيها بقصد تجاري يصفه السائح في اعتباره الأول، إذ يقوم بهذا النوع رجال الأعمال والتجار وذلك بزيارة المعارض والأسواق التجارية الدولية[6].

---

[1] طارق كمال، **السياحة والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 56.

[2] عبد الصاحب الشاكري، آ**فاق السياحة**، دار النشر والاستثمارات التكنولوجية، بدون ذكر البلد، 2007، ص25.

[3] سمعاني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013-2014، ص15.

[4] صليحة عشي، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر وتونس والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2010-2011، ص 21.

[5] عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[6] منصف بن خديجة، عبد الرحمن أولاد زاوي، **السياحة البيئية مدخل حيث في للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي الأول حول: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، يومي 08 و09 نوفمبر2015، ص 08.

11- سياحة الصحاري والواحات: وهي التي يتم فيها زيارة الصحراء والاطلاع على الفنون الشعبية وحضور الحفلات[1].

12- السياحة الريفية: هي أي شكل من أشكال السياحة الذي يعرض حياة الريف، والفن والثقافة والتراث في المناطق الريفية وبالتالي تعود بالفائدة على المجتمع المحلي اقتصاديا واجتماعيا وكذلك تمكين التفاعل بين السياح والسكان المحليين أكثر[2].

ثانيا- تصنيف السياحة وفقا لمعيار العدد

حسب هذا المعيار تقسم السياحة إلى[3]:

1- سياحة فردية: هي سياحة يقوم بها شخص واحد لزيارة بلد ما أو مكان ما دون الحاجة إلى التخطيط لتنظيم فعاليات هذه الرحلة، وتعتمد مدة إقامته على مستوى استمتاعه بالمكان.

2- سياحة جماعية: أو سياحة الأفواج حيث تنظم الشركات السياحية رحلات جماعية وتقوم بترتيب برنامج خاص لكل رحلة وبسعر محدد ويحاول منظم هذه الرحلة أن يشبع رغبات جميع أفراد الفوج.

ثالثا- وفقا لفترة الإقامة

حيث تقسم إلى[4]:

1- سياحة أيام: تتراوح مدة هذا النوع من السياحة بين يومين وأسبوع يقضيها السائح ضمن برنامج معد ومحدد مسبقا.

2- سياحة موسمية: ترتبط السياحة الموسمية بموسم معين، وقد تطرق القران لها بقوله تعالى **{لإيلاف قريش1 إيلافهم رحلة الشتاء والصيف}** سورة قريش، والكثير من سكان كندا أو شمال أمريكا ينتقلون إلى الولايات الجنوبية في موسم الشتاء البارد خاصة ولاية فلوريدا للتمتع بموسم دافئ بعيد عن قساوة البرد.

3- سياحة عابرة: وهي سياحة لا يخطط لها ولا تتمتع بتنظيم مسبق حيث تحدث بصورة فجائية، وتحدث عادة عند انتقال السياح برا بالحافلات السياحية أثناء توجههم إلى الموقع السياحي المقصود.

---

[1] المرجع نفسه، ص 08.

[2] Alain mesplier et pierre blacduraffour, **Le tourisme dans le monde**,Editio, Brel, 2014, p 23.

[3] محمد عمر مؤمن، **التخطيط السياحي**، المكتب الجامعي الحديث، بدون ذكر البلد، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 91، 92.

[4] المرجع نفسه، ص 92.

رابعا: وفقا للعمر

حسب هذا المعيار نجد الأنواع التالية[1]:

1- سياحة الطلائع: تشمل هذه السياحة الفئات العمرية من 7-14 سنة، وهي مرحلة تعليمية يتم خلالها إكساب الأطفال المعارف والمهارات السلوكية، وتقوم المدارس والجمعيات الخيرية بالتنسيق مع شركات السياحة لتنظيم رحلات كشفية أو رحلات لتعلم الحاسوب أو السباحة.

2- سياحة الشباب: وتستهدف هذه السياحة الفئة العمرية من 15-21 سنة التي تمتاز بالبحث عن الحياة الاجتماعية والإثارة والاعتماد على النفس والاختلاط بالآخرين وتكوين الصدقات، وتقوم المراكز والمعاهد التدريبية وكذلك الجمعيات الخيرية بالتنسيق مع الشركات السياحية لتنظيم رحلات بحرية أو طبيعية أو رحلات رياضية للشباب.

3- سياحة الناضجين: وتستهدف هذه السياحة الفئة العمرية من 35-55 سنة ودافع هذه الفئة هو الاسترخاء أو الهروب من جو العمل الروتيني والاستمتاع بالوقت، وفي العادة تنظم هذه الرحلات إلى شواطئ البحر والريف والجبال والأماكن الهادئة، وتحتاج هذه السياحة إلى الخدمات السياحية الجديدة وتتميز بالأسعار المتوسطة.

4- سياحة المتقاعدين: وهي سياحة تقليدية يشارك فيها كبار السن والمتقاعدين، حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم رحالات خاصة لهذه الفئة قد تكون بحرية أو جوية، تكون وجهتها المناطق الأثرية والتاريخية وهذا نلاحظه عادة في توجه فوج من المتقاعدين الأوروبيين أو اليابانيين إلى مدينة مأرب اليمنية أو مدينة الأقصر المصرية.

خامسا- وفقا للنطاق الجغرافي

حيث تقسم إلى[2]:

1- السياحة الداخلية: تبلغ السياحة الداخلية في الدول المتقدمة من ثمانية إلى تسعة أمثال حجم السياحة الدولية، حيث تهتم بتشجيع السياحة الداخلية اهتماما كبيرا وتقدمها كخدمة ضرورية ولذا يجب توفير كل الدعائم والمقومات للسائحين المحليين من المواطنين أو المقيمين في حدود قدراتهم المالية ودوافع الرحلة لديهم.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 93، 94.

[2] محمد عمر مؤمن، مرجع سبق ذكره، ص ص 95، 96.

2- **السياحة الإقليمية:** تتمثل في حركة الانتقال والإقامة والسفر بين عدد من الدول المتجاورة والتي تشكل منطقة سياحية واحدة كما هو الحال في الدول العربية وغرب أوروبا...الخ، وبناءا عليه تنشط هذه السياحة بين تلك الدول تبعا لعدة عوامل مثل تقارب العادات والتقاليد، عوامل اللغة وإتقان لغات تلك الدول، التسهيلات السياحية من حيث الإقامة وسهولة الانتقال وإجراءات الدخول.

3- **السياحة الدولية:** وهي عملية السفر والإقامة المؤقتة عبر الدول المختلفة دون وضع اعتبار للمسافات بين هذه الدول حيث تشهد هذه السياحة تطورا متزايدا.

سادسا- وفقا للجنس

وتقسم إلى[1]:

1- سياحة الرجال.

2- سياحة النساء

[1] ماهر عبد الخالق السيسي، مرجع سبق ذكره، ص41.

الشكل رقم (01): أهم أنواع وتصنيفات السياحة

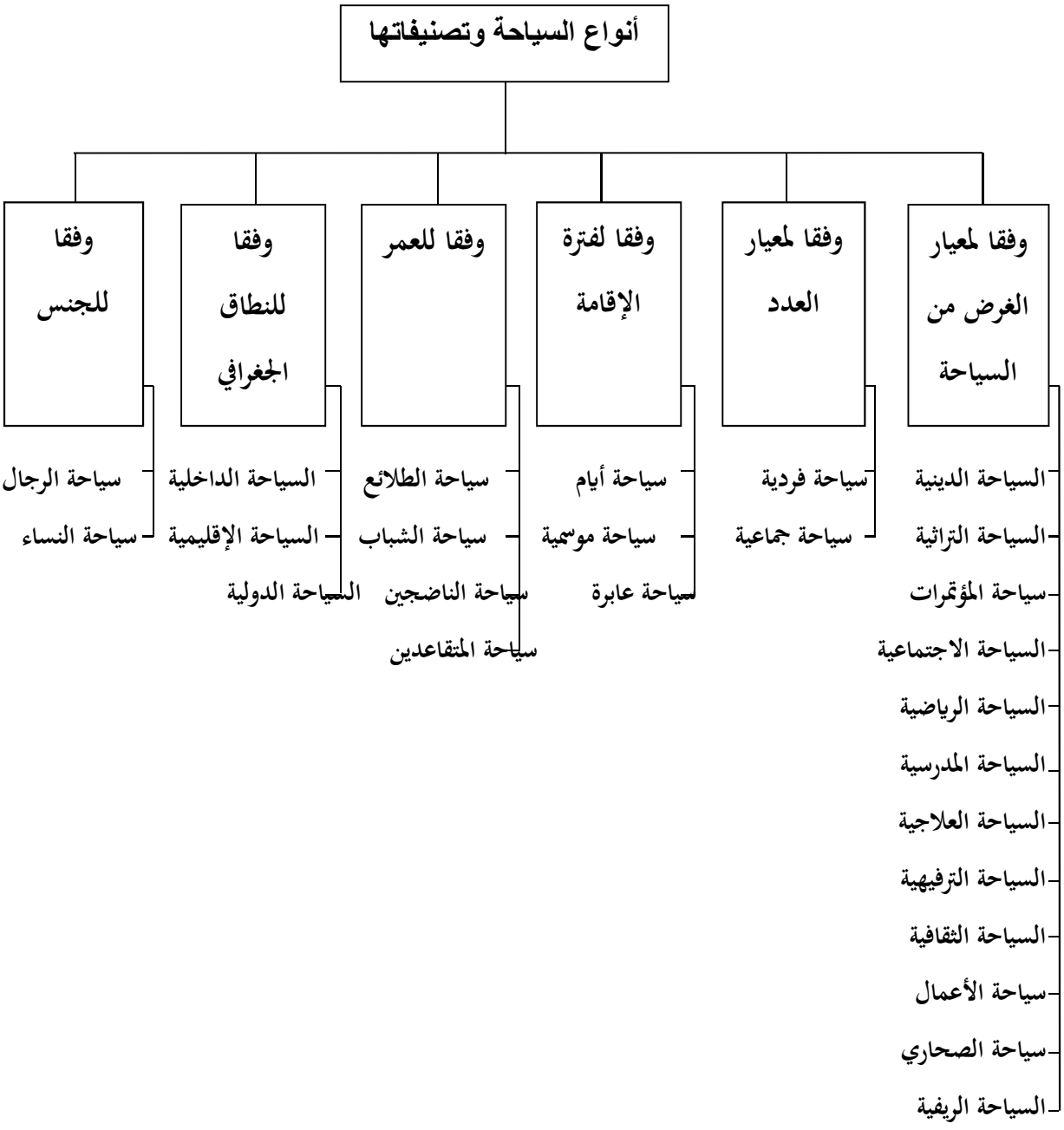

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على المراجع السابقة.

المبحث الثاني: أثار السياحة على مختلف جوانب ومجالات التنمية

تعتبر السياحة ركنا أساسيا من أركان التنمية نظرا لما تقدمه من خدمات مهمة في اقتصاديات العديد من الدول، نظرا لكونها قطاع مركب من عدة صناعات فهي بذلك احد المداخل الهامة للمساهمة في حل المشكلة الاقتصادية لما توفره من عملات أجنبية وخلق فرص عمل جديدة باعتبارها نشاطا استثماريا يستقطب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في مختلف المشاريع السياحية كما تساهم في تنمية المناطق النائية والريفية وحماية البيئة، حيث يرى الكثير من المهتمين بقطاع السياحة بأن لها دورا هاما في تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمعات وهو ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة

أولا: أثر السياحة على ميزان المدفوعات

يقصد بميزان المدفوعات لبلد ما ذلك السجل الذي يوضح قيمة جميع العمليات الاقتصادية بين المقيمين في هذا البلد وبقية العالم خلال فترة زمنية (عموما لسنة واحدة)، وقد قدمت عدة بحوث ودراسات عنيت بمساهمة السياحة في ميزان المدفوعات فأبرزت أن عملية نقل الأموال بواسطة السائحين من بلد إلى آخر هو ما يسمى بالصادرات الغير منظورة، وكلما زادت موارد دولة ما من السباحة زادت مواردها المالية وبالتالي زادت قدرتها مع التعاقد مع الخارج وسداد ديونها، حيث أن الموارد السياحية تنعش التجارة الدولية وتوسع قاعدة الالتزامات المالية نحو الخارج سواءا على شكل زيادة الواردات أو عن طريق القدرة على سداد المستحقات الغير منظورة، ويؤثر الدخل السياحي على الميزان التجاري تأثيرا مباشرا حيث يتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان التجاري سواءا أكانت ايجابية أو سلبية، فإذا كانت سلبية وكان الأثر الايجابي للميزان السياحي كبير فإنه قد يحد من العجز في الميزان التجاري أو يخفف منه على الأقل أما إذ كانت نتيجة الميزان التجاري ايجابية ساعد الأثر السياحي الايجابي للميزان السياحي في زيادة تلك الايجابية في الميزان التجاري، وبالتالي يمكن التأثير ايجابيا على ميزان المدفوعات للدولة وتزداد الأهمية السياحية في ميزان المدفوعات خاصة للدول النامية لعدة أسباب أهمها[1]:

1- تدعم السياحة ميزان المدفوعات لهذه الدول أكثر من أي قطاع أخر حيث أن القدرة على المنافسة في مجال السياحة بالنسبة للدول النامية هو أكبر من القدرة على المنافسة في مجال الصادرات السلعية مع

[1] عبد القادر بودي، **أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجنوب الغربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص ص 56، 57.

الدول المتقدمة لأن أسعار المنتجات السياحية في الدول المتخلفة يمكنها أن تنافس مثيلاتها في الدول المتقدمة بعكس الحال في الدول المصنعة.

2- إن التسربات الحاصلة في العملة الصعبة نتيجة للاستثمار في السياحة أو نتيجة لواردات هذا القطاع، يمكن استرجاعها وبأكثر من قيمة في وقت وجيز لا يتعدى على أكثر تقدير أربعة سنوات.

3- إن معدل التغيير في الصناعة السياحية هو اقل منه في الصناعات الأخرى، وهذا ما يلائم الدول النامية والتي لا تستطيع في اغلب الأحيان مواكبة التطورات الهائلة والسريعة في القطاعات الأخرى.

4- إن السياحة لا تتطلب معدلا كبيرا من النقد الأجنبي إلى إجمالي الاستثمارات لاستيراد السلع والتجهيزات الخاصة بالسياحة.

ثانيا: أثر السياحة على التشغيل

مما لا شك فيه أن القطاع السياحي يؤدي إلى تدفق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني خاصة في مجال خلق مناصب الشغل باعتبار السياحة قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع، ولها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من مناصب العمل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية مثل الفنادق أو المرافق المكملة لها لأنه بمجرد إنشاء فندق سياحي يتسع ل 200 سرير ومطعم ومقهى ب 300 مكان أو مقصد يتم بدوره خلق 60 منصب عمل دائم بهذه المرافق بهدف القيام بالصيانة والتسيير والحراسة والإدارة من جهة ومن جهة أخرى فإن عملية إنجاز فندق مثلا بجميع مراحله تتطلب العديد من الموظفين والباحثين المختصين والخبراء والعمال البسطاء وذلك من الدراسة الأولية إلى عملية الانجاز إلى عملية التهيئة والتأثيث...الخ وهذا ما يؤدي إلى إتاحة فرص عمل غير مباشرة عن طريق استعمال منتجات القطاعات الأخرى، وعليه فإن السياحة نشاط يعتمد على اليد العملة بالدرجة الأولى التي تساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي على سبيل المثال الفنادق من الدرجة الممتازة وتتطلب عمالة بنسبة عاملين اثنين مقابل كل غرفة، فأي غرفة فندقية تنشأ في بلد ما توفر منصب عمل أكثر، كذلك نفس الشيء سيارة أو حافلة تستعمل في عملية النقل تتطلب على الأقل شخصين بالإضافة إلى المناصب التي تلحقها وكالات السفر.

ولاشك أن ازدياد حجم الحركة السياحية يساهم في تحسين دول المواطنين خاصة التجار الحرفين وأصحاب الفنادق أو المطاعم لان السائح أثناء إقامته يستهلك عدة مواد مما يعود بالأرباح للتجار والمنتجين مما يساهم في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة تشغيل اليد العاملة المؤهلة، كما تلعب الحرف والهوايات دورا هاما في

السياحة حيث تجلب مداخيل معتبرة عن طريق بيع التحف والهدايا التذكارية التي يصنعها الحرفيون، أما الهوايات مثل المسرح الغناء والرقص الشعبي فهي وسيلة فعالة لجلب السياح وكذلك خلق مناصب شغل جديدة[1].

مما سبق نستنتج أن للعمل السياحي نوعين هما[2]:

1- **العمل المباشر**: هو مناصب العمل المحدثة من طرف الوحدات السياحية نفسها مثل الإيواء المطاعم الوكالات السياحية، النقل السياحي، التنظيم السياحي...الخ.

2- **العمل الغير مباشر**: هو مجمل مناصب العمل الناتجة من النشاطات والقطاعات التي لها علاقة بشكل أو بأخر مع القطاع السياحي مثل البناء، التأثيث، الهياكل القاعدية.

ثالثا: اثر السياحة على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

يمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي[3]:

1- ما تساهم به رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء فنادق، القرى السياحية ...الخ)؛

2- المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد؛

3- فروق تحويل العملة؛

4- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية التكميلية مثل الإنفاق في المطاعم، الملاهي وشراء التحف وغيرها والإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والإنفاق على الطلب على الخدمات المقدمة من القطاعات الاقتصادية؛

5- إيرادات المنشآت الفندقية المحصلة من السائحين.

---

[1] حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص ص 72، 73.

[2] Alain mesplier, pierre bloc-durffour, op-ci, p 53.

[3] أسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 27، 28.

رابعا: أثر السياحة على الناتج المحلي الإجمالي

يساهم قطاع السياحة في توفير مجموعة من السلع والخدمات النهائية التي تقدمها الوحدات الإنتاجية العاملة في هذا القطاع والتي تشمل المطاعم والفنادق والمقاهي، ويمكن أن يضم إليها الخدمات الترفيهية والترويجية والثقافية والتي تقع ضمن قطاع الخدمات المجتمعية والشخصية وكذلك يمكن أن يشمل الشركات العاملة في مجال الخدمات السياحية كشركات النقل السياحي أو الشركات السياحية المنظمة للخدمات السياحية[1].

خامسا: أثر القطاع السياحي على زيادة الدخل القومي

إن الخطة العامة للدولة هي عبارة عن مجموع خطط كل المشاريع الاقتصادية، فزيادة الدخل السياحي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وهذه الزيادة في الدخل السياحي تتحقق من خلال زيادة نسبة الأنشطة السياحية المختلفة، ومن جهة فإن للدخل القومي مكون محلي ومكون أجنبي، المكون المحلي بالعملة المحلية والمكون الأجنبي بالعملات الأجنبية، فزيادة العملات الأجنبية من خلال زيادة أعداد التدفق السياحي يزيد من حجم الدخل القومي[2].

سادسا: أثر السياحة على المستوى العام للأسعار

يؤدي رواج النشاط السياحي في منطقة معنية إلى تزايد معدلات الإنفاق السياحي فيها مما ينتج عنه في النهاية ارتفاع متباين في مستوى أسعار السلع والخدمات المتاحة في المنطقة، فالمنتجات والسلع المعروضة في أسواق المنطقة السياحية تميل أسعارها إلى الارتفاع مع تزايد إقبال السياح عليها وخاصة أن تجار التجزئة يسعون إلى تحقيق هامش ربح كبير أثناء فترات الذروة التي تتخلل الموسم السياحي لتعويض انخفاض المبيعات خلال باقي أشهر السنة ويعاني من مثل هذه الأسعار المرتفعة السكان المحليون للمنطقة السياحية وتنطبق هذه الحقيقة على سيارات الأجرة ووسائل النقل التقليدية وإيجار المساكن والمحلات خاصة ذات الموقع المتميز، وكذلك بالنسبة لأسعار الأراضي الخاصة بإقامة المشاريع السياحية[3].

---

1 محمد النبأ، **اقتصاديات السياحة والفندقة**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص204.

2 موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص15.

3 بهاز الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص ص39، 40.

سابعا: أثر السياحة على تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية

تقدم السياحة العديد من المزايا للأفراد وذلك من خلال الفنادق، المطاعم، وسائل النقل التي تقوم بتقديم خدماتها إلى السياح، وهذا بدوره يساهم في تحسين ظروف العيش بالنسبة للأفراد القاطنين بهذه المناطق هذا بالإضافة إلى أنها تقوم بتنشيط الحركة التجارية والاقتصادية وتطوير الصناعات المرتبطة معا.

وتشير الدارسات أن 41% مما ينفقه السائح يتجه إلى الفنادق أما 59% المتبقية فينفقها على الخدمات الترفيهية الأخرى من مطاعم، محلات تسوق، المواصلات والنقل، المسارح والسينما والمهرجانات الرياضية، إيجار السيارات الداخلية[1]، ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): المصاريف اليومية للسائح

نوع المصاريف	النسبة إلى المجموع %
الفندق (الغرف- الطعام- الشراب)	41
المطاعم الأخرى في المدينة	15،66
محلات التسوق	15،33
المشروبات	04،49
المهرجانات	5،59
الموصلات المحلية	4،10
إيجار السيارات	1،92
المناطق السياحية (الجولات السياحية المحلية)	1،14
المسارح والسينما	1،77
مصاريف أخرى	06،01
المجموع	**100**

المصدر: خير الدين معطى الله، خديجة عزوزي، **السياحة كاستراتيجية لتنمية محلية مستدامة في الجزائر-**، الملتقى الوطني حول: التنمية السياحية وعلاقاتها بالتنمية المحلية والمجتمعية بالجزائر، جامعة الطارف، يومي 05 و06 ماي 2014، ص 14.

[1] خير الدين معطى الله، خديجة عزوزي، **السياحة كاستراتيجية لتنمية محلية مستدامة في الجزائر-**، الملتقى الوطني حول: التنمية السياحية وعلاقاتها بالتنمية المحلية والمجتمعية بالجزائر، جامعة الطارف، يومي 05-06 ماي 2014، ص 14.

سابعا: تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين مختلف القطاعات الاقتصادية

التوسع في إنشاء المشاريع السياحية يرتبط به ظهور مشاريع أخرى جديدة تمارس نشاطات اقتصادية معينة يزداد عليها الطلب نتيجة نشاط الحركة السياحية وزيادة الطلب السياحي، حيث يعمل تطوير وتنشيط قطاع السياحة على إيجاد أنواع متعددة ومختلفة من العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى الكثيرة والمتنوعة ينجم عنها تحقيق عدة منافع اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة[1].

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة

كما للسياحة أثارا على الجوانب الاقتصادية للبلدان السياحية فلها أثار على الجوانب الاجتماعية والثقافية لهذه البلدان وهي لا تقل أهمية عن سابقتها بالنسبة للمجتمعات السياحية المضيفة، حيث تعتبر السياحة من أكثر الصناعات نموا في العالم فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات، فمن منظور اجتماعي وحضاري فإن السياحة هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد[2].

كما تؤثر السياحة أيضا على الجانب الاجتماعي والثقافي من خلال:

أولا: تأثير السياحة على العمران

تتعدد الخصائص العمرانية الناتجة عن الأنشطة السياحية وتتباين أنماطها تبعا لقوة عوامل الجذب السياحي ومستوى الاستثمار السياحي الذي يحدد بدوره حجم أنشطة السياحة ومجالات تأثيرها على الجوانب العمرانية، أوجدت السياحة محلات عمرانية لم يكن لها وجود من قبل كالمنتجعات السياحية الجبلية والساحلية التي ظهرت على الخريطة السياحية للعالم لأول مرة عندما تم بناؤها لاستثمار بعض الخصائص الطبيعية في مكانها وتتمثل أهم أثار السياحة على العمران في[3]:

1- الاهتمام بترميم وحفظ وصيانة المباني الأثرية ذات الأهمية التاريخية كالمساجد والكنائس والقصور الأثرية؛

---

[1] مصطفى العثماني، نذير بوسهوة، **مداخلة حول أهمية القطاع السياحي في تحقيق التنمية–**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي، تيبازة، ص 14.

[2] حمزة دراركة وآخرون، **السياحة البيئية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص39.

[3] كواش خالد، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية– حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004، ص90.

2- كثرة أشكال الإقامة وخاصة الفنادق التي تشكل نمطا عمرانيا يضاف إلى الأنماط العمرانية للمدينة السياحية.

ثانيا: النمو الحضاري

نتيجة للحركة السياحية تتجه الأنظار إلى الاهتمام الدائم والارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية وبذلك تعتبر السياحة سببا رئيسيا من أسباب الرقي الحضاري من حيث الاهتمام بالمقومات السياحية الأثرية والطبيعية، كما تمثل وسيلة حضارية اجتماعية لنقل وتبادل الثقافات والحضارات بين شعوب العالم المختلفة فعن طريقها يتحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية حيث تنتقل اللغات الفكرية والفنون والآداب ومختلف ألوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية الواردة إليها فتؤثر فيها ثقافيا وتتأثر هي أيضا بما في الدول السياحية من ثقافة وحضارة وبذلك يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يمثل محورا هاما من محاور التنمية في المجتمع[1].

ثالثا: التمكين والتبادل الثقافي

تعد العناصر الثقافية التقليدية في المجتمعات التقليدية المحلية نقاط جذب سياحي لكثير من الزوار، إذ يتطلع الكثير منهم إلى الاندماج مع المجتمعات المحلية حول المناطق المحمية للتعرف على سلوكهم وأنماط معيشتهم، وأن فرصة التعرف على الثقافات التقليدية بالنسبة للزائر تعد ذات قيمة اعتبارية تضاف على البرنامج السياحي ودافعيتهم لشراء مثل هذه البرامج كما أن هذه المشاركة قد تولد للمجتمعات المحلية مسالة تقدير الذات كنتيجة للاهتمام والاحترام الذي أدركوه ولمسوه من الزوار خاصة إذ كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي وصلوا إليها قد قادت للتقليل من شأنهم.

وعلى أية حال فان نجاح مثل هذه الزيارات يعتمد على السكان المحليين وتمكينهم، وكذلك ضبط ومراقبة العملية السياحية فيها ومشاركة الزوار في صناعة القرار السياحي ولكن بضوابط ومعايير المجتمع المحلي بحيث يجب أن يتكيف السائح مع عادات وتقاليد وثقافة وسلوك المجتمع المحلي بحيث يجب أن يتكيف السائح مع عادات وتقاليد وثقافة وسلوك المجتمع المحلي وليس العكس، إذ يجب على إدارة المناطق المحمية تعليم السياح بعض عادات والسلوكيات التي تميز بها المجتمع المحلي قبل تفاعلهم معهم، فمثلا في المجتمعات العربية الإسلامية تقوم المرأة بتغطية الرأس والوجه وأحيانا انطلاقا من مبادئ إسلامية، وكذلك ارتداء الثوب الطويل الذي يغطي كامل الجسم، وبالتالي عند دخول أية سائحة من خارج المجتمعات العربية الإسلامية إلى محمية يسكنها أو يحيط بها مجتمعات مسلمة فإن عليها ارتداء مثل هذه الأغطية حتى يتقبل المجتمع المحلي وجودها، بالإضافة إلى أنه يمكن تعليم هذه السائحة

[1] حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

أو السائح بعض الكلمات التي تدل على الترحاب العربي الإسلامي لكي يتعاملوا بها مع المجتمع المحلي مثل "السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته" أو "الحمد لله" وغيرها، إذ انه من المهم أن نتذكر دائما أن بعض المجتمعات حساسة لمسألة التفاعل الثقافي مع الغرباء[1].

رابعا: الاهتمام بالتراث

تؤدي السياحة إلى الاهتمام بالقيم الجمالية والمعلم الفنية في الدول المستقبلة للسياحة، ويكون ذلك من خلال الفنون والمهارات الخاصة بهم مثل الرقص الشعبي والاحتفالات الخاصة بالأعياد والمناسبات وحفلات الزواج بالإضافة إلى إحياء بعض العادات الدينية وأنشطة أوقات الفراغ التي تجذب السياح لمشاهدة ذلك حيث ينتقل التراث الاجتماعي الذي يرثه أعضاء المجتمع من الأجيال السابقة، فالسمات الثقافية لها قدرة هائلة على الانتقال عبر الزمن[2].

خامسا: تحسين الخدمات

يساهم الدخل المتأتي من السياحة ورسوم دخول السياح إلى المناطق المحمية في تحسين الخدمات التعليمية والصحية بالنسبة للمجتمعات المجاورة، ولكن هذه التحسينات قد تأتي أكلها على المدى البعيد مما يساهم في إزالة التهديدات الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات كالفقر والبطالة والأمية ومن ثم فإن مثل هذه التحسينات قد تساهم في زيادة جاذبية المنطقة وزيادة عدد الزوار الذين ساهموا بدورهم في زيادة عوائد المنطقة من السياحة وبالتالي زيادة التحسينات[3].

سادسا: التحول الطبقي

والمقصود بالتحول الطبقي انتقال بعض فئات المجتمع التي يرتبط نشاطها بالسياحة سوءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طبقة اجتماعية أدنى إلى طبقة اجتماعية أعلى من خلال ما يحققونه من مكاسب وأرباح ناتجة عن العمل السياحي بمختلف مجالاته فتتغير سلوكيات وأنماط حياة أفرادها تبعا للتغير الناشئ في أحوالهم الاقتصادية المترتبة عن السياحة[4].

---

[1] أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية– الأسس والمرتكزات**، الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 40.

[2] حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[3] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[4] عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 39.

المطلب الثالث: الآثار البيئية للسياحة

يشير تاريخ صناعة السياحة إلى مساهمة البيئة بشكل كبير في تقدم النشاط السياحي وازدهاره، والمقصود بالبيئة كل من البيئة الطبيعية (المناخ- الموارد المائية- التربة- النبات الطبيعي- الحيوانات البرية...الخ)، إلى جانب البيئة البشرية التي هي من صنع الإنسان (المباني- المنشآت- المواقع الأثرية التاريخية و البنى التحتية)، وتعد كل من البيئتين الطبيعية والبشرية عوامل جذب سياحي تساهم في تحديد اتجاه واختيار السائحين للموقع السياحي المفضل، ونتيجة للنمو السريع فقد تولدت مجموعة من الآثار البيئية في مختلف المقاصد تمثلت في[1]:

أولا: الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية

تمكن السياحة من تحقيق استغلال الأمثل للموارد والمعطيات الطبيعية وتدفع للمحافظة عليها وعدم إساءة استخدامها على اعتبار أنها ثروة وطنية، كذلك تعمل النشاطات السياحية على تنظيم وتخطيط وتحديث استخدامات الأرض بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة ممكنة ولا يسبب أي مشاكل أو أثار بيئية.

بالإضافة إلى ذلك تؤدي النشاطات السياحية إلى الاهتمام بالبعد الجمالي للمعطيات سواءا أكانت طبيعية أم من صنع الإنسان وهذا بدوره يشكل دافعا للمحافظة على هذه المعطيات وصيانتها وترميمها[2].

ثانيا: توجيه الإيرادات السياحية إلى حماية البيئة والمحافظة عليها

لقد أصبح الاهتمام بحماية البيئة والمحافظة عليها من الانشغالات الضرورية لمختلف الدول السياحية ويرجع ذلك إلى عوامل نسبية أهمها[3]:

1- زيادة الحرص على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد السياحية المختلفة داخل الدولة مع المحافظة عليها من التدهور (خاصة الموارد الغير قابلة للتجدد)؛

2- الارتقاء بمستوى جودة مختلف العناصر البيئية؛

3- الاتجاه العلمي نحو النموذج المستدام للتنمية.

---

[1] عثمان محمد غنيم، بيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص36.

[2] صليحة عشي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3] المرجع نفسه، ص 65.

ثالثا: الارتقاء بمستوى الوعي البيئي والوعي السياحي

يتم الارتقاء بمستوى الوعي البيئي والوعي السياحي من خلال[1]:

1- **الحفظ:** هو الذي يرمي إلى الاستغلال المتعقل للبيئة ومن أهم مداخله إحداث توازن بين أعداد السائحين والطاقة الاستيعابية، إذ أشارت إحدى الدراسات بأنها تمثل صمام الأمان ضد سوء استغلال الإدارة السياحية وهي في ذات الوقت ضرورية لتفادي الجوانب السلبية.

2- **الوقاية:** والتي ترمي إلى حفظ البيئية باعتبارها مخزنا طبيعيا للموارد التي نحتاج إليها.

بالإضافة إلى ذلك يمكن تلخيص الآثار السياحية على البيئة فيما يلي[2]:

- تعود السياحة بالمنفعة على البيئة من خلال التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية؛
- إن التراث التاريخي والثقافي يحدد جاذبية بلد ما للسياح كما يشجع الحكومات على المحافظة على معالمه ولذا فإن كثير من الدول تبذل جهودا كبيرة لتوفير حماية منتظمة للمدن والقرى والمناطق الأثرية الجمالية وخاصة ذات الأهمية التاريخية والفنية؛
- يعتبر القطاع وسيلة لرفع الوعي بأهمية الطبيعة والبيئة وبذلك تحقق الاستغلال الأمثل للموارد السياحية.

---

[1] عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] عبد الجليل هودي، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، جامعة الشهيد محمّد لخضر، الوادي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 09، ديسمبر 2014، ص 214.

المبحث الثالث: مقومات التنمية السياحية والعراقيل التي تواجهها

تعتبر السياحة احد القطاعات الاقتصادية الهامة التي تمتد أثار نموها لأجيال طويلة فمع مرور الزمن ترتفع الدخول الحقيقية لسكان العالم، كما يزداد وقت الفراغ نتيجة لاستخدام التكنولوجيا المتقدمة في مختلف الأنشطة ويصاحب ذلك تزايد الطلب على السياحة، ويعتبر توافر مقومات الجذب السياحي من ثروات طبيعية وأثار ومعالم حضارية حديثة بالإضافة إلى استقرار المناخ السياسي والأمني والاجتماعي والبيئي من أهم الركائز الأساسية لنمو وزيادة الطلب على السياحة ولا يمكن تصور تنمية سياحية دون توفر منظمات تعمل على تنظيم العلاقات بين السياحة والهيئات الرسمية والغير رسمية والشركات والعاملين في مجال صناعة السياحة والسياح.

المطلب الأول: عوامل الجذب والاستقطاب السياحي

أولا: عوامل جذب طبيعية

وتشكل المظاهر الطبوغرافية أو التضاريسية والجيولوجية والعوامل المناخية وعوامل الطقس والغطاء النباتي وأنواع الحيوانات والتنوع البيولوجي والمظاهر البيئية والأنظمة الايكولوجية ويتم التركيز على خصوصية وتفرد العوامل الطبيعية والمظاهر الناجمة عنها والتي يمكن أن تشكل مغريات للجذب السياحي في حالة تجهيزها وإعدادها بالشكل المناسب، ومن المظاهر الجيولوجية والطبيعية النادرة البحر الميت الذي يعتبر أخفض نقطة على سطح الأرض وحاذق نهر الكولوراد في الولايات المتحدة الأمريكية والكهوف والمغارات الطبيعية مثل مغارة جفيتا في لبنان، والمياه المتدفقة الساخنة من باطن الأرض كما هو الحال في ايسلندا في العديد من الينابيع الحارة وفي الأردن على طول وادي الأردن من المحمية شمالا إلى حمامات ماعين في الوسط وإلى حمامات عفراء.

ومن أهم عوامل الجذب الطبيعية التي ساهمت بشكل فعال في تطوير صناعة السياحة الشواطئ البحرية الجذابة التي تتميز بالمناظر البحرية الخلابة والرمال الناعمة والشمس الساطعة كما تظهر السياحة الخضراء التي تعتمد على مناطق الغابات الفريدة كاستمرار لعوامل الجذب الطبيعية، واقترنت بهذا النوع من السياحة ما يعرف بسياحة الحياة البرية والمنتشرة الآن بشكل واسع في الدول الإفريقية التي تتميز بتنوع واسع في الحياة الحيوانية البرية حيث تم إنشاء محميات طبيعية في جنوب إفريقيا، كينيا وأوغندة وغيرها من الدول الإفريقية التي يشاهد منها السياح الحيوانات البرية والمفترسة في بيئتها الأصلية كالأسود والنسور والنمور والقردة التي أصبحت تجذب أعدادا متزايدة من السياح والزوار خاصة من الدول الأوروبية وأمريكا[1].

---

[1] عبد الإله أبو عياش، حميد عبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي– مدخل استراتيجي**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 164، 165.

ثانيا: عوامل جذب من صنع الإنسان

وتضم المواقع الأثرية كالمتاحف والأبنية الأثرية وأماكن المواقع الحربية الشهيرة والمراكز التجارية الدولية ومراكز المؤتمرات والمنتجعات الصحية العلاجية والاستشفائية، كمستشفيات الجراحة والعلاج الطبيعي المتخصصة بالإضافة إلى المزارات الدينية وكل الصور الأخرى للإنتاج الحضاري القديم والحديث والمعاصر في الدولة[1].

وبصفة عامة تصنف عناصر الجذب السياحي إلى العديد من التقسيمات، حيث يتم تصنيفها تبعا للخصائص الرئيسية المميزة لكل عنصر وتبعا للدوافع والحاجات التي يشبعها هذا العنصر ومن هذه التصنيفات نجد[2]:

1- الإمكانيات التاريخية والأثرية: تعتبر المقومات التاريخية والأثرية من الإمكانيات السياحية الهامة، وتوجد بالعالم معالم تاريخية هامة كالأهرامات في مصر، حيث يكتسب السائح متعة ذهنية من خلال التعرف على تطور وتعاقب الحضارات.

2- المقومات الدينية: تتمثل المقومات الدينية في الأماكن المقدسة والآثار الدينية، وتعتبر مكة المكرمة من أشهر المواقع الدينية في العالم، من حيث عدد السياح الذين يقصدونها من كل بقاع العالم وهذا لأجل مناسك الحج والعمرة.

3- المقومات الثقافية: وتلعب دورا مهما من خلال رغبة السياح في التعرف على مختلف عادات وتقاليد الشعوب وفنونها الشعبية والصناعة التقليدية لهذه الشعوب والتظاهرات الثقافية والفنية.

4- المقومات المادية: تعتبر الإمكانيات المادية الركيزة الأساسية لقطاع السياحة في أي بلد وتتمثل في مدى توفر البنى التحتية الأساسية كالمطارات والطرقات والسكك الحديدية، والبنى الفوقية كالفنادق والاتصالات والنقل...الخ.

5- المقومات المؤسسية: وتتمثل في المؤسسات القائمة في القطاع السياحي ولعب دورها في مختلف المجالات الخاصة بالسياحة من خلال سن التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة ووضع خطط التسوق وبرامج الترويج للسياحة.

---

[1] سعيد محمد المصري، **مقدمة في إدارة وتنظيم المنشآت السياحية والفندقية**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص84.

[2] عبد القادر عوينان، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، السنة الجامعية 2012- 2013، ص ص 30،31.

ثالثا: الأحداث الخاصة

وقد ظهرت الأحداث الخاصة في السنوات الأخيرة كمرغب سياحي له أهميته ودوره في جذب أعداد متزايدة من الحركة السياحية إلى الدولة التي تقع بها هذه الأحداث، وتتنوع هذه الأحداث سواء أكانت أحداثا خاصة ضخمة مثل تنظيم الأولمبيات أو المعارض الدولية أو تنظيم المهرجانات إلى غير ذلك حيث تعتبر بذلك جزء لا يتجزأ من التنمية السياحية[1].

المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه التنمية السياحية

تختلف المشاكل والعراقيل التي تواجه القطاع السياحي باختلاف الأنشطة والمناطق والأطراف ذات العلاقة، إلا أنها في أغلب الحالات تشكو من جملة من العراقيل أهمها[2]:

أولا: المشاكل التي تواجه السياحة

1- نقص المقومات الذاتية: قد يعاني بلد ما من نقص الموارد السياحية الطبيعية منها التاريخية والثقافية، هذا ما يشكل عائقا أمام تطوير السياحة لهذا البلد.

2- تراجع الوعي السياحي: لا تزال بعض البلدان تعاني من نقص الوعي بالأهمية المختلفة للسياحة من جميع النواحي (الاقتصادية- الاجتماعية- الثقافية).

3- نقص البنى الأساسية للسياحة: هناك الكثير من بلدان العالم تشتكي من نقص الهياكل الأساسية لإقامة سياحية ناجحة، وقد تكون هذه البنى الأساسية فوقية أو تحتية.

5- غياب الأمن السياحي: يعتبر توفير الأمن وسلامة السياح من الأمور الهامة والأساسية التي لابد من توفرها في البلد السياحي، إذ أن المشاكل المتعلقة بسلامة السياح تؤثر سلبا على سمعة البلد المضيف على التمويل اللازم لمشاريعها السياحية.

ثانيا: الأزمات والعوائق التي تواجهها السياحية

1- الأزمات السياحية المتولدة عن البيئة الطبيعية: كالزلازل والبراكين والسيول تؤثر تأثيرا وقتيا ولفترة زمنية محدودة تتعلق بفترة حدوث الكارثة الطبيعية أو تؤثر نمطيا بالأحجام عن الأنماط السياحية المرتبطة بمنطقة الكارثة مما يقلل من حجم الطلب السياحي على هذه المناطق وعدم الإقبال على الأنماط المتعلقة بها إلا في وجود حاجة ملحة لهذا الطلب مثل السياحة العلاجية أو الرياضية، أما بالنسبة للازمات المتولدة عن البيئية السياسية فإن

[1] ماهر عبد الخالق السيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 40، 41.
[2] عبد القادر عويذان، مرجع سبق ذكره، ص34.

الطلب السياحي يتأثر تأثيرا زمنيا قد يطول أو يقصر حسب نوع الأزمة السياحية ومدى تأثيرها بشكل العلاقات الدولية[1].

2- الأمراض الوبائية: إن انتشار الأمراض الوبائية وتفشيها يشكل عائقا في وجه السياح الدوليين والمحليين كما هو الحال في تفشي مرض الالتهاب الرئوي الحاد في منتصف شهر مارس عام 2003 وانتشاره في حوالي 27 دولة منها الصين وهونغ كونغ، تايوان...الخ، إذ وصل التدني في حركة شركة الطيران الأوروبية في نهاية شهر أفريل إلى 28% من حجم الرحلات المعتادة كما وصل التدني في حركة النقل الجوي التي تعتبر السياحة المحرك الرئيسي لها إلى درجة أن كل 4 مقاعد من أصل 10 في رحلات شركة الطيران الأوروبية كانت خالية[2].

3- أزمات نقص الموارد الطبيعية: كنقص مصادر المياه وانقراض بعض أنواع الكائنات الحية النادرة وهذه أيضا قد تنتج عليها أزمات في قطاع السياحة لتأثيرها السلبي على الطلب السياحي وأيضا على المعروض السياحي[3].

4- عدم الاستقرار السياسي والحروب: قد يمنع الإنسان لمختلف الأسباب من الحصول على جواز سفر أو تأشيرة خروج من بلده أو دخول بلد آخر أو يمنع من السفر لبلد أو بلدان محددة أو تحدد إقامته من مكان أو منطقة محددة في بلده، كما أن إجراءات تحويل العملات لبعض البلدان تحدد المبلغ المسموح تحويله بقدر ضئيل وتمنع بعض الناس من السفر[4].

كما يعتبر الاستقرار السياسي من العوامل التي تتحكم في صناعة السياحة فالظروف الأمنية المتردية سواءا في البلد المصدر للسياح أو البلد المستقبل تعمل على الحد من انتشار الحركة السياحة ومن أمثلة ذلك ما شهده العالم من حروب كحرب الخليج والحرب الإسرائيلية في فلسطين وانتشار ظاهرة الإرهاب التي أفرزتها أحداث 11 سبتمبر 2011، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في عدد السياح الدوليين[5].

---

[1] إيمان محمد منجي، **مداخلة بعنوان فعالية الإدارة في مواجهة الأزمات السياحية- دراسة حالة مصر في مواجهة أزمة تفجيرات شرم الشيخ**، ضمن ملتقى حول: صناعة السياحة في الوطن العربي من منظور استراتيجي واداري وتنموي، يومي 2-6 فيفري 2006، جامعة الدول العربية، تونس، ص25.

[2] بركات كامل النمر المهيرات، **الجغرافيا السياحية**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 239.

[3] سعيد محمد المصري، مرجع سبق ذكره، ص87.

[4] حمزة دراركة وآخرون، **الجغرافيا والمعالم السياحية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 172.

[5] بركات كامل النمر المهيرات، مرجع سبق ذكره، ص 241.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(02): نسبة النقص في عدد السياح في مختلف قارات العالم بعد أحداث 11 سبتمبر2001

السوق السياحي	مقدار النقص %
الشرق الأوسط	30
جنوب آسيا	24
الولايات المتحدة الأمريكية	24
شرق أسيا والهادي	10
أوروبا	6
إفريقيا	3.5

المصدر: كامل بركات النمر المهيرات، **الجغرافيا السياحية**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص241.

6- كوارث من صنع الإنسان: كالتلوث المناخي الناتج عن التقدم التكنولوجي الصناعي أو التوسع العمراني، كل هذا قد ينتج عنه أزمات في قطاع السياحة تؤثر بشكل سلبي على العرض السياحي[1].

[1] رشيد فراح، يوسف بودلة، **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، 2012، ص 121.

المطلب الثالث: الهيئات والمنظمات المهتمة بقطاع السياحة

إن التطور الكبير في مجال السياحة العالمية أدى إلى إيجاد أو البحث عن نظام علاقات دولية منظمة لغرض التنسيق والتعاون فيما بين الدول حيث ظهرت منظمات وهيئات سياحية عالمية عديدة دولية إقليمية نوجزها على النحو التالي:

أولا: المنظمات والهيئات الدولية

1- منظمة السياحة العالمية Word tourisme organisation (WTO)

تأسست عام 1946 عن طريق اجتماعات بين المنظمات السياحة الوطنية لبعض الدول في لندن وأصبحت في يومنا الحالي من أكبر المنظمات الدولية التي تعنى بشؤون الساحة العالمية والسفر ومقرها مدريد، إسبانيا وتضم أكثر من 108 دولة عضو فيها، وتتعاون منظمة (WTO) مع منظمة الأمم المتحدة لغرض دفع وتطوير الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لدول العالم وهذه المنظمة لها ممثلين في الأمم المتحدة ومن أهداف هذه المنظمة[1]:

أ- عمل الإحصائيات السياحية المتعلقة بالدول الأعضاء؛

ب- إقامة مؤتمرات للسياحة العالمية؛

ت- تعمل على تطوير اتجاهات الاستراتيجيات العالمية للسياحة الدولية والمحلية للدول الأعضاء وعمل بحوث تتعلق بالسياحة العالمية؛

ث- ترويج وتطوير السياحة العالمية والمحلية.

2- الجمعية الدولية لوكالات السفر world association of travel agent (WATA)

تعتبر الجمعية منظمة غير حكومية مقرها جنيف بسويسرا ويسمح لجميع وكالات السفر ذات الشهرة والنشاط السياحي بالدخول كعضو في الجمعية، وتهدف الجمعية إلى تقديم الحوافز والمزايا لأفضل وكالات السفر بهدف الوصول بالخدمات السياحية إلى أعلى المستويات العالمية[2].

---

[1] ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، زهران للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 190.

[2] مرزوق عايد العقيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 179، 180.

3- جمعية وكالاء السفر الأمريكان American society of travel agent (Asta)

أنشأت هذه الجمعية عام 1930 في نيويورك وتعتبر هذه الجمعية أكبر جمعية عالمية تعنى بشؤون وكالاء السفر في العالم ولها أعضاء كثيرون ومن أهدافها[1]:

أ- التنسيق في عمل وكالاء السفر وربط النقل الجوي والبري والبحري السياحي مع الخدمات السياحة المساندة وكذلك الخدمات الأخرى؛

ب- تقدم خدمات إلى وكالات السفر في مجال التنسيق بين الدول المختلفة في مجال النقل وتبادل المعلومات.

4-الاتحاد الدولي لوكالات السفر UniversalFederation of travel agent association (Uftaa)

تأسس هذا الاتحاد عام 1966 ومقره بروكسل في بلجيكا، وهذا الاتحاد هو الممثل الوحيد لوكالات السفر والسياحة حيث يرعى وكالات السفر والوكالات السياحية والشركات الفندقية.

وتهدف هذه المنظمة إلى[2]:

أ- تشجيع الشركات السياحية على التواجد الدولي في المؤتمرات السياحية العالمية؛

ب- تقوية وتنمية الشركات السياحية المحلية؛

ت- حل المشاكل التي تواجه وكالات السفر حول العالم.

5-المجلس العالمي للسياحة والسفر World Travel tourisme Council (Wttc)

هذا المجلس تحالف عالمي يتكون من 68 من كبار صانعي القرار في السياحة والسفر على مستوى العالم، ويختص عمل المجلس في النشاط السياحي ويهدف إلى[3]:

أ- تنشيط التنمية المستمرة؛

ب- الاهتمام بالبيئة؛

ت- إزالة العوائق التي تعيق العمل السياحي بالتعاون مع الوكالات والحكومات.

---

[1] ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[2] فؤادة عبد المنعم البكري، **التسويق السياحي و تخطيط العملات الترويجية**، عالم الكتب الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 60.

[3] مرزوق عايد العقيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 108.

6- مؤسسة النقل الجوي International Air Transport Association (Iata)

هي مؤسسة في عضويتها شركات الطيران العالمية التي تسير رحلات نظامية وهي مؤسسة تفتح أبوابها لمن يريد الانتساب إليها، أي أنها ليست مقتصرة فقط على عدد معين من شركات الطيران العالمية والانضمام إليها ليس إجباريا وتهدف إلى[1]:

أ- توفير وسائل التعاون فيما بين شركات الطيران الأعضاء في مختلف المجالات الفنية والمالية والقانونية والتجارية؛

ب- ترويج وتطوير الطيران الدولي التجاري؛

ت- المساعدة في تطوير عمليات نقل الركاب والبضائع؛

ث- تثبيت استقرار أسعار النقل الجوي للركاب و البضائع.

ثانيا: المنظمات والهيئات السياحية الإقليمية

1- المجلس الوزاري العربي للسياحة

تأسس أول اتحاد للسياحة عام 1955 في مدينة القدس ثم جرى تحويله ليحمل اسم المنظمة العربية للسياحة عام 1980، وفيما بعد تم إلغاء هذه المنظمة عام 1989 وبعدها تم إنشاء مجلس الوزراء السياحي العربي عام 1997 ليحقق الأهداف الآتية[2]:

أ- تنشيط السياحة العربية؛

ب- تنسيق الجهود المتعلقة بالنشاط السياحي العربي؛

ت- الترويج للمنتج السياحي العربي في الخارج لزيادة حركة السياحة الوافدة إلى الدول العربية السياحية؛

2- الهيئة العربية للطيران المدني

تأسست عام 1996 في المغرب وتضم الهيئة 13 دولة عربية، وهذه الهيئة المرجعية العربية التي من مهامها التفاوض باسم الدول العربية على المستوى الدولي للحصول على الحقوق العربية في مجال النقل الجوي ومن أهدافها[3]:

أ- توحيد قوانين الطيران؛

ب- إبراز رؤية عربية موحدة لمواجهة التكتلات العالمية؛

---

[1] زيد منير عبوي، **إدارة المنشآت السياحية والفندقية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 125، 126.

[2] مرزوق عايد العقيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 175، 176.

[3] المرجع نفسه، ص176.

ت- تطوير شبكة الخطوط العربية.

3-الاتحاد الإفريقي للنقل الجوي African Airlines Association (Afraa)

تأسس هذا الاتحاد في 14 أفريل 1968 بغانا ومقره الرئيسي بكينيا أهدافه[1]:

أ- تنمية سلامة الطيران والاقتصاد والكفاءة لخدمة النقل الجوي من إفريقيا وإليها وعبرها ودراسة المشاكل المتعلق بها؛

ب- توثيق التعاون بين المنشآت الخاصة بالنقل الجوي؛

ت- التنسيق التجاري بما يخدم الشعوب الإفريقية وشركات الطيران؛

ث- تقوية التعاون الاقتصادي والفني؛

ج- تجميع الدراسات والتقارير الدورية عن كفاءة الاقتصاد والتشغيل للشركات الإفريقية وإعدادها وتحليلها.

4- منظمة الشرط الأوسط والبحر المتوسط للسياحة والسفر (MAMTTA)

Middle East AndMeaiterranean Sea Travel And Tourisme Association

تعتبر من أحدث المنظمات، وقد وافق على عقدها مؤتمر عمان الاقتصادي الذي عقد في أكتوبر سنة 1955، ومن أهم أهدافها[2] :

أ- تسعى للتغلب على المعوقات الفنية بالتدريب والتسويق وإيجاد برامج مؤهلة لرفع مستوى الأداء بالنسبة للعاملين في مجال السياحة؛

ب- تهتم بزيادة الوعي للتعريف بالمنطقة من خلال إنشاء مجلة متخصصة عن السياحة تبرز أهم المناطق وطرق الوصول إليها وأسعارها وكل ما من شأنه تقديم خدمة للسائح؛

ت- تهتم بالسياحة الداخلية بين دول المنطقة ما من شأنه تقديم خدمة للسائح.

بالإضافة إلى ذلك لابد من الإشارة إلى أن هناك منظمات وهيئات مختصة بالنشاط السياحي على المستوى المحلي نذكر منها ما يأتي[3]:

- وزارة السياحة؛
- المجلس الأعلى للسياحة؛
- هيئة تنشيط السياحة؛

---

[1] نعيم الظاهر، إلياس سراب، **مبادئ السياحة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 67، 68.

[2] نعيم الظاهر، إلياس سراب، مرجع سبق ذكره، ص ص 72، 73.

[3] مرزوق عايد العقيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 175.

- جمعية الفنادق وجمعية أصحاب المطاعم؛
- جمعية وكالاء السياحة والسفر؛
- جمعية أدلاء السياح؛
- نقابة المرشدين السياحيين.

خلاصة الفصل:

يتضح مما سبق بأن السياحة تلعب دورا مهما على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في العالم اليوم فبعد أن كانت نشاط يقتصر على فئة قليلة من الأغنياء أصبحت ظاهرة جماهرية في متناول جميع الناس في معظم البلدان، وذلك يرجع إلى تحسين ظروف المعيشة والعمل وتطور وسائل النقل وظهور الحاجة إلى الراحة والترفيه أثناء العطل

حيث تعتبر السياحة صناعة قائمة ومتكاملة تتعدد خصائصها وأنواعها كما تحظى بعوامل جذب مختلفة ومتنوعة، كما ظهرت منظمات وهيئات إقليمية ودولية لدعم السياحة وأنشئت العديد من الدول معاهد وكليات لتدريس السياحة والفندقة وخلق ثقافة سياحية بالإضافة إلى المحافظة على الموارد بمختلف أنواعها لتطوير القطاع السياحي وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة عموما والتنمية المحلية المستدامة بصفة خاصة وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

السياحة وتحديات دفع التنمية المحلية

تمهيد:

إن التنمية هدف تسعى لتحقيقه كل الدول والمجتمعات سواء كانت متطورة أو متخلفة، ذلك ان التنمية هي تغيير للأوضاع السائدة للأفضل وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة وخاصة بعد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تستغل الموارد المتاحة بطريقة رشيدة وعقلانية والتي أدت بدورها الى تغيير جميع المفاهيم بطريقة جديدة لضمان الاستدامة، ومن هذه التغيرات نجد تطور مفهوم التنمية المحلية إلى التنمية المحلية المستدامة.

لقد أصبح موضوع التنمية المستدامة وخاصة المحلية يحتل مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية والبيئية، ذلك أنها عملية، منهج، مدخل وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم، القوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية التي تعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن داخل الأقاليم وبين مختلفها وبين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية واعطاء الدفعة نحو تنمية شاملة ومتوازنة.

ونتيجة النمو المتسارع للسياحة وتزايد أهميتها برزت ظواهر عديدة على البيئة وثقافة المحلية وصلاحية الموارد السياحية وتبلورت عن هذه التأثيرات مفاهيم ومواقف وسياسات أبرزها مفهوم الاستدامة، وتزداد أهمية السياحة بتطبيقها بشكل مستدام تلبي من خلالها حاجة السياح، وفي نفس الوقت تحمي وتعزز مستقبل نمو القطاع، وتولد الدخل للمجتمعات المحلية وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية المستدامة

المبحث الثاني: شروط وآليات تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحدياتها

المبحث الثالث: السياحة كأحد مقومات تحقيق التنمية المحلية المستدامة

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية المستدامة

بعدما أدمج مصطلح الاستدامة كمفهوم جديد على الصعيد العالمي، هذا المفهوم الذي أدى إلى تطور كبير في المنهج التنموي، هنا أصبح من الضروري تطوير جميع المفاهيم المتعلقة بالمجال الاقتصادي عامة والمجال التنموي خاص، فتحولت التنمية من اتجاه اقتصادي اجتماعي إلى تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والأجيال المستقبلية، وتحولت كذلك التنمية المحلية من دمج للجهود الحكومية والمشاركات الشعبية إلى تنمية محلية مستدامة تعالج مواضيع التنمية المحلية التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار مفاهيم الاستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة

لقد برز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمصطلح حديث النشأة ليعكس مدى تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة، وسنحاول من خلال هذا المطلب إبراز تعريف التنمية المحلية المستدامة من خلال تسليط الضوء على مصطلح التنمية المحلية ومحاولة ربطه بمتطلبات الاستدامة.

أولا: تعريف التنمية المحلية

تشير الكتابات العديدة في مجال التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين، بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، تنطوي على تغيرات هيكلية وجدرية في الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والإدارية على أن يسيرا ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، وفي اطار هذا التطور في فكر التنمية، فقد ظهر وتطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القومي.

وإذا كانت الجهود الحكومية تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فان الجهود الذاتية بمشاركة شعبية لا تقل أهمية في هذا المجال، بما تنطوي عليه من مساهمة المواطنين وصنع وتنفيد مشروعات التنمية المحلية.

ومن هذا المدخل فإن التنمية المحلية يمكن أن تعرف على أنها :"العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا،

اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة السكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الادارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"[1].

ويشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة، حيث يشمل المستوى الواسع اقليميا محددا وفقا لتقسيمات الادارية السائدة في الدولة مثل المحافظة أو مجموعة من المحافظات، وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محددة أو صغيرة نسبيا، وينظر بعض الكتاب إلى التنمية مستوياتها المختلفة من زاويتين هما[2]:

أ- زاوية التنمية الاقليمية régional développent وتشمل بقعة جزيئية لكنها كبيرة نسبيا ضمن الاقليم الكامل للدولة؛

ب- زاوية التنمية المحلية بمعناها الضيق local développent والتي تشمل المناطق البلدية والقروية الصغيرة نسبيا.

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة

جاء مفهوم جديد للتنمية ألا وهو التنمية المستدامة، هذا الأخير الذي له تسميات عديدة منها التنمية المتواصلة، التنمية المتتابعة، التنمية المتوالية، التنمية المستديمة، وترتكز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الادارة المثلى للموارد الادارية، وذلك بالتركيز على "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على الخدمات، الموارد الطبيعية ونوعيتها"، ما أنصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل"، وتقف وراء هذا المفهوم "الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها... وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها"[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص13.

[2] نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية الأسس-النظريات-التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص151.

[3] محمود حسين الوادي، علي فلاح الزعبي، **دور التخطيط السياحي في إقامة صناعة سياحة منظورة في إطار تنمية مستدامة عامة في المملكة الأردنية الهاشمية**، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي السنوي الذي سينعقد في رحاب جامعة محمّد خيضر، بسكرة، للفترة من 9-2010/03/10، ص20.

والتنمية المستدامة تعني تطوير أنماط انتاج في مقدورها استخدام الموارد الطبيعية المتاحة بطريقة تلبي احتياجات الانسان في الحاضر، وتحافظ على البيئة، وترك الموارد الطبيعية في وضع يسمح لها بتلبية احتياجات الأجيال القادمة[1].

كما عرفت التنمية المستدامة من خلال المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والذى انعقد في ري يو دي جانيرو عام 1992 كما يلي: "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"[2].

ثالثا: تعريف التنمية المحلية المستدامة

بعدما أصبحت التنمية المستدامة تمثل الاتجاه التنموي الجديد الذي يعبر على التوازن بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وتمثل في نفس الوقت النموذج التنموي المستحدث الذي تدخل ضمن اهتماماته المتطلبات البيئية كبعد جديد يدعم الاحتياجات الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ويعالج الاختلالات البيئية ليس فقط على المستوي العالمي أو الاقليمي أو الوطني وإنما حتى على المستوى المحلي، وبعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية وبالتنمية المحلية لكونها أضحت وسيلة وأسلوب يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، حيث أن الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى هذا الأساس ظهر مصطلح ومفهوم التنمية المحلية المستدامة، فلا يمكن الوقوف على مفهوم وحيد للتنمية المحلية المستدامة إلا أن كل منها يدور حول معان متقاربة، فالتنمية المحلية المستدامة هي تلك: "العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة للسكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[3].

كما أن التنمية المحلية المستدامة هي تلك "العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة

---

[1] محمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة– نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية، 2015، ص220.

[2] دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص17.

[3] أحمد غربي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، أكتوبر 2010، العدد الرابع، ص05.

والاستدامة وكذا تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع بما فيها الفقراء والمهمشون مع المحافظة على البيئة[1].

مما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية المستدامة تتشارك مع التنمية المحلية في نقطتين أساسيتين أن التنمية المحلية هي عبارة عن تكافل لجهود المجتمع سواء كانت حكومية أو من خلال المشاركة الشعبية من أجل تحقيق متطلباته وحاجياته، ولكن التنمية المحلية المستدامة تجزم بضرورة تحقيق العدالة في التوزيع واستغلال الموارد المحلية المتاحة من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأجيال القادمة وحقهم في هذه الموارد المحلية.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية المستدامة

تتضمن التنمية المحلية المستدامة أربع أبعاد وهي كما يلي:

أولا: البعد الاقتصادي

إن البعد الأول من أبعاد التنمية المستدامة يتمثل في كيفية الربط بين الاتجاهات والمفاهيم الفكرية والتطبيقية الاقتصادية مع المتغيرات والمتطلبات البيئية وكيفية احداث الانتقال التدريجي من الاقتصاد الكلاسيكي الذي يهمل البعد البيئي إلى الاقتصاد الذي يعنى بالجانب البيئي، وهذا يعني حسم الصراع الإيديولوجي بين الاقتصاد والبيئة، ويطرح هنا هذا البعد مسالة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ويتشكل البعد الاقتصادي من مجموعة الوسائل والأدوات التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وتعمل على المحافظة على الموارد المتاحة وفق منهج استخدام رشيد لها، ويتضمن أيضا البعد الاقتصادي امكانية إبراز الدور الاقتصادي للريف باعتبارها شريك التنمية المحلية المستدامة، ودون أن ننسى امكانية ضمان حصول الأفراد على حقهم من الموارد الطبيعية من خلال ايقاف تبديد الموارد الطبيعية، والزامية تحمل مسؤولية التلويث والاستنزاف فمثلا نجد أن مسؤولية الدول المتقدمة عن التلويث البيئي هي ليست نفسها مسؤولية الدول المتخلفة وحتى بالنسبة للموارد الطبيعية، فحظوظ الدول النامية في استهلاكها لم يكن مساوي لحظوظ الدول المتقدمة بالتالي هنا يجب أن نقف عند ضرورة تحقيق الانصاف بين المجتمعات في استغلال الموارد فحصة الاستهلاك الفردي في المناطق المتقدمة تمثل أضعاف الاستهلاك الفردي في المناطق المتخلفة، والحد من التفاوت في المداخيل والمساواة بين المواطنين، وتقليص الانفاق على القطاع العسكري وتحويل هذا النفاق إلى القطاع الاستثماري حيث أن التنمية المحلية

[1] خير الدين معطى الله، خديجة عزوزي، مرجع سبق ذكره، ص09.

المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العمليات والأساليب الاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق القيمة المضافة المادية ولكن بما يخدم البيئة مثل الاستثمار في مجال تمويل البحوث والدراسات التي تسعى إلى ابتكار تقنيات وأساليب جديدة لتحويل النفايات التي تلوث الأراضي والتربة الزراعية إلى أسمدة ووقود عضوية تفيد التربة وتخصبها ومنه حققنا قيمة اقتصادية من خلال إعادة تدوير قيمة ضائعة وحققنا في نفس الوقت حماية للبيئة[1].

ثانيا: البعد الاجتماعي

إن الاتجاه الاجتماعي في التنمية المحلية المستدامة يقصد به كيفية الارتقاء بالإنسان نحو إنسانيته حيث أنه يجعل من التنمية وسيلة للإلتحام الاجتماعي وعملية للتطوير في الاختيار السياسي ولا بد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار انصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول وما بين الأقاليم، إن تحقيق فكرة التنمية المحلية المستدامة تقف أساسا على الإنسان لكونه يعتبر مدخل ومخرج هذه التنمية، ولتحقيق هذا البعد الاجتماعي يتطلب ما يلي[2]:

1- المشاركة بكل صورها؛
2- التعاون بين أفراد المجتمع؛
3- سعي أفراد المجتمع إلى توفير خدمات جديدة؛
4- الارتقاء بمستوى الخدمات القائمة في المجتمع؛
5- الرغبة في بذل الجهد وتنمية الجهود الذاتية؛
6- الحرية بكل صورها وبما يتفق وقيم المجتمع؛
7- الحراك الاجتماعي لتحقيق الطموح المجتمعي؛
8- الانتماء للمجتمع والدفاع عن كل ما يسيء إليه؛
9- توفير خدمات الاسكان، التعليم، المأكل، الملبس...إلخ.

---

[1] محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة –دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص ص65، 66.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، دون بلد، الطبعة الأولى، 2011، ص137.

ثالثا: البعد البيئي

يتعلق هذا البعد بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، ومن أجل المحافظة على ذلك يجب[1]:

1- حماية الموارد الطبيعية: التنمية المحلية المستدامة تحتاج لحماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك بما يتواكب مع التوسع في الإنتاج لتلبية الحاجات السكانية. ونعني بالحماية هنا أي الاستخدام الأكثر كفاءة مثل استحداث وتبني الممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل ويحتاج ذلك إلى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات لعدم تهديد الحياة المائية والحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية، ويترتب على ذلك الاستخدام الحذر للرئ والفشل في صيانة هذه الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية، وأكبر خطأ قد ارتكبه الإنسان في تفهمه لاستثمار الأراض الزراعية هو اعتقاده بأنه يستطيع استبدال العلاقات الطبيعية المعقدة بين العوامل البيئية بعوامل اصطناعية مبسطة فيعارض قوانين الطبيعة، وهذا ما جعل النظم الزراعية مرهقة وسريعة العطب.

2- الحفاظ على المحيط البيئي: التنمية المحلية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة، وتحسين كفاءة شبكات المياه، وتحسين نوعية المياه، واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابات في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

3- صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي: تتعرض الغابات المدارية والنظم الايكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع. حيث أن الغابات نظام شديد الصلة بالإنسان وتشمل الغابات ما يقارب من 28% من القارات ولذا فإن تدهورها أو إزالتها يؤدي إلى انعكاسات خطيرة في النظام البيئي منها انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية، والتنمية المحلية المستدامة تعني أن يتم صيانة ثراء هذه الأراضي وإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية وإن أمكن وقفها.

4- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: إن للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة أثار سيئة في البيئة فانطلاق الأبخرة والغازات واجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية يؤدي إلى تغيير أنماط سقوط الأمطار أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، ويؤدي ذلك إلى احداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك عدم استقرار المناخ

---

[1] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص من34 إلى36.

أو النظم الجغرافية، الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض.

رابعا: البعد التكنولوجي

أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسبب الإيجابيات التي تمنحها كوسيلة لتقليل الضغوطات والأعباء وتحقيق الرفاهية والراحة، و لكن التكنولوجيا سلاح ذو حدين فبالرغم من الإيجابيات التي تضعها تحت إمرة الإنسان، هناك سلبيات تجعلها تعد التهديد رقم واحد على حياته و خاصة بالنسبة للأضرار التي تؤثر بها على البيئة، فالتنمية المحلية المستدامة تسعى إلى استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية وبالتالي التحول الى التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة والاعتماد على التكنولوجيات التي تستخدم للتخلص التدريجي من المواد الكيمياوية، والتي تقلص إلى حد كبير من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، والاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية وحملات التوعية للحد من انبعاث الغازات بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة بدلا من المحروقات للحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[1].

[1] نصر الدين بوعمامة، علي بوعمامة، **استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، يومي03-04 مارس2008، ص05.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المحلية المستدامة

أولا: مراحل قياس التنمية المحلية المستدامة

إن عملية اعداد مؤشرات لقياس التنمية المستديمة في المستويات المكانية المختلفة تمر بمجموعة من المراحل وهي كالاتي[1]:

1- المرحلة الأولى: تشمل هذه المراحل الخطوات التالية:

أ- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستديمة بشقيها الحكومية والخاصة،

ب- تحديد دور كل جهة في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية،

ت-وضع آلية لتحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هذه الجهات،

ث-تحديد مؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم انجازها .

2- **المرحلة الثانية:** تتكون من الخطوات التالية:

أ- تحديد المؤشرات المستخدمة للدولة أو الاقليم والوضع الحالي لهذه المؤشرات؛

ب- بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي اعدتها الامم المتحدة لقياس التنمية المستديمة؛

ت- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات؛

ث- تحديد الاهداف التي من اجلها تستخدم هذه المؤشرات.

3- **المرحلة الثالثة:** يجب اختيار مؤشرات التي تعكس العلاقة بين الاولويات الوطنية واستراتيجية التنمية المستديمة في الدولة او الاقليم من خلال قائمة المؤشرات المستخدمة وتلك التي اعدتها الامم المتحدة مع ضرورة التأكيد على ما يلي[2]:

أ- مدى توفر البيانات لهذه المؤشرات؛

ب- إمكانية جمع ما هو غير متاح من البيانات؛

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص255.

[2] المرجع نفسه، ص261.

ت- مصدر البيانات؛

ث- استمرارية توفر البيانات؛

ج- إمكانية الحصول على البيانات بسهولة؛

ح- مدى واقعية هذه البيانات؛

خ-طريقة إنتاج هذه البيانات[مطبوعة، إلكترونية، على شكل تقارير،...الخ].

ثانيا: مؤشرات التنمية المحلية المستدامة

يتم قياس استدامة التنمية من خلال عدد من المؤشرات، تعرف كما يوحي اسمها بأنها الدلالة على وضع معين كما تعرف أيضا بأنها "مؤشرات تساعد على قياس التغيرات" أو هو متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما، والمؤشر بهذا الشكل ينبغي أن يكون[1]:

- دقيقا بمعنى أنه يقيس بالفعل ما يراد منه قياسه؛

- ضرورة الاعتماد عليه بمعنى انه لو استخدم في أوقات مختلفة وتحت ظروف مختلفة فإنه سيعطي النتائج عينها؛

- يمكن التنبؤ به أو توقعه؛

- حساسا بمعنى استجابته للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس؛

- عدم تحيز المؤشر أو تظليله؛

- السهولة النسبية لجمع البيانات و استخدامها؛

- السهولة بمعنى أن قياسه وتطبيقه في المجال العلمي يعد سهلا،

- أن تعكس شيئا جوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية الطويلة الأجل.

---

[1] مُحَمَّد سمير مصطفى، **استراتيجيات التنمية المستدامة (مقارنة نظرية وتطبيقية)**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ناشرون EOLSS، اليونسكو، الأكاديمية العربية للعلوم، لبنان، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 2006، ص454.

وفيما يأتي مجموعة مؤشرات التنمية المحلية المستدامة[1].

1- المؤشرات الاقتصادية

أ- التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛
- حصة الاستثمار الثابت الاجمالي في الناتج المحلي الاجمالي؛
- صادرات السلع والخدمات/ واردات السلع والخدمات.

ب- تغير انماط الاستهلاك: نصيب الفرد من استهلاك الطاقة

ت- الموارد والآليات المالية:

- رصيد الحساب الجاري بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي؛
- الدين / الناتج المحلي الاجمالي؛
- مجموعة المساعدات الاغاثية الرسمية والمقدمة، أو المتلقات.

2- المؤشرات الاجتماعية

أ- مكافحة الفقر:

- معدل البطالة؛
- مؤشر الفقر البشري؛
- عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ب- الدينامية الديموغرافية والاستدامة: معدل النمو السكاني

ت- تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب:

- معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين البالغين؛
- النسبة الاجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية.

---

[1] سليمان عمر محمد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص من 37 إلى39.

ث- حماية صحة الإنسان وتعزيزها:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛
- عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية؛
- عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه العذبة؛
- عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية.

ج- تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية: نسبة السكان في المناطق الحضرية.

3- المؤشرات البيئية

أ- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها:

- حماية الموارد المتجددة / السكان؛
- استخدام المياه / الاحتياجات المتجددة.

ب- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة:

- نصيب الفرد من الاراضي الزراعية؛
- نصيب الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة والاراضي المزروعة بصورة دائمة؛
- استخدام الاسمدة.

ت- مكافحة ازالة الغابات والتصحر:

- التغير في مساحات الغابات؛
- نسبة الاراضي المتضررة بالتصحر.

4- المؤشرات المؤسسية

أ- الحصول على المعلومات:

- عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل 1000 نسمة؛
- عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة؛
- عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة؛
- عدد الخطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة؛
- عدد المشتركين في الانترنيت / مستخدمي الانترنيت لكل 1000 نسمة.

ب- العلم والتكنولوجيا:

- عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة؛
- الانفاق على البحث والتطوير بنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي.

وقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات قياس التنمية المستدامة بشكل شامل ودقيق، ولكن نجد أن أبرز تلك المحاولات كانت تلك التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الامم المتحدة أين اقترحت 59 مؤشرا تصنف إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية، ولكن لصعوبة تطبيق كل هذه المؤشرات على التنمية المحلية المستدامة فإننا اكتفينا بالاعتماد على المؤشرات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): مؤشرات التنمية المحلية المستدامة

المؤشرات الاقتصادية		
المؤشر الكلي "المركب"	المؤشرات الجزئية "البسيطة"	طريقة القياس
البنية الاقتصادية	الأداء الاقتصادي	معدل القومي للفرد أو نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي
	التجارة	ويقاس بالميزان التجاري
	الحالة المالية	قيمة الدين مقابل الناتج القومي الاجتماعي
أنماط الإنتاج والاستهلاك	استهلاك المادة	تقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الانتاج
	استخدام الطاقة	الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد
	انتاج وادارة النفايات	كمية انتاج النفايات الصناعية والمنزلية
	انتاج النفايات الخطيرة	انتاج النفايات المشعة
	النقل والمواصلات	المسافة التي يتم قطعها سنويا كل فرد
المؤشرات الاجتماعية		
مؤشر المساواة الاجتماعية	مؤشر الفقر	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر
	مؤشر البطالة	نسبة السكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل
	مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي	معدل أجر المرأة بالنسبة لمعدل أجر الرجل
	معامل جيني لتوزيع الدخل	العدالة في توزيع الدخل
مؤشر الصحة العامة	مؤشر حالة التغذية	الحالات الصحية للأطفال
	مؤشر الوفاة	معدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات
	مؤشر الاصحاح	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية
	مؤشر الرعاية الصحية	نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية
مؤشر التعليم	مؤشر مستوى التعليم	نسبة الاطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي
	مؤشر محو الأمية	نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع
مؤشر السكن	مؤشر السكن	نصيب الفرد من مساحة البيت أي الفرد/ م
مؤشر الأمن الاجتماعي	مؤشر الأمن الاجتماعي	عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف نسمة
مؤشر النمو السكاني	مؤشر النمو السكاني	معدل النمو السكاني / السنة
المؤشرات البيئية		
الغلاف الجوي	التغير المناخي	تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
	ترفق طبقة الاوزون	استهلاك المواد المستنزفة للأوزون

	نوعية الهواء	تركيز ملوثات الهواء
الاراضي	الزراعة	مساحة الاراضي المزروعة.
	الغابات	مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية.
	التصحر	نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بالمساحة الكلية.
	الحضرنة	مساحة الأراضي السكنية.
البحار والمحيطات و المناطق الساحلية	المناطق الساحلية	نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية
	مصائد الأسماك	وزن الصيد السنوي
المياه العذبة	المياه العذبة	كمية ونوعية المياه
التنوع البيئي	الأنظمة البيئية	نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية
	الأنواع	نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على:

مُحَّد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة لدراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص من 70 إلى 73.

المبحث الثاني: شروط وآليات تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحدياتها

نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على الشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، آلياتها وكذا التحديات التي تقف أمام تحقيق أهدافها

المطلب الأول: شروط تحقيق التنمية المحلية المستدامة

تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من المقومات والشروط التي تلزم لتحقيق الأهداف التنمية – الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية– وترجمة الطموحات إلى واقع ملموس، ومن أهمها ما يلي[1]:

أولا: تبني القيادة الإدارية والسياسية في الدولة لسياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية المحلية وربطها بفعالية وملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة، إذ أن وجود مثل هذه السياسية العليا هو أمر حيوي حاسم في الدول النامية وبدونه قد تبقى الجهود عند حدودها الدنيا.

ثانيا: وجود إدارة شعبية مخلصة تقوم على الإيمان بالأرض والعمل المنتج من أجل تدعيم البنيان الذاتي القائم على استثمار الجهود والإمكانيات المحلية بواسطة السكان المحليين وتعاونهم مع السلطات المركزية في الدولة.

ثالثا: توفر الإمكانيات والمدخلات المحلية وغيرها التي تلزم من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية، وتشمل هذه الإمكانيات ما يلي:

1- توفر مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية والمركزية وغيرها؛
2- توفر العناصر البشرية المؤهلة من السكان المحليين؛
3- توفر الإمكانيات التكنولوجية والأجهزة والمعدات المساندة والتي تلزم في المجالات التنموية المختلفة وخصوصا الزراعة، الصناعة والحرف وغيرها؛
4- وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية؛
5- توفر المواد الخام المحلية واستغلالها بالطريقة الملائمة.

رابعا: ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها ضمن إطار نظامي موحد ومفتوح.

خامسا: الاتصال والاعلام التنموي في مجال الفرص والمحددات.

---

[1] نائل عبد الحافظ العواملة، مرجع سبق ذكره، ص ص156، 157.

وقد عقدت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات نوقش فيها (البيئة والتنمية) منها ندوة عن البيئة والتنمية عام 1971 ومؤتمر استكهولم عام 1972، وندوة المكسيك، (كوكويوك) عام 1974 عن أنماط استخدام المصادر والبيئة واستراتيجيات التنمية ساهمت كلها في توضيح العلاقة بين البيئة والتنمية وفي التبديد التدريجي للمفهوم الخاطئ بأنها متنافرتان، وقد أكدت ندوة كوكويوك على الشروط التالية[1]:

– أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي غالبا السبب الرئيسي للتدهور البيئي؛

– يجب سد حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي؛

– يجب أن تكون لدى الجيل الحالي الرؤية لأخذ حاجات الأجيال القادمة في الاعتبار وأن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة وأن لا يلوث نظمها التي تدعم الحياة فلا يهدد بذلك رفاهية الإنسان في المستقبل وحتى بقاءه.

لقد تم التأكيد بصورة متزايدة على مفهوم التنمية المستدامة خلال العقدين الماضيين وأصبح إجماعا عاما على أن هذه التنمية ينبغي أن تتضمن[2]:

– الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها؛

– الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام؛

– الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية التي يكون أكثر فعالية واقتصادا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة، بالرغم من أهمية التعامل مع مشكلات البيئة المباشرة؛

– مراعاة تحقيق الأهداف التي تدعو إليها التنمية ومنها:

- تنشيط النمو وتغيير نوعيته؛
- معالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان، والتعامل بحكمه مع ظاهرة النمو السكاني؛
- صون وتنمية قاعدة المصادر؛
- إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار.

---

[1] صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص18.

[2] المرجع نفسه، ص ص18، 19.

– على كل جيل أن يحافظ على نوعية الأرض بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها فيها، فمن حق كل جيل أن يرث أرضا مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه.

فالسعي نحو التنمية المحلية المستدامة يتطلب وجود ما يلي[1]:

أولا: نظام سياسي: يوفر المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات؛

ثانيا: نظام اقتصادي: يتمتع بالقدرة على انتاج الفوائض والمعارف التقنية على أساس الاعتماد على الذات؛

ثالثا: نظام اجتماعي: يقدم حلولا للتوترات الناشئة عن التنمية؛

رابعا: نظام انتاجي: يحترم الالتزام بالمحافظة على الأساس البيئي للتنمية؛

خامسا: نظام دولي: يستحدث الأنماط الدائمة في مجال التجارة والتمويل؛

سادسا: نظام اداري: يتصف بالمرونة، ويتمتع بالقدرة على تصحيح أخطائه بنفسه؛

سابعا: نظام تكنولوجي: يبحث باستمرار عن حلول جديدة.

المطلب الثاني: آليات تحقيق التنمية المحلية المستدامة

قد أبرزت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج سنة 2002 أهم الآليات التي يمكن اتباعها لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، ومنها:

أولا: الآليات الاقتصادية

ونذكر منها[2]:

1– أدوات السياسة المالية: وتتمثل في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي حيث يؤدي استبدال جزء من ضرائب الدخل بضرائب البيئة وتقديم آلية للانتقال من الضرائب على الشركات والأفراد إلى الضرائب على الخدمات البيئية إلى اجراء عملية تصحيح للسوق من خلال إدخال العناصر البيئية، إضافة إلى الحد من القيام

[1] حمزة عبد الحليم درادكة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2014، ص98.

[2] عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية، دون ذكر البلد، 2014، ص ص 123، 124.

بالأنشطة البيئية غير المرغوبة والحد من استهلاك المنتجات والخدمات ذات التأثير السلبي على البيئة مقارنة بالبدائل الأخرى.

2- تحقيق الكفاءة السعرية: وذلك فيما يتعلق بتحديد أسعار الطاقة والمواد الخام بما يؤدي إلى توفير الطاقة والمواد الخام وبالتالي تحقيق المنافع البيئية المرجوة، وقد ظهرت هذه الصلة بوضوح في الدول التي تحولت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق حيث أدت الزيادات في الطلب على مصادر الطاقة إلى ارتفاعات مناظرة في أسعارها وهو ما أدى بدوره إلى ترشيد استخدامها، ومن ثم تحقيق وفورات اقتصادية وتقليل نسب الانبعاثات الملوثة للبيئة ومعدلات استنزاف الموارد الطبيعية.

3- الحوافز الاقتصادية: والتي تساهم في تشجيع الصناعات على مراعاة مبادئ الاستدامة من خلال اقناع الأفراد والمؤسسات بترشيد استخدام الموارد وخفض تأثيراتها السلبية على البيئة باستخدام الرسوم التي تفرض على الانبعاثات والموارد الملوثة للبيئة مثل الكربون، الرصاص، والضريبة على المبيدات الحشرية أو ضريبة على المدافن الصحية.

ويستلزم التطبيق الفعال للضرائب والرسوم البيئية وجود آليات قوية للالتزام ونظام فعال للرصد، ويمكن تخصيص إيرادات الرسوم البيئية للأغراض البيئية أو صناديق البيئة التي تستثمر الموارد المالية كقروض ميسرة أو منح للمشروعات البيئية، كذلك من الحوافز الاقتصادية الهامة ما يعرف برسوم المستهلك والتي تفرض على توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وجمع المخلفات والتشجيع على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بما في ذلك المعادن، البترول واستخراج المياه، بالإضافة إلى الرسوم دخول مناطق المحميات الطبيعية... وغيرها.

4- استخدام سياسات الدعم والمنح والقروض الميسرة: لتشجيع السلوكيات المرغوبة تنمويا مثل دعم توليد الطاقة من المصادر غير التقليدية كالرياح، والدعم الزراعي لتوفير منتج معين أو تصدير بعض المنتجات الزراعية.

5- استخدام الرهونات والتأمين: بهدف تشجيع المنتج على التخلص الآمن من المخلفات التي يمكن أن تتسبب في التلوث، وذلك من خلال إضافة رسوم إضافية على سعر المنتج، تسترد عند إعادتها أو التخلص منها بطريقة آمنة، وينتشر استخدام هذه الطريقة مع الزجاجات والعلب الصفيح والأواني المصنوعة من البلاستيك والبطاريات... وغيرها.

6- الاجراءات التعويضية: وتنطبق على الأفراد أو الجهات الذين يفقدون جزءا من دخلهم نتيجة القيود البيئية المفروضة، ومن الأمثلة على ذلك تعويض المزارعين عن قيود استخدام الأراضي في مناطق الحميات الطبيعية، أو على امتداد المجاري المائية الحساسة حيث يمنع استخدام الأسمدة الكيماوية أو العضوية، وكذلك

التعويض على الصناعة لمعادلة التلوث البيئي، مثل زراعة منطقة معينة بالأشجار التي تمتص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتولد عن محطات الكهرباء.

7-الاتجار في تصاريح التلوث واستخدام الموارد، تصمم بهدف التحكم في نوعية البيئة أو معدل استنزاف الموارد الطبيعية من خلال إدخال آلية يسمح من خلالها للجهة المتسببة في التلوث بشراء وبيع حصص الانبعاثات.

ثانيا: الآليات التنظيمية والتشريعية

ومنها[1]:

1- تحديد المعايير البيئية: والتي تمثل حجر الزاوية لمعظم الآليات التنظيمية والتشريعية رغم كونها تستلزم اتفاقا واضحا حول الأهداف البيئية المرغوبة والتكاليف التي يقبل المجتمع تحملها لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك التكنولوجي المتاحة في هذا الصدد، ويراعى أن التأثير على القطاعات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية يجب أن يؤخذ في الاعتبار، حيث قد تؤدي المعايير البيئية المرتفعة إلى ارتفاع التكاليف التي يجب أن تتحملها الصناعة وفي النهاية المستهلك وتؤدي مثل هذه التكاليف إلى فقدان التنافس في بعض الصناعات، وبالتالي تؤدي إلى البطالة والمشكلات الاجتماعية وتحديد معايير الانبعاثات الحد الأقصى المسموح به من تركيز الملوثات أو حمل التلوث للوسط البيئي، كما تحدد معايير المنتج الحد الأقصى لتركيز بعض المواد التي تضر بالبيئة أو صحة الإنسان في المنتج مثل تركيز الرصاص والكبريت في الوقود ... وغيرها.

2- تصاريح استخدام الموارد البيئية وصرف الملوثات: والتي تعد من الأدوات التقليدية المستخدمة التي تهدف إلى حماية نوعية البيئة والموارد الطبيعية من خلال فرض القيود على بعض أنشطة التنمية، وتعتمد التصاريح على معايير نوعية أو جودة البيئة المحيطة، وتستخرج التصاريح أو التراخيص لفترة محدودة من الوقت للتحكم الإداري في استخدام الوسط البيئي والموارد على سبيل المثال يخضع كل من صرف مياه الصرف غير المعالجة، والانبعاثات الغازية، والتخلص من النفايات الخطرة واستخراج المياه الجوفية، واستغلال الموارد المعدنية ...إلخ إلى استخراج التصاريح التي تمنح بناءا على توافق هذه الأنشطة مع المعايير والأهداف المحددة.

3- فرض الغرامات البيئية: كإجراء لتطبيق نظام التصاريح والتراخيص البيئية، والهدف منها هو ضمان تحقيق أهداف بيئية محددة فمثلا، إذا قام نشاط ما بمخالفة الشروط التي ينص عليها التصريح مخالفة المعايير

[1] عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ص 125، 126.

المحددة فإن الشخص المسؤول أو المنشأة تخضع للغرامات البيئية، التي عادة ما تتكلف أضعاف رسوم استخراج التصاريح، هذا ويمثل مستوى الغرامات أهمية من أجل تحقيق الإلزام والإلتزام المقبول حيث لا تعد الغرامات المنخفضة التكلفة الكافية لضمان التوافق، بينما تواجه الغرامات المرتفعة صعوبة في التطبيق.

4- الاتفاق التطوعي: ويمثل الاتجاه الجديد للأدوات التنظيمية حيث يمكن تعريفه على أنه اتفاق بين الجهة التنظيمية المختصة والصناعة للوصول إلى هدف بيئي محدد في إطار زمني معين (توفيق الأوضاع البيئية)، وفي حالة عدم تحقيق الهدف يمكن للجهة التنظيمية فرض اجراءات الالتزام الأخرى.

ويتميز الاتفاق التطوعي بكونه أكثر مرونة مقارنة بالأدوات التنظيمية الأخرى حيث يعتمد على التفاوض، وتمنح الجهة المتسببة في التلوث الوقت اللازم للتعديل أو وضع خطة عمل لتحقيق الأهداف الموضوعة.

5- الرصد والمتابعة: وهي من العناصر الهامة للإلزام بتوفيق الأوضاع، فبدون المتابعة المنتظمة والدقيقة والمنهجية لن تحقق أي من الأدوات أهدافها، وهناك أسلوبين للرصد والمتابعة يجب اتباعهما للتأكيد من التوافق مع التشريعات البيئية وهما: متابعة البيئة المحيطة في جميع الأوساط (لهواء، المياه، التربة) للتأكد من توافقها مع معايير الجودة البيئية والرصد الذاتي الذي تقوم به الصناعة لتقييم تأثيراتها البيئية ومدى توافقها مع التصاريح البيئية.

ثالثا: الآليات الوقائية

وتهدف إلى تدنية الآثار السلبية للمشروعات والبرامج والمنتجات على البيئة والموارد لضمان تحقيق الفهم الجيد للتأثيرات الجانبية للمشروعات والمنتجات على البيئة والصحة العامة حتى يأخذها صناع القرار في الاعتبار ومن أهمها[1]:

1- استخدام معايير تقييم الأثر البيئي كأداة توقعيه لتحديد وتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية والأثار الأخرى المرتبطة بالمشروعات لتسيير عملية اتخاذ قرار متكامل يضم الاعتبارات البيئية.

2- معايير التقييم البيئي الاستراتيجي، وتعتبر أداة لتناول الاعتبارات والعواقب البيئية للسياسات، ويأخذ في الاعتبار الآثار التراكمية للمشروعات المقترحة.

[1] عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ص 126، 127.

3– تقييم الأثر الاجتماعي، ويقوم بتحليل ومتابعة الآثار الاجتماعية المرغوب فيها وغير المرغوب فيها –الايجابية والسلبية– لعملية التنمية، ويتناول الأثر الاجتماعي التأثيرات الأخلاقية، الثقافية، المؤسسية، الترفيهية والسياحية.. .وغيرها، وتعتمد على المشاركة القوية للمجموعات المستهدفة والجهات المعنية.

4– تقييم الاستدامة، وهي أداة جديدة نسبيا لتقييم مدى استدامة السياسات، الخطط، البرامج والمشروعات معتمدة على الخبرة المكتسبة من تقييم الأثر البيئي، وقد حاز تقييم الاستدامة على الاهتمام العالي إلا أنه لم يطبق كأداة اجبارية.

5–تقييم دورة الحياة، وهي أداة لتقييم الآثار البيئية المرتبطة بالمنتج أو الخدمة، وتختبر الآثار البيئية الكلية للمنتج من خلال كل مرحلة من مراحل حياته ابتداء من الحصول على المواد الخام مثل عملية التعدين وصولا إلى تصنيعها في المصنع وبيعها في السوق واستخدامها في المنزل والتخلص منها عن طريق الحرق، الدفن أو إعادة التدوير ... وغير ذلك.

رابعا: الآليات المتعلقة برفع الوعي المجتمعي

يمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات مثل[1]:

1– البرامج التعليمية الموجهة نحو المجموعات الاستهلاكية المختلفة من حيث السن والمستوى الاجتماعي، مع شرح مفهوم الاستهلاك المستدام والتهديدات التي تواجه الإنسان إذا لم يتغير نمط التنمية السائد والذي لا يراعي مبدأ الاستدامة.

2– شهادات وعلامات التوافق البيئي التي تتيح معلومات للمستهلك حول المنتجات والخدمات ذات الأداء البيئي المرتفع ورفع مستوى الوعي بأهمية الادارة السليمة للموارد المتاحة، واتباع أنماط الانتاج والاستهلاك المستدام.

[1] عبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص128.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة

بالرغم من أن التنمية المحلية المستدامة تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية المستدامة يجعلها تعاني من بعض التحديات، ومنها نجد:

أولا: التحديات الاقتصادية

إن أكبر مشكل يعترض طريق التنمية المحلية المستدامة هو مشكل التمويل المحلي حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجبائية وصعوبة تثمين النفايات والتجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية مقارنة بتنوع وتعدد النفايات وكذا النقائص التي تعرفها الأنظمة المالية المحلية، وهذا ما يدفع إلى الاعتماد على القروض والإعانات المشروطة، بالإضافة إلى شكل التحولات الاقتصادية وما يترتب عنه من سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي كارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى المعيشة، والتضخم، البطالة والتضخم السكاني غير الرشيد، وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية، وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية وما ينجم عنه من تدهور لقاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الانتاج والاستهلاك الحالية، مما يزيد من إعاقة تحقيق التنمية المحلية المستدامة[1].

ثانيا: التحديات الاجتماعية

إن من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية المستدامة نجد مشكل الفقر الذي هو أساس كثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية وعلى المجتمعات المحلية الوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية ما يقضي على المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية، البشرية، الاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرا والأشد تخلفا، والعمل على مكافحة الأمية لأن نجاح أي برنامج يهدف إلى تنمية المجتمع لا يعتمد على الموارد المالية فحسب بل يتعدى إلى الموارد المعنوية التي تمثلها الطاقات البشرية فوعي الأفراد بمشاكل

[1] مليكة طيب سليمان، **إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، يومي 03-04 مارس 2008، ص ص6، 7.

المجتمع وتحمسهم لحلها يمكنهم من التصدي لأي مقاومة داخلية أو خارجية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناجحة وواعدة تقود عملية التنمية من خلال انشاء مراكز لتكوين الإطارات الماهرة التي تتميز بكفاءة عالية والقدرة على إحداث التغيير[1].

نجد أيضا من التحديات الاجتماعية مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن، حيث أنها كثيرا ما تدفع المواطنين للحصول على حياة اجتماعية أكثر رفاهية، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الحياة الحضرية ونقص الأيدي العاملة (في مجال الزراعة)، وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي تفقد هذه المجتمعات توازنها والعناصر الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات، هذا بالإضافة إلى القيم المجتمعية السلبية التي تمثل الإطار المرجعي لسلوك الفرد والتي تعاني منها المجتمعات المحلية، حيث تعتبر حاجزا أمام تنمية هذه المجتمعات ومن هذه القيم نجد مثلا عدم تقدير قيمة الوقت، الانعزالية والتواكل على الغير، عدم الإيمان بالتحديث وضعف شعور الفرد بالمسؤولية الإيجابية نحو هذا المجتمع ذلك أن تنمية المجتمع تتطلب تنظيما اجتماعيا من أجل الصالح العام، لكننا نجد أن مسؤولية الفرد نحو هذا المجتمع معدومة وهذا ما يعطل مسيرة التنمية في هذا المجتمع[2].

ثالثا: التحديات الإدارية

إن من أهم التحديات التي تقف أمام تحقيق تنمية محلية مستدامة على الصعيد الإداري نجد غياب التجسيد الفعلي لمبدأ المركزية في اتخاذ القرارات وتعدد المجالات والمهام الموكلة للإدارة المحلية، وكذا المشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية وخاصة منها المتوسطة، الصغيرة والمصغرة من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين، والبطء الشديد في إصدار الأوامر والقرارات، بالإضافة إلى العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية وكذا جهل الأعوان الإداريين بالمعارف الجبائية وأصول مراجعة الحسابات والتشريعات الضريبية... إلخ[3].

---

[1] زينا علي أحمد، **وجهات نظر الأطراف المعنية بتقارير أهداف الألفية للتنمية لتحضير، التحليل والمضمون، المشاركة، الاستخدام، المتابعة وتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر**، ورشة العمل الوطنية حول: آليات متابعة الأهداف الألفية للتنمية في لبنان، لبنان، 2006، ص03.

[2] المرجع نفسه، ص 04.

[3] كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، 2005، ص05، عن الموقع http ://www .ulum.nl تاريخ التحميل 2016/02/18.

رابعا: التحديات السياسية

تعد الصخرة العاثرة في وجه التنمية المحلية المستدامة والتي تتجسد في سيطرة المركزية العقيمة التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية، إن اللامركزية تلعب دورا مهما في نظم الحكم المحلي والوطني، حيث أن غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية المستدامة ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي – اللامركزية– هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها[1].

إن غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية، كإلغاء حقها في الانتخابات... إلخ، وغياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية، والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية، يؤدي إلى تنامي المشاكل والآفات مثل زيادة معدلات الجريمة، فهذه الأفكار تمثل نوعا من الإيديولوجيات الجديدة التي تسعى الدولة إلى دمجها ضمن أقطارها وأقاليمها من أجل دعم الحرية الشخصية التي تعد من أهم متطلبات التنمية المحلية المستدامة[2].

---

[1] بلقاسم زايري، **الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005، ص 01.

[2] المرجع نفسه، ص 02.

المبحث الثالث: السياحة كأحد مقومات تحقيق التنمية المحلية المستدامة

أصبح النمو الكبير الذي يشهده النشاط السياحي أحد أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الجديرة بالذكر، حيث ارتفع نمو العائدات من السياحة مما جعلها واحدة من أكثر المجالات التجارية، لذا فإن نمو السياحة واستدامة مواردها وزيادة عائداتها ومنافعها الاقتصادية يفرض توسيع وتعميق الاهتمام بها.

المطلب الأول: التنمية السياحية المستدامة

تزداد أهمية السياحة بتطبيقها بشكل مستدام تلبي من خلالها حاجة السياح، وفي نفس الوقت تحمي وتعزز مستقبل نمو القطاع وتخفف الآثار السلبية على البيئة إلى حدودها الدنيا وتولد الدخل للمجتمعات المحلية.

أولا: تعريف التنمية السياحية

التنمية السياحية تعرف بأنها: "هي مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي"[1].

كما تعرف التنمية السياحية على أنها: "توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة"[2].

والسياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمو البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها[3].

---

[1] عيسى مرازقة، محمد الشريف شخشاخ، **التنمية السياحية المستدامة في الجزائر– دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010، ص 07.

[2] عاشور مزريق، **التنمية السياحية: في خدمة الدول المتقدمة والنامية على السواء**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010، ص06.

[3] مراد محبوب، سماح صولح، **ضغوط السياحة على قيم وثقافة وتقاليد المجتمع**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010، ص 04.

ولاستدامة السياحة هناك ثلاث مظاهر متداخلة: الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية والثقافية، والاستدامة البيئية[1].

وبذلك فإن مصطلح التنمية السياحية يعبر عن مختلف الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الانتاجية في القطاع السياحي من خلال إيجاد التوازن بين المطالب التنافسية والمتعارضة أحيانا على قاعدة الموارد المحدودة وتعظيم النتائج والآثار الإيجابية للتنمية السياحية مع تقليل النتائج السلبية.

تمر عملية التنمية السياحية لأي منطقة بعدة مراحل رئيسية، المرحلة الأولى تبدأ باكتشاف مجموعة من السائحين للمنطقة المحددة، ومع تزايد إقبال السائحين على المنطقة تبدأ مرحلة الاستخدام لهذه المنطقة وتبدأ مجموعة من الخدمات والتسهيلات في الظهور لخدمة السائحين، ثم تبدأ بعد ذلك المرحلة الثالثة بالتركيز المكثف للخدمات والتسهيلات لخدمة هؤلاء السائحين وأعدادهم المتزايدة، ويطلق على هذه المرحلة مرحلة النمو، وتعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل من حيث تأثير السياحة على المنطقة وخاصة التأثير البيئي وما ينتج عنه من تدمير لعناصر الجذب السياحي سواء العناصر الطبيعية أو المصنوعة[2].

ثانيا: تعريف التنمية السياحية المستدامة

التنمية السياحية المستديمة يعني الاعتماد على الطبيعة وليس العمل على استغلال مقوماتها[3]، فإن المؤتمر العالمي بشأن السياحة المستدامة الذي انعقد في لانزروتي **lanzarote** في أفريل 1995 أقر ميثاق السياحة المستدامة الذي يتضمن ثمانية عشر(18) نقطة أساسية للسياحة المستدامة، وقد قال الميثاق أن تنمية السياحة تحتاج إلى القيام بها في إطار التنمية المستدامة التي تتناول البيئات الطبيعية والثقافية والبشرية، ودعا إلى أولوية خاصة في التعاون التقني والمساعدة المالية اللذين ينبغي إسداؤهما للمواقع الضعيفة المقاومة من الناحيتين البيئية

---

[1] المرجع نفسه، ص 04.

[2] الطيب داودي، دلال بن طبي، **السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010، ص 11.

[3] أحمد فوزي ملوخية، **التنمية السياحية**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 48.

والثقافية[1]، ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2011 فإن التنمية السياحية المستدامة تعني: "تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية"[2].

وإن مفهوم السياحة المستدامة الذي شرحه ميثاق السياحة المستدامة (ما تلا في 1995 لقمة ريو دي جانيرو في 1992 للتنمية السياحية) يرمي إلى[3]:

1- التأكيد على خاصية هشاشة الثروات الطبيعية؛

2- الاعتراف بضرورة تطوير سياحة تستجيب لما ينتظر منها اقتصاديا وإلى حماية البيئة؛

3- احترام البنية الاجتماعية والخواص الفيزيائية للوجهة السياحية وأيضا السكان المحليون؛

4- مراعاة أولوية دعم وحماية القيم الانسانية للسكان المحليين مثل هو الحال بالنسبة للسياح؛

5- ضرورة وجود وعي بخلق شراكة وتعاون بين أهم الفاعلين الذين يشاركون في هذا النشاط من أجل بناء والعمل على أمل إيجاد سياحة أكثر مسؤولية فيما يتعلق بإرثها المشترك.

ومن التعاريف السابقة لمفهوم التنمية السياحية المستدامة يمكن أن نصل إلى تطوير مفهوم التنمية السياحية المستدامة التقليدية بإضافة صفة الاستدامة من خلال اعتبار أن عملية التنمية السياحية هي عملية اشباع حاجات السائحين النفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة.

والجدول التالي سيوضح الفرق بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية.

---

[1] حياة بن سماعين، وسيلة السبتي، **دور السياحة العربية في التنمية الاقتصادية**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الاقتصاد السياحي والتنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010، ص05.

[2] عمر حوتية، عمر حوري، **تطوير قطاع السياحة كمدخل للنهوض بالتنمية المحلية المستدامة – السياحة العلاجية في الأردن كنموذجا**، بحث في المؤتمر الدولي حول: الاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي لتيبازة، يومي 26-27 نوفمبر 2014، ص 04.

[3] علي بودلال، **النهوض بالصناعة السياحية المستدامة في الجزائر كأحد شروط تنمية الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 22-23 أفريل 2014، ص29.

الجدول رقم (04): المقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية.

التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
مفاهيم عامة	
تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
ليس لها حدود	لها حدود وطاقة استعابية معينة
قصيرة الأجل	طويلة الأجل
سياحة الكم	سياحة الكيف
ادارة عمليات التنمية من الخارج	ادارة عمليات التنمية عن طريق السكان المحليين
استراتيجيات التنمية	
تنمية بدون تخطيط	تخطيط أولا ثم تنمية بعد ذلك
تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط كامل متكامل
التركيز على انشاء وحدات لقضاء الإجازات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
مباني حضرية تقليدية	أنماط معمارية محلية
برامج خطط لمشروعات	برامج خطط مبنية على مفهوم الاستدامة
مواصفات السائح	
مجموعات وأعداد كثيفة من السياح	حركة أفراد ومجموعات صغيرة
فترات الإقامة قصيرة	فترات إقامة طويلة
ضوضاء وأصوات مزعجة	رزانة وهدوء في الأداء
في الغالب زيارة واحدة للمكان	احتمال تكرار الزيارة مرة أخرى للمكان
مستويات ثقافية مختلفة	مستوى عالي من الثقافة والتعليم

المصدر: ليلى قطاف، إيمان بوشنقير، ملاحي رقية، **أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية مستغانم**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، يومي19-20 نوفمبر 2012، ص4.

ورغم تنوع الالتزامات ومحاور المفهوم التنموي المستدام للسياحة إلا أنه يمكن حصرها في مكونين أساسيين هما[1]:

1- المكون المادي للسياحة المستدامة: ويتجلى بأنه يعمل على توريث الطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة بنفس قوتها أو بقوة أعظم بحيث نضمن بأن استهلاك الكميات اليوم لا يعوق الكميات المطلوبة استهلاكها غدا.

[1] علي رحال، عامر عيساني، **استراتيجية التنمية السياحية دراسة مقارنة – الجزائر، مصر وتونس–**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010، ص ص03، 04.

2- المكون المعنوي للسياحة المستدامة: فيرمي إلى كون السياحة من الناحية الاجتماعية والثقافية ليست محايدة، فهي تؤدي إلى حدوث تقابلات واحتكاكات بين نوعين من الثقافات (ثقافة الدولة المضيفة وثقافة دولة السياح) مما يخلق تواصل اجتماعي وبيئي، فالسياحة المستدامة من المنظور الاجتماعي ترمي إلى تعظيم سياحة ذات وجه بشري يتفادى المشكلات التي قد تثيرها في النسيج الاجتماعي وموروث الذمة الثقافية للأمة مما يتعين معه استجابة لحاجات ورغبات كل من:

أ- **السياح:** بتقديم مما يتلاءم ورغباتهم واحتياجاتهم وهو ما يستوجب تنويع سياحة الغد.

ب- **موظفو السياحة:** إذ يتعين تحسين ظروف عمل العاملين بقطاع السياح وإتاحة فرصة التأهيل المتواصل لهم.

ت- **سكان المقصد السياحي:** بأن تأخذ السياحة شكل يتلاءم والثقافة المحلية لسكان المقصد وأن تساهم بطريقة ملحوظة في رفع مستوى الدخل والمعيشة وإلا تعرضت لظواهر الرفض المحلي.

فإن ممارسة تنمية سياحية محلية هو ما يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية للمجتمعات السياحية المستدامة، وذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي، ومستوى نوعية الحياة لسكان الموقع السياحي، لكن الإشكالية أن يتم العمل على وضع الأولويات للاقتصاد المحلي إذا ما أريد للمجتمعات المحلية أن تكون قادرة على المنافسة، ويعتمد تحقيق المجتمعات المستدامة للنجاح على كونها قادرة على التكييف مع البيئة السياحية المتغيرة بسرعة والمتميزة بوجود أسواق تتزايد المنافسة فيها[1].

المطلب الثاني: الأهداف التنموية للسياحة المستدامة

إن تنمية السياحة المستدامة تحكمها عدة اعتبارات لا بد من مراعاتها وهي على النحو التالي[2]:

أولا: تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.

ثانيا: المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد تعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أي عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية.

---

[1] إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص229 .

[2] نجاة مسمش، فريد بن عبيد، **دور التخطيط السياحي في التنمية السياحية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 09-10 مارس 2010، ص ص14، 15.

ثالثا: الاستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها لتتمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي.

رابعا: اجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة وفيما إذا كان الاستثمار سيدر أرباحا أم لا.

خامسا: دعم الدولة للقطاع السياحي عبر معاونة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية ويكون ذلك عبر خطة إعلانية تسويقية متكاملة.

سادسا: ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن وليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط.

سابعا: تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية السياحة ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين.

ثامنا: دراسة السوق السياحي المحلي من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين وما هي تفضيلاتهم للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان.

تاسعا: توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات بخاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحدود، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء.

عاشرا: رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دورا مهما في تطوير التنمية السياحية فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع والشواطئ والأثار وغيرهما من عوامل الجذب السياحي، تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

مما تقدم يمكن القول بأن التنمية السياحية يجب أن تهدف إلى تحقيق زيادة متوازنة ومستمرة في الموارد السياحية، إضافة إلى ترشيد وتعميق درجة الانتاجية في قطاع السياحة، فتتخذ أهداف التنمية السياحية عادة في المراحل الأولى من عملية التخطيط السياحي وتتمثل هذه الأهداف في الآتي[1]:

[1] عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد، مرجع سبق ذكره، ص56.

أولا: على الصعيد الاقتصادي

1- تحسين وضع ميزان المدفوعات؛

2- تحقيق التنمية الإقليمية خصوصا إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية؛

3- توفير خدمات البنية التحتية؛

4- زيادة مستويات الدخل؛

5- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب؛

6- خلق فرص عمل جديدة.

ثانيا: على الصعيد الاجتماعي

1- توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين؛

2- حماية واشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

ثالثا: على الصعيد السياسي والثقافي

1- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية؛

2- نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب؛

3- التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين أولا بأهمية البيئة والمحافظة عليها، فكثيرا ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية ولكن هؤلاء لا يعرفون أنهم يدمرون قوتهم ومستقبل أولادهم من خلال هذا التخريب، ولذلك يجب التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين وللعاملين في الموقع، مع الحرص على وجود للوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك[1].

رابعا: على الصعيد البيئي

تتمثل في[2]:

---

[1] فوزية برسولي، وردة شيبان، **دور الأمن السياحي في السياحة المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2010، ص ص06، 07.

[2] عبد السلام مخلوفي، عبد الصمد بودي، **أهمية التسويق السياحي عبر الأنترنت في تحقيق السياحة المستدامة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010، ص 08.

1- المحافظة على التوازن البيئي ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث، وبالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلا من أساليب المعالجة مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة والبيئة؛

2- وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك المواد أو في استعمالها أو استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة وتجدد الموارد وعدم هدرها أو فقدها أو ضياعها وفي نفس الوقت تحقيق أعلى قدر من المحافظة على الطاقة وسلامة المجتمع وحيويته وفعاليته؛

3- توفر السياحة المستدامة الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر بمنع الضوضاء والانبعاثات الغازية التي تؤثر على كفاءة الإنسان، حيث تقترب به إلى الفطرة الطبيعية والحياة البسيطة غير المعقدة.

مما يعني تثمين الطاقات الطبيعية، الثقافية، الحضارية والدينية لجعلها مناسبة لجلب السواح، وبالتالي إدخال العملة الصعبة[1].

المطلب الثالث: متطلبات تطوير السياحة المحلية في خدمة التنمية المحلية المستدامة

يمكن أن نقدم بعض المتطلبات التي يتعين الاعتماد عليها لتحقيق بيئة سياحية نشطة وتفي بضرورات التوازن الثلاثي البيئي، الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال ما يلي:

أولا: الهياكل السياحية

تعتبر الهياكل السياحية من الأولويات التي لا غنى عنها لترقية السياحة وتطويرها وجعل الاستفادة من عائداتها أمرا ممكنا، وانطلاقا مما هو معمول به في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا يمكن تقسيم الهياكل إلى نوعين متمايزين[2]:

1- **النوع الأول:** ويتمثل في الهياكل السياحية الضخمة وما يتبعها من تجهيزات ووسائل النقل والاتصال ومرافق رياضية وترفيهية، إن هذه الهياكل ونظرا لضخامتها وارتفاع تكاليف إنشائها تتواجد في المدن الحضرية ذات الكثافة السكانية لا مكانية التوافد عليها من طرف أكبر قدر من الزوار والأثرياء ورجال

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2014، ص32.

[2] بلال مشعلي، صالح محرز، **دور وأهمية التخطيط الاستراتيجي للنهوض بالقطاع السياحي من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 08-09 نوفمبر2015، ص ص09، 10.

المال والأعمال المحليين والأجانب ويمكن أن تستقطب هذه الهياكل أيضا شرائح أوسع من السياح ومن مختلف الطبقات الاجتماعية متى كانت تكاليف الاستعمال مناسبة.

2- **النوع الثاني:** فيتمثل في الهياكل الأقل تكلفة من حيث الانشاء مثل الهياكل المنفصلة التي يراعي في تصاميم بنائها خفض التكاليف ومن ثم جذب السائح للاستفادة منها بأسعار تتماشى مع دخله وهذه الأسعار لا تكون على حساب نوعية الخدمات المشار إليها في النوع الأول، وفي الجزائر وبالرغم من إمكانية إنشاء مثل هذه الهياكل في مناطق مختلفة منها، فإنها تتلاءم أكثر مع المناطق الداخلية حيث يقل السكان وتتسع دائرة ذوي الدخل المتدني والمتوسط والذين لا يقدرون على دفع مبالغ قد تبدو في نظرهم تعجيزية في الهياكل السياحية الضخمة، وعموما ما إذ تم التجاوب مع هذين النوعين فذاك يعني تلبية رغبات المواطنين من مستويات مختلفة ليتمكن كل سائح من إيجاد ما يناسبه.

ثانيا: التهيئة السياحية

إن التهيئة السياحية تتم عن طريق القيام بإنجاز المنشآت السياحية طبقا لمواصفات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، حيث يساهم مخطط التهيئة السياحية فيما يلي[1]:

1- التنمية المنسجمة للمنشآت والهياكل السياحية والاستغلال العقلاني لمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية وكذا الحفاظ عليها؛

2- ادماج الأنشطة السياحية في أدوات تهيئة الإقليم والتعمير.

وجدير بالذكر أن التهيئة السياحية لا يمكن أن تتم إلا في إطار احترام الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والعمراني.

ثالثا: الأمن

من التعارف عليه أن السائح يحتاج إلى ضمان أمن وسلامة جسده وأمتعته من أي مساس مادي أو معنوي سواء كان من طرف القائمين على تسيير المرافق السياحية أو من عامة الناس، ولكي يزدهر النشاط السياحي ويتطور يتطلب توافر الأمن بمفهومه الواسع ليتجنب أشياء مثل الحوادث والأمراض المعدية والكوارث الطبيعية، إن أي إخلال بهذا الشرط سيؤدي حتما إلى إلحاق أضرار مادية ومعنوية بليغة بالسياحة كتقليص مدة

[1] الهادي سليمي، عبد الحليم بوقرين، **النظام القانوني للسياحة في الجزائر**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول: التنمية السياحية، جامعة غرداية، فيفري 2012-2013، ص07.

الاقامة المقررة سلفا أو عدم الرجوع إلى هذه المرافق ثانية أو اللجوء إلى الانتقام بإعطاء صورة مشوهة لأقربائه والمتعاملين معه وهكذا تطعن السياحة بطرق مباشرة وغير مباشرة[1].

رابعا: الخدمات

تتمثل في كل ما يعرض للسائح من حيث نوعية الإقامة والحرص على النظافة وتوفير المياه، النقل وتنوع الأكل وملاءمتهم من ناحية الكم والكيف والسعر إذ ليس من المرغوب فيه أن نفرض هذه الخدمات مقابل تكاليف باهظة فتدفع السائح بالشعور بالاستياء، ومن ثم أيضا أثار إيجابية تترك للسائح مثل الطوابع والبطاقات البريدية والمنتجات التقليدية وأماكن ممارسة الألعاب الرياضية كلها ذات تكاليف محدودة إلا أن مردوديتها في جانبها السيكولوجي على السائح عظيمة وهكذا يحسن السائح عظيمة، وهكذا يحس السائح بأنه يحصل فعلا على منافع مقابل ما يدفعه من أموال[2].

خامسا: تحليل الموارد والاستغلال العقلاني لها

1- تحليل الموارد: من الضروري جدا توفر الموارد التي تجعل من السياحة أمرا ممكنا وعلى أبناء المجتمع أن يعرفوا ويتعرفوا على هذه الموارد ويكونوا مدركين لها، فالموارد هي التي تحدد مسار السياحة إلا أن أخطاء جسيمة ترتكب في هذا المضمار، ففي حالات كثيرة يحول مخططو السياحة جذب العاملين من مناطق أخرى إلى منطقة سياحية محتملة دون أن يخططوا لهذه العملية بشكل سليم، فتحليل الموارد يجب أن ينطلق من العاملين الذين سيقدمون الخدمة، هؤلاء العاملون الوافدون قد لا يكونوا ملمين ببيئة المنطقة التي جاءوا إليها، وإذ كانت ضرورات العمل السياحي تتطلب أساسا توفر علاقات تفاعلية متبادلة ما بين مقدمي الخدمة أنفسهم المستفيدين منها سوآءا كانوا سياحا أو أبناء المجتمع، فإن عملية تحليل الموارد يجب أن تأخذ ليس فقط الموارد الطبيعية وإنما أيضا الموارد البشرية، ومن المفيد الإشارة إلى أن توفر الموارد ينبغي أن يصبح معلوما للجميع، إلا أن ما يحصل أحيانا يثير حالة من الاستغراب عندما يتم تخطيط للسياحة دون أن يعرف به أحد، ويوجد خطآن في هذا المجال هما[3]:

أ- عدم وجود معلومات عن مناطق الجذب السياحي أو عن الخدمات السياحية المقدمة؛

ب- أن مركز المعلومات لا تتوفر فيه الكفاءات الكافية القادرة على الترويج لمنطقة الجذب السياحي.

---

[1] بلال مشعلي، صالح محرز، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] المرجع نفسه، ص12.

[3] حميد الطائي، **أصول صناعة السياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص122.

ولهذا فإن عملية التطوير السياحي تتطلب قدرا عاليا من المعلومات التي ينبغي أن تتوفر للجميع فعندما يستفسر شخص ما عن موقع سياحي ما ولا يجد جوابا لاستفساره فإن ذلك من شأنه أن يغير الناس الراغبين في السياحة، وعليه فإن متطلبات عملية تحليل الموارد الوقوف على إمكانية توفير نظم معلومات سياحية فعالة قادرة على بث المعلومات لجميع من يطلبها.

2- الاستعمال العقلاني للموارد: تعتبر المنطقة كما هو الحال في معظم البلاد غنية بالمورد الطبيعي وذات كثافة سكانية أقل من أن تؤدي إلى الاستهلاك المفرط في هذه الموارد، إلا أن الأمر لا يقتصر على حجم الاستغلال المتجاوز للعقلانية المؤدية إلى ضياع حق أجيال المستقبل، بل إن الإشكالية التي يجب أن نحسن الإجابة عليها هي: ما هي الطريقة المثلى لاستغلال الوفرة الطبيعية؟

وهنا يمكن الحديث مثلا عن عمليات التدوير للنفايات بما يحسن من عقلانية الاستغلال للموارد من جهة والمحافظة على البعد البيئي من جهة ثانية[1].

سادسا: توسيع مدارك أبناء المجتمع

إن السياحة صناعة ينبغي أن تحظى بقبول الناس في المناطق المرشحة لأن تكون سياحية وهذا من المتطلبات الأساسية لنمو السياحة المحلية والدولية معا وعليه فإن الضرورات تقتضي توسع مدارك أبناء المجتمع المحلي حول ماهية ومنافع السياحة وتنويرهم بالدور الذي تلعبه في تعزيز رفاهية أبناء المجتمع كما ينبغي على الجهات المعنية إبلاغ السكان المحليين ببعض السلبيات التي قد يعززها تدفق السياح إلى مناطقهم وذلك بغية معالجتها وتلافها قدر المستطاع، ويمكن اللجوء إلى الأساليب التالية لتوسيع مدارك أبناء المجتمع[2]:

1- استحداث مكاتب استعلامات للسياحة على المستوى الوطني؛

2- استحداث مكاتب فرعية للترويج للسياحة؛

3- تكليف السفارات التجارية في الخارج للترويج عن السياحة المحلية؛

4- إنشاء هيئات سياحية متخصصة وأخرى خاصة بالتثقيف السياحي؛

5- تدشين برامج الإعلام السياحي على مستوى الجامعات، المعاهد والمراحل التعليمية الأولية؛

---

[1] ميلود تومي، عبد المنعم بن فرحات، **إمكانيات ومتطلبات تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر منطقة بسكرة نموذجا**، مداخلة من الملتقى حول: الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص15، 16.

[2] حميد الطائي، مرجع سبق ذكره، ص ص123، 124.

6- استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة للترويج للسياحة المحلية؛

7- عقد اللقاءات والندوات والتجمعات الشعبية لأغراض تثقيف السكان المحليين سياحيا؛

8- المشاركة في المعارض النوعية داخل وخارج الحدود الإقليمية للبلد السياحي.

سابعا: الاعتراف والإقرار بالفرصة

إن من أصعب ما يواجه السكان المحليون هو الاقرار والاعتراف بوجود إمكانيات سياحية في منطقتهم ففي الغالب، المجتمعات المحلية وجود مناطق جذب أو مراكز سياحية متميزة في مناطقها المختلفة بمعنى أنها إما أن تكون غير مدركة لوجود مناطق الجذب أو أنها لا تدرك أهميتها في المقام الأول، فالسكان المحليون غالبا ما لا يقدرون أهمية منطقة جذب معينة ولا يعتبرونها فريدة، ففي بعض المناطق والبلدان الافريقية والآسيوية مثلا توجد مناطق سياحية ذات طبيعة خلابة فريدة إلا أن السكان لا يعتبرونها كذلك.

وباختصار يمكن القول أن السكان المحليين بمساعدة السلطات المعنية ينبغي أن يعملوا باتجاه تحديد مناطق الجذب والاقرار والاعتراف بأهميتها والعمل باتجاه الترويج لها على كافة المستويات[1].

ثامنا: نقاء البيئة

ويأتي ذلك من خلال عدة اجراءات منها[2]:

1- إلزام المؤسسات ذات المخرجات السلبية للبيئة بمعالجة واعتماد مندوب دائم داخل هذه المؤسسة؛

2- إلزام المؤسسات الصحية باعتماد الاجراءات القانونية في معالجة نفاياتها الصحية؛

3- نشر التوعية الثقافية للمجتمع في كيفية إدارة القمامات المنزلية وإن تطلب ذلك جهدا كبيرا وحالة من اليأس أحيانا، إلا أن المباشرة والمصابرة على الأخطاء السلوكية لبعض أفراد المجتمع من جهة وتعزيز هذه الثقافة البيئية في المدارس، الجامعات والمساجد... يسهم في التقليل من حدتها والوصول إلى الأمثلية في مرحلة لاحقة.

---

[1] المرجع نفسه، ص125.

[2] ميلود تومي، عبد المنعم بن فرحات، مرجع سبق ذكره، ص18.

تاسعا: الاستمرارية الاقتصادية

حيث يتطلب ذلك من الجهات المعنية بقطاع السياحة ولا نقصد بذلك الجهة القطاعية المكلفة بذلك من الناحية الإشرافية فقط، وإنما جميع الجهات التي لها علاقة بموضوع السياحة إذ تتحمل كل منها مسؤولية في تحديد الجدوى الاقتصادية من المشاريع السياحية بالمنطقة سواء كانت مديرية السياحة ومصالحها المختلفة، الجماعات المحلية ممثلة في الولاية وبلديات المجتمع المحلي من خلال جمعياته والمؤسسات الاقتصادية النشطة في الميدان دراسة مستقصية عن السوق ومعطياته بفرض فهمه. إيجاد الظروف التجارية الجيدة من خلال ثقافة المعاملة، فعالية الدخول إلى السوق ووفرة اليد العاملة ذات النوعية السياحية[1].

[1] المرجع نفسه، ص09.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا بتسليط الضوء على التنمية المحلية المستدامة ووجدنا أنها أسلوب يتم من خلاله الدمج بين الجهود الشعبية والحكومية بغية تحقيق الأهداف المرجوة مع مراعات حقوق الأجيال المستقبلية، ووجدنا أيضا أنها تشمل ثلاث أبعاد أساسية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى البعد التكنولوجي. أما قياسها يعتمد على مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية على مجموعة من المؤشرات المستمدة من مؤشرات التنمية المستدامة.

ووجدنا أيضا أن التنمية المحلية الناجحة تتطلب مجموعة من الشروط والآليات التي تلزم لتحقيق أهداف التنمية وترجمة الطموحات إلى واقع ملموس، وعلى الرغم من ذلك فهي تعاني من مجموعة من التحديات على كل من الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري والسياسي.

ووجدنا أيضا أن اصطلاح التنمية السياحية يعبر عن مختلف البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي. والتنمية السياحية في أي بلد له مقومات سياحية تتيح له فرص كبيرة في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان مدفوعاته وحسابه الجاري، فالاهتمام بالسياحة كباعث على التنمية يعتبر مطلبا اقتصاديا مهما لحفز الاستثمار في الأماكن السياحية.

أما في الفصل القادم فسوف نتطرق إلى الجانب التطبيقي الذي سنبرز فيه واقع السياحة في ولاية قالمة.

الفصل الثالث:

مساهمة القطاع السياحي في دفع التنمية في ولاية قالمة

تمهيد:

يعتبر قطاع السياحة بصفة عامة من أهم القطاعات، حيث تعرض السياحية حاليا فرصا مميزة للمجتمع فهي تتيح لمختلف أفراده إمكانية الاستمتاع بفضاءات سياحية متنوعة لتحقيق اكبر قدر ممكن من الراحة والاستجمام، بالإضافة إلى تحقيق عوائد مالية معتبرة.

وبالنسبة لولاية قالمة فهي تحتل موقعا جغرافيا هاما في إقليم الشرق الجزائري الذي يعتبر القلب النابض للجزائر، حيث تتربع على موقع استراتيجي هام فهي تعتبر من بين الولايات التي تزخر بمؤهلات سياحية هامة، طبيعة، تاريخية، ثقافية ...الخ ،كافية لان تجعل منها قطبا سياحيا بإمكانه تجسيد تنمية محلية مستدامة والارتقاء بالاقتصاد المحلي على كافة الأصعدة والمجالات وذلك عن طريق إقامة مشاريع سياحية مختلفة وتقديم تسهيلات للمستثمرين بالإضافة إلى زيادة هياكل الإيواء والوكالات السياحية بهدف استقطاب عدد اكبر من السياح وهو ما يؤدي إلى خلق ثروة والقضاء على البطالة بالإضافة إلى التخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية، وبالتالي تطوير المجتمع بصفة عامة وتحقيق الرقي والرخاء الاجتماعي والاقتصادي، فالسياحة عبارة عن بديل تنموي ناجح خارج قطاع المحروقات نظرا لمساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية اقتصاديا واجتماعيا.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإمكانيات والمقاصد السياحية لولاية قالمة

المبحث الثاني: برامج ومبادرات تطوير الاستغلال

المبحث الثالث: مساهمة قطاع السياحة في دفع التنمية المحلية في الولاية

المبحث الأول: الإمكانيات والمقاصد السياحية لولاية قالمة

تعد ولاية قالمة من أهم الولايات السياحية، نظرا لما تتميز به من عرض سياحي متعدد ومتنوع (طبيعي، أثري، تاريخي...الخ)، وهو ما يجعلها تحظى باستقطاب العديد من السواح من مختلف المناطق والبلدان.

المطلب الأول: التعريف بولاية قالمة

أولا: نبذة تاريخية عن الولاية

لقد سميت قالمة في العهد الروماني باسم **كلاما calama**، فهي تظم العديد من المواقع الأثرية تتمثل في عدة نقوش ليبكية ونصب جنائزية تدل على أنها كانت من أهم مدن المملكة النوميدية لـ ماسينيسا، وأنها كانت مركز تجاري هام للفينيقيين، وقد شهدت منطقة عين النمشة سوتيل عاصمة الملوك النوميديين كما كانت أهم مصدر الحبوب لروما[1].

تعتبر مدينة قالمة من أقدم المدن الجزائرية لاحتوائها على عدة معالم تاريخية ونذكر في سبيل المثال المسرح الروماني والثكنة العسكرية...الخ. وبهذا تعتبر مدينة قالمة من أكبر المدن الجزائرية لاحتوائها على عدد كبير من السكان أي نصف مليون وكذلك افتتاح مصانع عملاقة كمركب الفصفاط والذي يعتبر أكبر مركب في المغرب العربي وشمال أفريقيا وافتتاح مناجم حمام النبائل وتشغيل السكة الحديدية ودخول متعاملين جدد في المدينة وخاصة في النقل الحضري والعمومي للمدينة وبناء حضيرة سكنية ب 63 ألف سكن، ينحدر جزء من سكان قالمة إلى قبيلة بني فوغال الأمازيغية وتتركز في المنطقة الممتدة من الخزارة شرقا إلى حمام الدباغ غربا وهاجرت هذه القبيلة إلى المنطقة سنة 1799 من غرب جيجل... كما يذكر الحسن الوزان أن الأعراب سيطروا على المنطقة ما بين القرنين 12و16 ميلادي وينحدر من هؤلاء البدو العرب أولاد ظافر وأولاد سنان وأولاد علي والدرايدية...كما هاجر عدد من القبائل الحضنية الهلالية مثل أولاد دراج والنوايل وأولاد ماضي...كما يوجد عدد من الفراجوة ويتركز عدد من الشاوية من قبيلة هوارة وقبيلة درغالي وهذه الأخيرة تعني لغويا "الشخص الذي لا يرى" حيث استوطنت هذه العائلة خلال 1860 ميلادي جنوب الولاية وبالضبط منطقة عين صابون قرب عين العربي والبعض منها بمنطقة الركنية غرب المدينة، أما قبيلة أولاد حريد فقد نشأت نتيجة الاختلاط بين بقايا كتامة والهلاليين وكذلك الهلاليون من مرداس وبني صالح شمال وشرق الولاية. كما نذكر أيضا سنوات السبعينيات أين شهدت قالمة استقطاب البدو الرحل والتي تزخر بهم منطقة بورويح سليمان بعدما تنقلوا من المدن الجنوبية الجزائرية. وكان دخولهم لمدينة قالمة

[1] عن الموقع، https://ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الاطلاع 2016/05/15.

يتمثل في إقامة خيم بحي فنجال وبعدها حولت هذه الخيم إلى أحياء قصديرية وتم بعدها الاندماج الاجتماعي وتأقلموا مع السكان السابقين للمدينة. ونرى أن معظمهم يشتغلون في أعمال تجارية بسيطة مثل الخضر والفواكه أو سواق شاحنات وحافلات أو أعمال تجارية حرة. ونجد أقليتهم في الإدارات، أما في التسعينيات فقد شهدت المدينة تضخم سكاني هائل حيث عرفت إقبال العديد من العائلات من جميع الولايات بالخصوص الولايات التي كانت تعاني من مشاكل العشرية السوداء، ويرجع السبب الرئيسي لاختيارهم مدينة قالمة هو أمنها مقارنة مع الولايات الجزائرية الأخرى، ونستخلص من هذا أن مدينة قالمة حاليا أصبحت لها وزنها الاجتماعي كوزن المدن الجزائرية الكبرى نظرا لتعدد وتنوع القبائل بها[1].

ثانيا: موقع الولاية

قالمة هي الولاية جزائرية عاصمتها بلدية قالمة.تقع الولاية بشمال شرق البلاد وسط سلسلة جبلية ضخمة خضراء، وأهم هذه الجبال (جبل ماونة – جبل دباغ – جبل بني صالح – جبل هوارة...). وتبعد الولاية عن العاصمة الجزائرية بـ: 537 كلم وأقرب الولايات إليها هي عنابة الساحلية وقسنطينة وسوق أهراس. علاوة على طابعها الصناعي والفلاحي والرعوي والغابي الذي يعطيها موقعا اقتصاديا واستراتيجيا هاما في الجزائر، تملك الولاية مؤهلات سياحية كبيرة تحتاج إلى العناية والتطوير، كما تعتبر قالمة منطقة استراتيجية بوجودها على ضفاف وادي سيبوس الخصبة، أين تمر المجاري المائية دون انقطاع وخلال كل الفصول، وقد أهدت قالمة للثورة وللوطن أبطال أمثال سويداني بوجمعة، وهواري بومدين.

إن موقع أي ولاية مع مؤهلاتها السياحية يعد أهم حافز لتفعيل نوع أو عدة أنواع من المنتوجات السياحية، وبولايتنا يمكن بعث عدة منتوجات على سبيل الذكر لا الحصر: السياحة الحموية، السياحة المناخية، السياحة التجوالية، سياحة الصيد،... الخ.

تقع ولاية قالمة شمال – شرق الوطن، إذ تشكل نقطة التقاء بين الأقطاب الصناعية في الشمال "عنابة وسكيكدة" ومراكز التبادل في الجنوب "أم البواقي وتبسة"، و لها حدود مع عدة ولايات[2]:

- عنابة من الشمال؛
- سوق أهراس من الشرق؛
- أم البواقي من الجنوب؛

---

[1] عن الموقع، https://forum.sedty.com/t580233.html، تاريخ الاطلاع 2016/05/18.

[2] وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

- سكيكدة من الشمال الغربي؛

- قسنطينة من الغرب.

المطلب الثاني: المؤهلات السياحية لولاية قالمة

قمنا بتصنيفها كالآتي[1]:

أولا: المؤهلات الطبيعية

1- التضاريس: تضم ولاية قالمة تضاريس مختلفة من بينها الجبال والتلال وهي موزعة كالآتي:

أ- الجبال: بنسبة 37,82% نذكر أهمها:

- جبل ماونة: يقع جنوب المنطقة ويرتفع عن سطح البحر ب: 1411م.
- جبل دباغ: يقع غرب المنطقة ويرتفع عن سطح البحر ب: 1049م.
- جبل طاية: يقع غربا ارتفاعه 1208م.
- جبل هوارة: يقع شمالا ويبلغ ارتفاعه 1292م.

ب- السهول والهضاب: بنسبة 27,28%.

ت- سفوح الجبال والتلال: بنسبة 26,29%.

ث- تضاريس أخرى: بنسبة 08,61%.

2-المناخ: مناخ منطقة قالمة رطب على العموم دافئ وممطر شتاءا وحار وجاف صيفا، حيث تتراوح درجة الحرارة ما بين 04 درجات شتاءا و35,4 درجة صيفا وتختلف درجة الحرارة في الفصل الواحد بين المرتفعات والجبال والمنخفضات المحصور بينهما، وتشتد خاصة في فصل الصيف.

3- الثروة الحموية: تتمثل في الحمامات المعدنية التي تحيط بالمدينة والتي يبلغ عددها حسب إحصائيات الجهات المختصة ب15 منبع منها ما هو مستغل ومنها ما يزال عذبا، منها: حمام برادع، حمام النبايل، حمام قرفة، حمام أولاد علي، حمام بالحشاني، حمام دباغ، حمام عين العربي، ومن أشهر هذه الحمامات حمام المسخوطين*، الذي

---

[1] توفيق بوزناشة، **دليل الجمهورية (ولايات وبلديات)**، مطبعة دار الحقائق، الجزائر، الطبعة الأولى، الجزء الأول، جانفي 2006، ص من 214 إلى220.

* تعود أصل كلمة المسخوطين إلى أسطورة قديمة تروي أن الصخور المتواجدة في منطقة الحمام والمتصاعدة بجانب الشلالات هي عبارة عن أشخاص مُسخوا حجارًا بسبب كفرهم وتعديهم على حدود الله وذلك عندما حاول الأمير "سيدي أرزاق" الزواج من أخته مما أدى إلى غضب الله عليه، فقام بتحويل العروسين والمدعوين إلى حجارة تتدفق منها المياه المعدنية. وهناك من يقول ان تسميته بحمام مسخوطين راجع إلى ان السكان القدامى له كانوا يتداوون بالمسك والطين ولما اتى الاستعمار الفرنسي ومع صعوبة اللغة العربية عليه أصبحوا يقولون له مسكو طين وهكذا مع الزمان أصبح حمام مسخوطين.

يقع على بعد 25 كلم من ولاية قالمة، ويجد العديد من المرضى العلاج الطبيعي التقليدي في هذه الحمامات الذي يتميز بالهدوء، الجمال والمنظر الطبيعي الخلاب، وهو مشهور عالميا لأنه منطقة سياحية فريدة جدا ويقع في مكان رائع ممكن للناس التجول في أرجاءه لأن مياهه تجري على مجرى صغير متصل بالجبل الكلسي الذي يسمى بالشلالة، ومياهه الطبيعية تنبعث من باطن الأرض من درجة حرارة 96 درجة مئوية وتتجاوز 6500 لتر في الدقيقة الواحدة، ولهذا فهي ساخنة جدا وقد حصلت على المرتبة الثانية عالميا من حيث درجة الحرارة بعد براكين ايسلندا، ويعتبر في الوقت نفسه شلالا لأنه يأتي على شكل مياه متدفقة ساخنة، كما يشمل على مجموعة من الصخور المتصاعدة بجانب الشلالات وهي كثيرة وتحتل مساحة واسعة.

أ- **حمام أولاد علي**: على بعد 15 كلم غرب مدينة قالمة يحتوي مياه في باطن الأرض حيث تبلغ درجة حرارة المياه 57 درجة مئوية حيث اكتسب درجة الحرارة هذه من جراء بركان خامد وبدرجة حموضة 7,8 ويحتوي على عدة مركبات معدنية، التي تتميز بفوائد في شفاء الأمراض التالية: أمراض المفاصل ومن التهاب المفاصل وغيرها، أمراض نفسية، الأمراض الرئوية مثل الربو والزلة الرئوية، الأمراض الجلدية، أمراض الأنف الأذن والحنجرة، والجدول الآتي يوضح مختلف الحمامات التي تزخر بها ولاية قالمة.

الجدول رقم (05): المصادر الحموية في ولاية قالمة

المنابع	البلدية
منبع الشلالة	حمام دباغ
منبع عساسلة	النبايل
منبع النبايل	النبايل
منبع قرفة	عين العربي
منبع بن حشاني	عين العربي
منبع بن طاهر	النبايل
منبع المينة	النبايل
منبع أولاد علي	هيليوبوليس
منبع رومية	النبايل

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

4- الموارد المائية: تشمل ولاية قالمة على موارد مائية زادت من اكتسابها الطابع الزراعي وأهمها:

أ- واد سيبوس: يمر على سهل قالمة -بوشقوف- على مسافة 45 كلم من الجنوب إلى الشمال، القدرة السنوية تصل إلى 408 مليون $م^3$، وهو أهم مورد بالولاية.

ب- واد بوهمدان: ينبع هذا الوادي من بلدية بوهمدان (غرب الولاية) قدرته السنوية تصل إلى 96 مليون $م^3$.

ت- واد الملاح: ينبع من الجنوب الشرقي، قدرته السنوية تصل إلى 151مليون $م^3$.

ث- واد الشارف: ينبع من جنوب الولاية وقدرته السنوية تصل إلى 107 مليون $م^3$.

5- الثروة الحيوانية والنباتية:

أ- المواشي: من أهمها:

- **الأبقار:** حوالي 67000 رأس (منها 35000 بقرة حلوب).
- **الأغنام:** حوالي 200000 رأس.
- **الماعز:** حوالي 40000 رأس.

في هذا المجال يجدر الذكر بأن حوالي 60% من تربية الأبقار تمارس في المناطق الجبلية.

ب- الغابات: تقدر المساحة الغابية ب105395 هكتار أي بنسبة 28,59% من المساحة الإجمالية للولاية.

الخشب (البلوط، الزان والفلين) غابات بني صالح هوارة بعين بيضاء وجبالة، ماونة بن جراح بمجموعة حوالي 34000 هكتار بقدرة انتاجية تصل إلى 60000 قنطار من الفلين و10000$م^3$ من الخشب.

كما تجدر الإشارة إلى وجود مقومات طبيعية أخرى تتمثل في:

- **بئر عصمان:** وهو بحيرة تحتية يدخل الإنسان إليها من فتحة صغيرة ويبلغ طولها حوالي 80م والبحيرة يمكن السير فيها بقارب أو سباحة وهي قريبة من منطقة حمام دباغ.
- **غار الجماعة (مغارة الجماعة):** بجبل طاية بلدية بوهمدان قامت باكتشافها بعثة فرنسية في 23 ماي1867 وطول المغارة المكتشفة 1200 م بها آثار كتابة يرجع تاريخها إلى القرن 3ميلادي عمقها 200م ودرجة انحدارها 45م، وبها ممرات وأروقة كما اكتشفت بها عظام يرجع تاريخها إلى 8000 و500 سنة قبل الميلاد.

مصنفة كموقع طبيعي عام 1927 (الجريد الرسمية رقم :07 المؤرخة في 1968/01/23).

ثانيا: المعالم التاريخية والثقافية

تتوفر الولاية على معالم تاريخية هامة تعود إلى أزمنة تاريخية غابرة نذكر منها:

1- مدينة الأموات بالركنية: عبارة عن مقبرة تضم أكثر من 3000 نصب جنائزي موزعة على حوالي 02 كلم^2، بضفاف جرف صخري، هذه المعالم الجنائزية تشهد على وجود شعب بدائي ذو وزن في المدن النوميدية القديمة.

2- المسرح الروماني بقالمة: بني في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث للميلاد، يتسع لـ: 4500 مقعد، يشهد على الازدهار الثقافي في تلك الحقبة. وهو معلم مصنف منذ سنة 1900 يوجد في وسط المدينة، تشرف عليه الوكالة الوطنية للآثار، وهو يعتبر من أكبر وأجمل المسارح على مستوى البحر الأبيض المتوسط، ورمز عمراني لولاية قالمة.

3- الحديقة الأثرية "كالاما": مجاورة للمسرح الروماني، تشهد على مرور الاحتلال البيزنطي والروماني.

4- المسبح الروماني بحمام برادع ببلدية هيليوبوليس: يبعد 07 كلم عن مدينة قالمة، وهو عبارة عن مسبح مائي دائري قطره 55م، كان يملا قديما من منابع المياه الساخنة ومحاط بأحجار منحوتة وقعره مبلط.

5-المدينة الأثرية تيبليس بسلاوة عنونة: هي مدينة نوميدية من الدرجة الأولى، عرفت تمركز روماني وبيزنطي كبير، إذ كانت جزء من مملكة ماسينيسا ثم التحقت بالمقاطعة الإفريقية سنة 46 قرن ميلادي، وجمعت بأربعة مستعمرات هي: سيرتا، ميلاف، شولو وروسيكادا.

ثالثا: المعالم الدينية: تتمثل فيما يلي:

1- المسجد العتيق: يتواجد وسط مدينة قالمة يتربع على مساحة 1500 م^2 شرع في بنائه سنة 1824 أواخر العهد العثماني وبداية فترة الاستعمار الفرنسي، فتح سنة 1852، وهو ذو طابع عثماني إسلامي.

2- زاوية الشيخ الحفناوي بديار بالناظور بلدية بني مزلين: تقع الزاوية شرق مدينة قالمة على بعد حوالي 22 كلم، من مقر الولاية، تم تأسيسها سنة 1872، على يد الشيخ عمارة بديار ويرجع نسب والده صالح إلى أولاد عمران الذين ينحدرون من ذرية إدريس الأكبر الذي وفد من المشرق أيام الخليفة العباسي المشهور هارون الرشيد، والتي تعد منارة علمية من خلال التكوين والتعليم في مجال حفظ القرآن الكريم وتدريس مبادئ الشريعة الإسلامية.

رابعا: الهياكل القاعدية: تتوفر ولاية قالمة على شبكة طرقات هامة ومتنوعة يبلغ طولها 297.915.02 كلم تتوزع كالآتي:

1- طرق وطنية: 296.200 كلم.

2- طرق ولائية: 406.020 كلم.

3- طرق البلدية: 1309 كلم.

خامسا: الصناعة التقليدية: من أهم الصناعة التقليدية والحرف:

1- صناعة الحايك القالمي أو الحنبل؛

2- صناعة الزربية؛

3- صناعة القشبية؛

4- صناعة الحلي التقليدية؛

5- صناعة اللباس التقليدي؛

6- صناعة الطرز التقليدية.

ومن أشهر المأكولات التقليدية: الكسكسي، الشخشوخة، الغرايف... إلخ.

المطلب الثالث: دور السياحة في التعريف بالولاية

أصبحت ولاية قالمة التي تحظى بفضاءات ومناظر طبيعية خلابة تستقطب اهتمام العديد من السياح سواءا كانوا محليين أو مغتربين أو أجانب على حد سواء، حيث تحتل مكانة هامة لدى العام والخاص خاصة فيما يتعلق بالحمامات المعدنية الموجودة في الولاية حيث يتمحور هدف هذه الزيارات في الوقوف على ما تمثله في الحياة اليومية للمواطنين والاستفادة منها خاصة وأنها تتوفر على مزايا طبيعية هائلة، والجدول الآتي يوضح عدد السياح الوافدين على ولاية قالمة.

الجدول رقم (06): السياح الوافدين إلى المؤسسات الفندقية في ولاية قالمة من فترة 2000 إلى 2015

السنوات	عدد الوافدين الجزائريين	عدد الوافدين الأجانب	المجموع	النسبة%
2000	15380	28	15408	1،40
2001	9900	56	9956	0،91
2002	14076	60	14136	1،29
2003	69577	351	69928	6،39
2004	60272	623	60895	5،56
2005	49360	856	50216	4،59
2006	60723	752	61475	5،62
2007	76097	495	76592	7
2008	66951	675	67626	6،18
2009	81030	932	81962	7،49
2010	93006	1030	94036	8،60
2011	94682	1389	96071	8،78
2012	106651	1505	108156	9،89
2013	95034	1472	96506	8،82
2014	97209	2018	99227	9،07
2015	88419	2459	90878	8،31
المجموع	**1078367**	**14701**	**1093068**	**%100**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مدرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد السياح المتوافدين على الولاية في تزايد مستمر حيث بلغ ما مجموع 69928 سائح سنة 2003 أي بنسبة 39,6% مقارنة بالسنوات السابقة، ليرتفع إلى 76592 سائح سنة 2007 وذلك بنسبة 7% ويواصل الارتفاع ليصل في حدود سنة 2012 إلى 108156 سائح بنسبة 89,9% أي بزيادة قدرها 11,1% بالنسبة للسنة السابقة (2011) ليصل عدد السياح إلى 90878 سائح سنة 2015، وهو ما يسمح بتحقيق عوائد من جراء المصاريف التي ينفقونها في مختلف المجالات حيث تشير الدراسات أن 41% مما ينفقه السائح يتجه إلى الفنادق أما 59% المتبقية فينفقها على الخدمات الترفيهية الأخرى من مطاعم، المسارح المهرجانات الرياضية، الموصلات بالإضافة إلى إيجار السيارات الداخلية وهذا بدوره يساهم في تحسين ظروف العيش بالنسبة للأفراد القاطنين بالولاية.

أما فيما يخص عدد السياح المؤطرين فنجد:

الجدول رقم (07): عدد السياح الجزائريين والأجانب المؤطرين من قبل وكالات السياحة والأسفار

السنة	وافدين جزائريين	وافدين أجانب
2014	2674	162
2015	5941	286
***2016**	3281	187
المجموع	**11896**	**635**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مدرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

2016* الثلاثي الأول.

إلى جانب عدد السياح الوافدين، نلاحظ من الجدول أعلاه أن ولاية قالمة شهدت عدد أكبر من السياح القادمين عن طريق الوكلات السياحية وهم في تزايد مستمر حيث بلغ عدد السياح سنة 2014، 2674 سائح جزائري و162 سائح أجنبي، أما سنة 2015 ارتفع إلى 5941 سائح جزائري و286 سائح أجنبي ليصل في الثلاثي الأول من سنة 2016، 3281 سائح جزائري و187 سائح أجنبي، وهذه الزيادة ترجع إلى:

- الشهرة السياحية المكتسبة للولاية والتي شجعت على استقطاب السياح بشكل دائم ومستمر؛
- تشجيع السياحة المحلية من طرف الادارات المحلية من خلال خلق نشاطات سياحية للتشهير بالسياحة المحلية.

المبحث الثاني: برامج ومبادرات تطوير الاستغلال

تلعب الوكالات السياحية في ولاية قالمة والمؤسسات الفندقية المختلفة دورا كبيرا في ترقية السياحية وتطويرها، وهو ما يستدعي إقامة المزيد من الخطط وبرامج الاستثمار وذلك عن طريق اقامة مناخ استثماري تحفيزي يعمل على الارتقاء بجودة الخدمات السياحية وهذا عن طريق توفير مختلف المرافق والحدائق والمؤسسات الفندقية.

المطلب الأول: هياكل الإيواء ووكالات السياحة والسفر

تعتبر الفنادق ووكالات السياحة والأسفار مؤسسات مصغرة أو صغيرة ومتوسطة نظرا لتطابق شروطها مع هذا النوع من المؤسسات، وفيما يلي سنحاول تسليط الضوء على الفنادق المعتمدة وهياكل الإيواء ووكلات السياحة والأسفار على مستوى ولاية قالمة.

أولا: الفنادق المعتمدة على مستوى ولاية قالمة

فيما يلي سنوضح عدد الفنادق المعتمدة والمصنفة على مستوى ولاية قالمة للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى الثلاثي الأول من سنة 2016 ولتبسيط الدراسة سوف نقوم بتقسيمه إلى 3 مراحل كما يلي:

1- المرحلة الأولى: الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005.

الجدول رقم (08): قائمة الفنادق المعتمدة والمصنفة على مستوى ولاية قالمة من 2000 إلى 2005

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قدرات الاستقبال الإجمالية	592	592	592	823	1048	1025
عدد الفنادق المعتمدة	2	2	2	10	10	11

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مدرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

نلاحظ من الجدول أن عدد الفنادق المعتمدة والمصنفة على مستوى ولاية قالمة قد انتقل من فندقين سنة 2000 إلى 10 فنادق سنتي (2003-2004) وهذه الزيادة سببها القانون الجديد المتعلق بالفنادق 01-99 حيث

كانت المؤسسات الفندقية سابقا تنشط بدون رخصة إلى حين ظهور قانون 01-99 حيث سوت هذه المؤسسات وضعيتها وفقا للأحكام القانونية وأصبحت تنشط برخصة وهو ما يفسره الارتفاع المفاجئ في عدد هذه الفنادق، مع ملاحظة أيضا ارتفاع قدرات الاستقبال الإجمالية ابتدأ من سنة 2003 بقدرة استيعابية 823 سرير وصولا إلى 1025 سرير سنة 2005.

2- المرحلة الثانية: الفترة من 2006 إلى 2011

الجدول رقم (09): قائمة الفنادق المعتمدة والمصنفة على مستوى ولاية قالمة من 2006 إلى 2011

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قدرات الاستقبال الاجمالية	1010	1043	1264	1360	1425	1425
عدد الفنادق المعتمدة	11	11	11	11	11	11

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مدرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الفنادق في هذه الفترة بقي ثابت أي بإجمالي 11 فندق معتمد في الولاية في حين وصلت قدرات الاستقبال الإجمالية إلى 1425 سرير سنة 2011 بعدما كانت 1010 فقط سنة 2006.

3- المرحلة الثالثة: الفترة من 2012 إلى *2016

الجدول رقم (10): قائمة الفنادق المعتمدة والمصنفة على مستوى ولاية قالمة من 2012 إلى *2016

السنة	2012	2013	2014	2015	2016*
قدرات الاستقبال الإجمالية	1425	1425	1425	1486	1506*
عدد الفنادق المعتمدة	11	11	12	13	14*

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مدرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

2016* الثلاثي الأول

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة عدد الفنادق المعتمدة بمعدل فندق كل عام بطاقة استيعابية تصل إلى 1506 سرير للثلاثي الأول من سنة *2016.

وعلى الرغم من زيادة عدد الفنادق في السنوات الأخيرة حيث أصبح 14 فندق على مستوى الولاية إلا أنها لا تزال غير كافية باعتبار الولاية منطقة سياحية هامة مقارنة بالعدد المحدود لهذه المؤسسات الأمر الذي يجعل من الصعب الاستفادة من خدماتها إضافة إلى الغلاء الفاحش الذي تشهده وهو ما يتسبب في عدول الكثير من السياح عن التنقل إلى الولاية أو المكوث بها مدة أطول.

فولاية قالمة تتوفر على أربعة عشرة (14) فندق منها حموية وأخرى حضرية، ويمكن توضيح هذه الهياكل في الجدول الآتي:

الجدول رقم (11): هياكل الإيواء على مستوى ولاية قالمة

الرقم	اسم المؤسسة	نمط المؤسسة	التصنيف	سعة الاستقبال		العنوان
				غرفة	سرير	
01	فندق مرمورة	حضري	3*	71	144	01 شارع علي شرقي قالمة-
02	المركب المعدني الشلالة	حموي	2*	170	625	بلدية حمام دباغ -قالمة-
03	نزل هوارة	نزل طريق	2*	26	38	بلدية النشماية – قالمة –
04	فندق التاج	حضري	بدون نجوم	21	30	شار أول نوفمبر54-قالمة-
05	المركب المعدني بوشهرين	حموي	بدون نجوم	90	236	حمام أولاد علي هيليوبوليس قالمة –
06	المركب المعدني البركة	حموي	غير مصنف	90	200	// //
07	فندق بن ناجي	حموي	هيكل معد للفندقة	21	54	بلدية حمام دباغ – قالمة-
08	مؤسسة معدة للفندقة (النجمة)	حضري	هيكل معد للفندقة	17	27	19 شارع سليماني عمار قالمة-
09	مؤسسة معدة للفندقة (طارق)	حضري	هيكل معد للفندقة	14	30	05 ساحة عبدي مبروك- قالمة-
10	مؤسسة معدة للفندقة (الشرق)	حضري	هيكل معد للفندقة	15	25	23 شارع أول نوفمبر 54 قالمة-
11	مؤسسة معدة للفندقة (الكرامة)	حضري	هيكل معد للفندقة	12	16	24 شارع سليماني عمار – قالمة-
12	فندق النخيل	حضري	بدون نجوم	11	20	شارع بن رابع بغدادي دائرة بوشقوف – قالمة-
13	فندق دار المعلم	حضري	في طريق التصنيف	17	41	طريق عين العربي – قالمة –
14	فندق الفردوس	حضري	بدون نجوم	10	20	حي 61 مسكن- بوشقوف-
المجموع				585	1486	

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مدرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

يتضح من خلال الجدول أن ولاية قالمة تتوفر على أربعة عشرة مؤسسة فندقية تتوزع على 585 غرفة بسعة تقدر ب 1486 سرير ومن بين هذه الهياكل توجد 4 منها حموية الأمر الذي يدل على أن السياحة في ولاية قالمة هي سياحة حموية علاجية بالدرجة الأولى أكثر منه طبيعية تاريخية.

كما نلاحظ من الجدول أن المركب المعدني الشلالة المصنف في الرتبة نجمتان والذي يقع ببلدية حمام دباغ يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الغرف والأسرة حيث يتوفر على 170 غرفة و625 سرير يليه في المرتبة الثانية المركب المعدني بوشهرين ب 90 غرفة و236 سرير ولا كنه بدون نجوم، ثم في المرتبة الثالثة المركب المعدني البركة ب 90 غرفة وسعة 200 سرير بالإضافة إلى فندق بن ناجي ودار المعلم وصولا إلى نزل هوارة الذي يعد نزل طريق والمصنف بنجمتين ويحتوي على 26 غرفة و38 سرير وأخيرا مؤسسة الكرامة ب 12 غرفة و16 سرير فقط.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن ولاية قالمة تحتوي على 3 فنادق فقط مصنفة هي فندق مرمورة، المركب المعدني ونزل هوارة وواحد في طريق التصنيف يتمثل في فندق دار المعلم، أما باقي المؤسسات هي فقط هياكل معدة للفندقة وبدون تصنيف الأمر الذي يتطلب بذل مجهود اكبر لدعم هذه المؤسسات للحصول على التصنيف حتى تتحسن الخدمات الفندقية فيها بالإضافة إلى زيادة عددها مما يزيد من توافد السياح والقدرة على استيعابهم.

ثانيا: وكالات السياحة والسفر بولاية قالمة

ضمن ولاية قالمة عدد لا بأس به من وكالات السياحة والسفر موزعة عبر أرجاء الولاية وذلك بهدف تطوير السياحة وتسهيل وصول السياح إلى الأماكن المقصودة يبينها الجدول الآتي:

جدول رقم (12): وكالات السياحة والسفر بولاية قالمة

الرقم	اسم الوكالة	الصنف	نوع النشاط	اسم المالك	العنوان
01	مرمورة تور	أ	السياحة الاستقبالية والوطنية	قابلية الطاهر	06 شارع 01 نوفمبر 54 – قالمة –
02	صارة تور	أ	السياحة الاستقبالية والوطنية	مكي مُحَّد الصالح	نهج سريدي مُحَّد الطاهر 117 – قالمة –
03	مسك تور	ب	سياحة موفدة للسياح	بوهدمان عبد الله	05 ساحة عابدي مبروك –قالمة–
04	ماونة للسياحة والأسفار	ب	سياحة موفدة للسياح	بتيتي عيسى	تحصيص 02 رقم: 55 هيليوبوليس
05	أميمة تور	ب	سياحة موفدة للسياح	سالم علي	تحصيص 19 جوان رقم: 217– قالمة–
06	فرع وكالة ملاك تور	ب	سياحة موفدة للسياح	شغيب مُحَّد الزين	22 طريق 08 ماي 45– قالمة –
07	رتاج للسياحة والسفر	ب	سياحة موفدة للسياح	أمير مرابط	حي او مدور عبد الحق طريق بالخير
08	وكالة السد	ب	سياحة موفدة للسياح	عيمر جمال	حي حسن الاستقبال – شارع عيسات ايدير، رقم:07 قالمة
09	فهيم ترافل	ب	سياحة موفدة للسياح	مدور خالد	تحصيص 19 جوان 02 الصنوبر رقم: 08 – قالمة –
10	الماسة للسياحة والسفر	ب	سياحة موفدة للسياح	معلم أمين	حي 57 مسكن عمارة 01 –قالمة–
11	اللبيب للسياحة والسفر	ب	سياحة موفدة للسياح	عوامري مُحَّد لبيب	حي الأمير عبد القادر عمارة 01 رقم: 04 – قالمة –
12	مرمورة تور	ب	سياحة موفدة للسياح	دهال عمار	حي 19 جوان الشطر الثاني – قالمة–
13	باية فور ايفار	ب	سياحة موفدة للسياح	بيتي عيسى	نهج سويداني بوجمعة رقم:03 – قالمة –
14	فرع وكالة الزعاطشة للسياحة والسفر	ب	سياحة موفدة للسياح	عبد اللطيف مريم سحر	حي أول نوفمبر 1954 رقم:39 رمز A
15	كنزي كومبي	ب	سياحة موفدة للسياح	اومدور مُحَّد أسامة	حي 19 جوان رقم 02، محل رقم:01 قالمة
16	يايا للسياحة والأسفار	ب	سياحة موفدة للسياح	بهناس مُحَّد أكرم	شارع ميهوب بن الطيب، عمارة 02، الطابق الأرضي، محل رقم 07– أ– قالمة
17	نور الأيام	ب	سياحة موفدة للسياح	ضيف مُحَّد الشريف	المنطقة السكنية الحضرية الجديدة، قطعة رقم 08– أ – بوشقوف

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مدرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

نلاحظ من الجدول انه توجد 17 وكالة للسياحة والأسفار مهمتها تنظيم السفر داخل وخارج الوطن بالإضافة إلى تسهيل استفادة السياح من كافة الخدمات التي توفرها مختلف مناطق ولاية قالمة من إطعام، فنادق، رحلات...الخ وذلك من خلال تأطير السياح وتوجيههم داخل المنطقة، حيث تساهم هذه الوكالات في تطوير القطاع السياحي في الولاية وترقيته وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في التعريف بالولاية سواء بالنسبة للسياح المحليين أو الأجانب.

إلا أنه من الملاحظ أن عدد الوكالات في الولاية لا يزال نوعا ما ضئيلا مقارنة بالعدد الكبير للسياح المتوافدين على الولاية خاصة الأجانب منهم وهو ما يساهم في تقليل العدد الإجمالي للسياح نتيجة غياب عمليات التأطير التي تسهل على السياح الوصول إلى الأماكن التي يريدونها واكتشاف المنطقة.

المطلب الثاني: برامج الاستثمار السياحي في ولاية قالمة

أولا: مشاريع الاستثمار السياحي طور الانجاز

1- المشاريع السياحية طور الانجاز في بلدية قالمة: وتتلخص في الجدول الآتي:

الجدول رقم (13): مشاريع الاستثمار السياحي طور الانجاز ببلدية قالمة

الرقم	طبيعة المشروع مع التصنيف	تاريخ الحصول على الموافقة المبدئية	تاريخ الحصول على رخصة البناء	المساحة م^2	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	الوضعية
01	فندق3 نجوم	24/12/2013	05/12/2013	5000	168	75	المشروع في طور الانجاز بنسبة 55%
02	فندق3 نجوم	30/12/2014	17/06/2015	1920.00	224	45	المشروع في مرحلة تجهيز الأرضية 01%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك مشروعان سياحيان ببلدية قالمة في طور الإنجاز الأول بنسبة 55%، أما الثاني في مرحلة تجهيز الأرضية بنسبة 01%، حيث سيوفر المشروع الأول 168 سرير بالإضافة إلى 75 منصب شغل، أما الثاني سيوفر 224 سرير مع 45 منصب شغل، وهو ما يساهم في ترقية السياحة بالولاية.

2- **المشاريع السياحية طور الانجاز في بلدية حمام دباغ:** يمكن إيجازها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (14): مشاريع الاستثمار السياحي طور الانجاز ببلدية حمام دباغ

الرقم	طبيعة المشروع مع التصنيف	تاريخ الحصول على الموافقة المبدئية	تاريخ الحصول على رخصة البناء	المساحة م^2	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	الوضعية
01	مركب سياحي	25/12/2004 19/02/2015+	30/08/2004	2417.46	146	50	المشروع في طور الانجاز بنسبة 66%
02	محطة حموية	14/03/2013	26/08/2014	4000	86	42	المشروع في طور الانجاز بنسبة 15%
03	قرية سياحية 4 نجوم	06/01/2014	23/10/2014	52507	376	260	المشروع في طور الانجاز بنسبة 10%
04	فندق 1 نجمة	02/05/2013	18/10/2014	1870.67	90	40	المشروع في طور الانجاز بنسبة 10%
المجموع					**698**	**392**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

من الملاحظ أن التوسع السياحي في بلدية حمام دباغ في تقدم مستمر والجدول أعلاه يبين تلك المشاريع التي تحصلت على رخصة البناء، ومن بين هذه المشاريع محطة حموية وقرية سياحية، والتي قد تساهم بتوسيع

سياحي هام بالمنطقة. حيث ستوفر هذه المشاريع 698 سرير و392 منصب شغل جديد لسكان البلدية بقيمة مالية إجمالية تقدر ب: 2182.35×10^6 دج.

2- المشاريع السياحية في طور الإنجاز بمختلف بلديات الولاية: تتلخص في الجدول الآتي:

الجدول رقم (15): مشاريع الاستثمار السياحي طور الانجاز ببلديات ولاية قالمة

الرقم	طبيعة المشروع التصنيف	موقع المشروع	تاريخ الحصول على الموافقة المبدئية	تاريخ الحصول على رخصة البناء	المساحة $م^2$	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	الوضعية
01	نزل	بلدية مجاز الصفاء	24/07/2006	16/04/2007 07/07/2010	3000	28	12	المشروع في طور الانجاز بنسبة 65%
02	فندق + مركز حموي 3 نجوم	بلدية عين العربي	30/04/2013	10/12/2013	26000	200	75	المشروع في طور الانجاز بنسبة 30%
03	مركز تجاري ومؤسسة فندقية 3 نجوم	بلدية واد زناتي	15/09/2014	18/01/2015	17475	208	100	المشروع في مرحلة تهيئة ورشة الانجاز بنسبة 01%
04	فندق 2 نجوم	حمام أولاد علي بلدية هيليوبوليس	28/04/2008 30/04/2013	25/08/2014	464.13	45	28	المشروع في مرحلة تجهيز الأرضية الانجاز بنسبة 01%
05	نزل 2 نجوم	بلدية بوهمدان	28/01/2015	10/11/2015	6000	94	22	المشروع في مرحلة تهيئة ورشة الانجاز بنسبة 01%
06	فندق 2 نجوم	بلدية عين البيضاء	–	–	2998.0	72	40	تم الانطلاق في الأشغال (بداية الحفر وتهيئة الأرضية)
المجموع						**647**	**277**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

تشهد مختلف بلديات ولاية قالمة تنمية سياحية في غاية الأهمية منها الفنادق لزيادة القدرة على استيعاب السياح ومركز تجاري مما يزيد من عناصر الجذب السياحي للولاية، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك 05 مشاريع سياحية في طور الانجاز في كل من بلدية مجاز الصفاء، عين العربي، واد زناتي، حمام ولاد علي وبلدية بوهمدان، بتوفير إجمالي 575 سرير و237 منصب شغل، حيث كانت نسبة إنجاز المشروع الأول 65% و30% بالنسبة للمشروع الثاني و01% بالنسبة لباقي المشاريع.

ثانيا: مشاريع الاستثمار السياحي التي لم تنطلق بعد

1- : المشاريع السياحية التي لم تنطلق بعد في بلدية قالمة: وتتلخص في الجدول الآتي:

الجدول رقم (16): مشاريع الاستثمار السياحي التي لم تنطلق بعد في ولاية قالمة

الرقم	طبيعة المشروع	تاريخ الحصول على الموافقة المبدئية	تاريخ الحصول على رخصة البناء	المساحة م^2	عدد الأسرة	عدد المناصب	القيمة المالية للمشروع 10^6دج
01	عصرنة وإعادة تهيئة فندق مرمورة	21/10/2015	/	11840	146	75	1290.89

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

نلاحظ من خلال الجدول أن عصرنة وإعادة تهيئة فندق مرمورة قد تحصل على الموافقة المبدئية حيث سيوفر بذلك 146 سرير و75منصب شغل بقيمة مالية تقدر ب:1290.89×10^6 دج في انتظار الحصول على رخصة البناء التعديلية.

2- **مشاريع الاستثمار السياحي التي لم تنطلق بعد في بلدية حمام دباغ:** وتتلخص في الجدول الآتي:

الجدول رقم (17): مشاريع الاستثمار السياحي التي لم تنطلق بعد في بلدية حمام دباغ

الرقم	طبيعة المشروع	تاريخ الحصول على الموافقة المبدئية	تاريخ الحصول على رخصة البناء	المساحة م^2	عدد الأسرة	عدد المناصب	القيمة المالية للمشروع 10^6 دج
01	مركب سياحي 4 نجوم	24/12/2013	23/10/2014	10825	123	75	359.90
02	فندق 3 نجوم	24/12/2013 16/12/2013	23/10/2014	3600	154	44	300.00
03	فندق 1 نجمة	04/05/2015	02/12/2015	1711.86	66	35	82.77
04	فندق 2 نجوم وحمام	31/12/2015	/	2028.81	99	90	204.403
المجموع					**442**	**244**	**947.073**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

يتضح من خلال الجدول أن المشاريع الاستثمارية السياحية على مستوى بلدية حمام دباغ في تزايد مستمر، حيث يوجد هناك مركب سياحي وثلاث فنادق لم تنطلق بعد، فالأول المستثمر بصدد تغيير المخططات لكي تتماشى مع طبيعة الأرضية، والمشروع الثاني في انتظار تحويل الخط الكهربائي متوسط الضغط مع العلم أن المستثمر قام بتسديد مصاريف التحويل لمصلحة سونلغاز بالإضافة إلى تغيير المخططات لكي تتماشى مع طبيعة الأرضية، ومستثمر المشروع الثالث في صدد إعداد دراسة الأرضية وكذلك التفاوض مع ctc لمتابعة المشروع لتحضير ملف القرض البنكي، أما مستثمر المشروع الأخير بصدد تحضير ملف طلب رخصة البناء. موفرة هذه المشاريع 442 سرير و244 منصب شغل.

3- **مشاريع الاستثمار السياحي التي لم تنطلق بعد في باقي بلديات الولاية:** وتتلخص في الجدول الآتي:

الجدول رقم (18): مشاريع الاستثمار السياحي التي لم تنطلق بعد

الرقم	طبيعة المشروع	موقع المشروع	تاريخ الحصول على الموافقة المبدئية / رخصة البناء	المساحة م^2	عدد الأسرة	عدد المناصب	القيمة المالية للمشروع 10^6 دج	ملاحظة
01	نزل 2نجوم	بلدية قلعة بوصبع	28/04/2008 - 29/09/2014	4000	49	28	40.00	في انتظار الحصول على التمويل البنكي
02	نزل 2نجوم	بلدية قلعة بوصبع	30/12/2013 - /	2940	90	40	57.50	في انتظار الحصول على رخصة البناء حيث تحصل الملف على الرأي الايجابي للجنة بتاريخ 2015/12/17 في انتظار تحضير قرار رخصة البناء للإمضاء من طرف السيدة الوالية
03	توسعة مركب بوشهرين بفندق 5 نجوم	حمام أولاد علي بلدية هيليوبوليس	30/12/2014 - 19/05/2015	1000	172	220	209.48	في انتظار الحصول على التمويل البنكي
04	فندق 2نجوم	بلدية عين بن بيضاء	09/07/2015 - 10/11/2015	2998.00	72	40	436.87	بصدد تهيئة ورشة الانجاز
05	فندق 1نجمة	بوشقوف	15/11/2015 - /	1113.00	34	24	189.044	في انتظار الحصول على رخصة البناء
06	تحويل بناية	بلدية	13/12/2015	622	20	30	61.600	في انتظار الحصول

	إلى فندق 2نجوم	بلخير	- /					على رخصة البناء التعديلية
07	نزل طريق ومحطة متعددة الخدمات	حمام نبايل	21/10/2015	6000	48	15	145.00	في انتظار الحصول على رخصة البناء
المجموع					**485**	**397**	**1139.494**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

نلاحظ من الجدول أن هناك سبع طلبات للاستثمار السياحي التي لم تنطلق بعد ويرجع ذلك إلى نقص التمويل، حيث تتوزع هذه المشاريع على مختلف بلديات الولاية توفر كلها 485 سرير بالإضافة إلى 397 منصب شغل وهو ما سوف يساهم في زيادة القدرة الاستيعابية للسياح والقضاء على شبح البطالة.

وفي الأخير يرجع السبب الأساسي في التأخر لانطلاق هذه المشاريع في:

- نقص التمويل؛
- طبيعة هذه المشاريع تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة؛
- دراسة الجدوى لهذه المشاريع تتطلب وقت؛
- أسباب أخرى مرتبطة بإزالة بعض التحفظات مثل: رخصة البناء، أو أسباب تقنية.

المطلب الثالث: آفاق تطوير السياحة في ظل البرنامج المتوسط المدى (SDAT)

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الاستراتيجية الذي يساهم في تنمية الاقتصاد والذي تولي الدولة الاهتمام به باعتباره من أهم مصادر الإيرادات، والقطاع الأكثر قدرة على خلق مناصب شغل وجلب العملة الصعبة وخلق مهارات سياحية، ثقافية، وفنية بفعل التدفقات المتزايدة للسياح.

فالنظرة الجديدة للسلطات العمومية تعتبر القطاع السياحي كقطاع خالق للثروات ومساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأصبح من الضروري الاعتماد عليه للتنويع في الموارد التي تبقى في الوقت الحالي رهينة لمداخيل المحروقات.

ولا يخفى على احد أن ولاية قالمة تزخر بمؤهلات سياحية كافية لأن تجعل منها قطبا سياحيا متكاملا، ونظرا لاحتوائها على العديد من المنابع المعدنية، مناظر طبيعية، مواقع أثرية، معالم تاريخية، دينية والصناعات التقليدية.

كل هذه العوامل مجتمعة من شانها أن تشكل دفعا قويا لتفعيل وتنشيط الاقتصاد المحلي من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني وذلك حفاظا عليها للأجيال القادمة.

وما يؤكد ذلك هو إدراج ولاية قالمة ضمن قطب امتياز السياحة شمال–شرق "عنابة" والذي يضم: الطارف، عنابة، سكيكدة، **قالمة**، سوق أهراس وتبسة والواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 (SDAT)*، والذي يعد من الآليات التي تسعى الوزارة إلى تكريسها لترسيخ وتفعيل السياحة في التنمية المحلية.

وينجز هذا المخطط على 5 مراحل، حاليا في المرحلة 4 (أي طور الدراسة) يعتبر كخطة طريق أو ورقة تسيير عليها السلطات أو الجهات المعنية في الولاية في وقتنا الحالي إلى سنة 2025 وهذه بعض الأمثلة عن هذه المشاريع السياحية والتسهيلات[1].

* يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) 2025، الاطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر ومن الأهداف المسطرة فيه ترقية وتطوير اقتصاد بديل للمحروقات، العمل على التوازنات الكبرى، التأثير بفعل جذب وتنشيط القطاعات الأخرى، التوفيق بطريقة مستدامة بين ترقية السياحة والبيئة، وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا.

[1] مقابلة شخصية مع: توفيق معايشية، رئيس قسم مصلحة السياحة، مديرية السياحة والصناعة التقليدية، أجراها الباحث في قالمة، 2016/04/11.

أولا: المشاريع

تتمثل هذه المشاريع فيما يلي[1]:

1- دراسة لإعادة الاعتبار وحماية الموقع السياحي الشلالة، تقوم بها الوكالة الوطنية للتنمية السياحية عبر 3 مراحل وهي في المشاورات حيث اقترحت من اجل تثمين هذا الموقع وإعادة الاعتبار له كمنتوج سياحي تفتخر به الولاية؛

2- مشروع انجاز مركز للإعلان والتوجيه السياحي هو حاليا في مرحلة اختيار الأرضية؛

3- مشروع انجاز دار للصناعة التقليدية مهامه التعريف بكل منتجات الصناعة التقليدية التي تزخر بها الولاية؛

4- إعادة الاعتبار للحديقة الأثرية والتاريخية سريدي مصطفى؛

5- إنشاء مدينة للألعاب بحمام أولاد علي ببلدية هيليوبوليس؛

6- إنشاء حضيرة للتسلية ذات طابع علمي قرب سد بوهمدان؛

7- دراسة وانجاز مدرسة للتكوين في مجالات السياحية الحموية، الفندقة والإطعام؛

8- دراسة وإنشاء مناطق التوسع السياحي ذات طابع حموي ومناخي، هذا المشروع جمد حاليا بسبب الأزمة الاقتصادية التي تشهدها الجزائر (انخفاض سعر البترول).

ثانيا: التسهيلات

تتمثل التسهيلات والامتيازات الممنوحة من طرف الدولة في مجال الاستثمار السياحي فيما يلي[2]:

1- التسهيل في الملف الخاص بالمؤسسة السياحية وذلك بتبسيط عدد الوثائق المطلوبة؛

2- مساعدة المستثمر في حل مشاكله مع القطاعات الأخرى (عن طريق الوصاية)؛

3- تفعيل مهام اللجنة الولائية المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار CALPIREF، من خلال منح الأولوية للقطاع في توزيع قطاع الأرضية الموجهة للاستثمار؛

4- الإعفاء من الضريبة TAP؛

5- تخفيض الرسم على القيمة المضافة TVA من 17% إلى 07% على النشاطات التي لها علاقة بقطاع السياحة؛

6- الاستفادة من التخفيض في نسبة الفائدة على القروض البنكية الموجهة للاستثمار، المشاريع السياحية وعملية العصرنة والتحديث إلى 3% لمناطق الشمال؛

7-إنشاء صندوق الضمان المالي الخاص بوكالات السياحة والأسفار؛

---

[1] مقابلة شخصية مع: شريفة بن طيراز، مهندس معماري، مديرية السياحة والصناعة التقليدية، أجراها الباحث في قالمة، 2016/04/14.

[2] مقابلة شخصية مع: توفيق معايشية، رئيس قسم مصلحة السياحة، مديرية السياحة والصناعة التقليدية، أجراها الباحث في قالمة، 2016/04/18.

8-التخفيض في قيمة الأراضي المقتناة عن طريق الامتياز للاستثمارات السياحية؛

9-الاستفادة من معدل منخفض لحقوق الجمارك لمدة 5 سنوات في عملية اقتناء أدوات وعتاد التجهيز؛

10-التسهيلات المقدمة في مجال التمويل فقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات بين المؤسسات المالية ووزارة السياحة من اجل تمويل المشاريع السياحية بنسب فوائد منخفضة تتمثل في: بنك التنمية المحلية BDL – القرض الشعبي الجزائري CPA- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR- صندوق التوفير والاحتياط CNEP- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR – شركة الجزائر استثمار FGAR.

من مزايا هذه الاتفاقيات[1]:

أ- التمويل حتى 70% للاستثمارات ذات الأهمية الوطنية؛

ب- تمديد مدة تسديد القروض للاستثمارات الهامة والمتميزة؛

ج- مدة دراسة الملفات لا تتعدى: 40 يوم لمشاريع الاستثمارات، 30 يوم لقروض الاستغلال والعصرنة من تاريخ الإيداع؛

د- ضمان تمويل التجهيزات من طرف (FGAR)؛

هـ- تقوم SPA الجزائر استثمار بدعم رؤوس أموال المستثمرين لتمكينهم من الحصول على القروض البنكية؛

و- اتفاقية تكوين مع وزارة التكوين المهني والتمهين من اجل التكفل بالتكوين والرسكلة لفائدة قطاع السياحة والصناعة التقليدية ممضاة يوم 19/02/2013.

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

المبحث الثالث: مساهمة قطاع السياحة في دفع التنمية المحلية في الولاية

سنتطرق في هذا المبحث عن الدور التنموي الذي تلعبه السياحة في ولاية قالمة، وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية ومختلف آثارها على القطاعات الأخرى التي تشكل معها حلقة متسلسلة ومكملة، وأهم التحديات التي تواجهها رغم الجهود المبذولة.

المطلب الأول: انعكاسات قطاع السياحة على مختلف جوانب التنمية في الولاية

تعتبر ولاية قالمة من أبرز نقاط الجذب السياحي بين ولايات الوطن نظرا لما تتمتع به من كنوز سياحية متعددة، ويمكن إبراز مساهمتها في دعم التنمية المحلية من خلال توفير مناصب عمل، تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطور رقم الأعمال.

أولا: توفير مناصب العمل

والجدول الموالي يوضح تطور مناصب الشغل التي توفرها الهياكل السياحية وهو كالآتي:

الجدول رقم (19): تطور عدد مناصب الشغل التي وفرتها الهياكل السياحية خلال الفترة (2006-2016*)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*
عدد المناصب الدائمة	261	291	271	267	275	281	281	348	348	352	414
عدد المناصب المؤقتة	107	124	142	158	163	168	168	160	155	155	75
المجموع	368	415	413	425	438	449	449	508	503	507	489

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

2016 * الثلاثي الأول

يوضح الجدول السابق الدور الوظيفي الذي تلعبه السياحة في ولاية قالمة، حيث نلاحظ أن عدد مناصب الشغل في ارتفاع سواء تعلق الأمر بمناصب الشغل الدائمة أو المؤقتة، فعلى سبيل المثال في سنة 2006 كانت مناصب الشغل 261 منصب شغل دائم و107 منصب شغل مؤقت ما مجموع 368 منصب شغل، ليرتفع سنة

2010 إلى 438 منصب شغل ليصل في سنة 2015 إلى 352 منصب شغل دائم و155 منصب شغل مؤقت، وواصل الارتفاع إلى أن وصل في الثلاثي الأول من سنة 2016 إلى 414 منصب شغل دائم و75منصب شغل مؤقت وقد يكون انخفاض هذا الأخير راجع إلى إدماج ضمن مناصب الشغل الدائمة. والجدير بالذكر أن السياحة الحموية هي التي تستحوذ على الجانب الأكبر في تطور مناصب الشغل في الولاية وبالتالي التقليص من نسبة البطالة.

إضافة إلى ما سبق وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المذكورة سابقا سواء كانت في طور الإنجاز أو التي لم تنطلق بعد نستنتج أنها ستوفر مستقبلا مناصب شغل جديدة موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (20): عدد مناصب الشغل المتوقعة

طبيعة المشاريع	عدد مناصب الشغل
في طور الانجاز	749
لم تنطلق بعد	716
المجموع	**1465**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

ثانيا: رفع الإيرادات المالية

جدول رقم (21): تطور رقم الأعمال للمؤسسات الفندقية

السنوات	الإيواء	الإطعام	مجموع رقم الأعمال
2007	165518622.70	152.325.483.50	317844106.20
2008	196107251.50	173.431.703.80	369538955.30
2009	216.500.284.21	176.026.084.29	392526368.50
2010	254.990.593.95	181.363.433.70	436354027.65
2011	245.328.736.00	119.459.997.93	364788733.93
2012	177.151.175.00	80.001.549.31	257152724.31
2013	224.570.034.34	97.457.191.58	322027225.92
2014	/	/	371951892.44
2015	/	/	457092078.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

يتضح من الجدول أن للسياحة دور فعال في تجسيد التنمية المحلية مستدامة على مستوى ولاية قالمة، وذلك من خلال مساهمتها في رفع العوائد المالية من إيواء وإطعام للفنادق حيث في سنة 2007 بلغت عوائد الإيواء ما قيمته 165518622.70دج وعوائد الإطعام 152.325.483.50 دج محققة بذلك رقم أعمال قدره 317844106.20دج ثم تواصل هذه العوائد في الارتفاع حيث بلغت سنة 2010، 254.990.593.95دج من الإيواء و181.363.433.70دج من إطعام، أي بمجموع 436354027.65 دج ليواصل مجموع رقم الأعمال في الارتفاع حيث بلغ سنة 2015 ما قيمة 457092078.05دج.

ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (22): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل للفترة (2010-2015)

السنوات		البناء والأشغال العمومية	صناعة النسيج والجلود	النقل والمواصلات	الفندقة والإطعام	خدمات العائلات	مؤسسات مالية	المجموع
2010	**عدد المؤسسات**	1762	16	706	151	361	13	**3164**
	مناصب الشغل	8028	44	1372	372	687	40	**11317**
2011	**عدد المؤسسات**	1935	17	708	157	380	13	**3371**
	مناصب الشغل	9960	58	1528	491	979	61	**13901**
2012	**عدد المؤسسات**	2037	40	738	194	410	14	**3609**
	مناصب الشغل	11446	129	1061	803	1067	69	**15865**
2013	**عدد المؤسسات**	2090	68	767	225	470	15	**3830**
	مناصب الشغل	8008	221	1275	470	983	56	**12175**
2014	**عدد المؤسسات**	2199	86	806	241	516	19	**4086**
	مناصب الشغل	8204	286	1353	594	1052	78	**12803**
2015	**عدد المؤسسات**	1976	92	771	234	520	20	**3819**
	مناصب الشغل	7474	281	1237	626	1017	81	**11952**

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على وثائق مقدمة من طرف مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة.

نظرا لما تمتلكه ولاية قالمة من إمكانيات سياحية هائلة من مناطق أثرية، طبيعية وحمامات معدنية...إلخ الأمر الذي يؤهلها إلى خلق سلسلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال تتكامل فيما بينها لجعل ولاية قالمة قبلة سياحية تغذي عوائد الولاية المادية والمعنوية، وبالتالي دفع عجلة التنمية المحلية للولاية حيث أصبح هناك اهتمام كبير من قبل المسؤولين على تطوير المرافق والهياكل العامة والخاصة، إذ نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب السياحة دورا كبيرا في تطورها، حيث أن مؤسسات قطاع النقل والمواصلات كانت 706 مؤسسة سنة 2010 وارتفعت سنة 2015 إلى771 مؤسسة موفرة بذلك 1237 منصب شغل، أما فيما يخص الفندقة والإطعام زاد عدد المؤسسات إلى 234 مؤسسة سنة 2015 بعدما كان 151 مؤسسة سنة 2010، ونفس الأمر بالنسبة لخدمات العائلات فسنة 2010 كانت 361 مؤسسة و687 منصب شغل ليرتفع سنة 2013 إلى 470 مؤسسة و983 منصب شغل وفي سنة 2015 أصبح عددها 520 مؤسسة موفرة 1017 منصب شغل، بينما تستحوذ المؤسسات المالية على 20 مؤسسة سنة 2015 و81 منصب شغل بعدما كانت 13 مؤسسة سنة 2010، وبالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية، الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والجلود فقد سارت على نفس الوتيرة.

ويعود هذا التزايد في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعنى بالسياحة إلى التوافد الكبير للسياح على ولاية قالمة الأمر الذي يتطلب توفير مختلف الخدمات من فندقة وإطعام ومؤسسات مالية نقل ومواصلات...إلخ بغية توفير كافة سبل الراحة ،إلا أن هذا الاستغلال يعتبر قليل مقارنة بما تملكه الولاية من مناطق سياحية هائلة لابد من استغلالها أكثر للنهوض بالعوائد المالية للولاية، وذلك عن طريق التشجيع على انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة تمارس نشاطها ضمن قطاع السياحة.

المطلب الثاني: أهمية القطاع السياحي والأثر المضاعف له

أولا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع السياحي

تتمثل الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع السياحي في الآتي[1]:

1- الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي

تمثل السياحة المستدامة قطاعا اقتصاديا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما توفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل، وتمكن السياحة المستدامة من تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية، البشرية، الحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الاقتصاد والمجتمع، إذ تلعب السياحة دورا هاما في تحقيق التنمية من خلال ما تحققه من مزايا وفوائد عديدة تعود على المجتمع من خلال الاستثمارات المختلفة الموجهة إلى القطاع السياحي وترجع أهمية السياحة إلى تأثيراتها الاقتصادية المختلفة. وعلى العموم نلخص دور القطاع السياحي في التنمية المحلية المستدامة في النقاط التالية:

أ- **توفير فرص عمل جديدة:** تعتمد السياحة على العامل الإنساني اعتمادا كبيرا فهي بذلك تهدف إلى تحقيق فرص أعمال كثيرة، وبالنسبة لولاية قالمة فإن من المتوقع الوصول إلى طاقة استيعابية إضافية تتمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم (23): تطور العمالة في القطاع الفندقي

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العدد	415	413	425	438	449	449	508	503	507
معدل النمو %	/	-0.48	2.90	3.05	2.51	0	13.14	-0.98	0.79

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

يعمل إنشاء المشاريع السياحية بمختلف أنواعها، أو التوسع في انشائها على خلق فرص عمل جديدة، سواء كان تمويل هذه المشاريع برأس مال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في كثير من الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين الرفاهية الاقتصادية إضافة إلى:

- توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخيل الفردية؛

[1] مراد اسماعيل، بختة بورقبة، **دور القطاع السياحي في التنمية المحلية دراسة حالة –الجزائر-**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 22-23 أفريل 2014، ص ص181، 182.

- تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفير فرص عمل كثيرة خاصة للنساء.

ب– توفير العملة الصعبة: حيث أن السياحة تعمل من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها مما ينعكس أثره على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بحيث يمثل صادرات غير منظورة وهو عنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي، كما ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي.

ت– مساهمة السياحة في إيرادات الدولة: تتلخص هذه الايرادات في الرسوم والضرائب المتنوعة التي تفرضها الدولة على مختلف الأنشطة لاسيما السياحية منها وحتى المتعلقة بها كالضرائب، مستوى الرسوم الجمركية على السلع والخدمات والمعدات ورسوم العبور.

2– الأهمية الاجتماعية للقطاع السياحي: يمكن اعتبار البعد الاجتماعي والثقافي للسياحة، أحد مكونات المنتوج السياحي في ولاية قالمة، وأيضا كعنصر أساسي في عملية التنمية السياحية.

والسياحة تمثل أحد القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي، عكس الصناعة الزراعية التي يمكنها أن تعتمد أكثر على الوسائل التكنولوجية والتقليل من العنصر البشري.

أ– تساهم في الامتصاص من نسبة البطالة: حيث تؤدي السياحة إلى خلق فرص عمل جديدة للعمالة في الدولة المستقبلة للسائحين، وفي هذا المجال أكدت الدراسات على قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة وفسح المجال للتشغيل، باعتبارها صناعة كثيفة العمل وذات أثر مضاعف على مختلف الصناعات المكملة لها، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة وأصبح لها دور أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة بتشغيل 5.3 شخص بصورة غير مباشرة في القطاعات الأخرى.

ب– تحسين مستوى المعيشة: فعند خلق فرص عمل يتم توزيع مداخيل جديدة على الأفراد الذين استفادوا من هذه المناصب، كما يؤدي هذا النشاط إلى عرض وتوزيع السلع.

ب– **خلق حركة اجتماعية:** يقصد بالحركة الاجتماعية تدفق السياح الأجانب إلى مختلف بلدان المعمورة أو انتقال السائح من منطقة إلى أخرى للإقامة فيها لمدة معينة من أجل الراحة والاستجمام وكذلك تحديد الطاقة البشرية لمواجهة الحياة العملية مباشرة بعد انقضاء أيام العطل، وتؤدي هذه الحركة إلى تعميم العلاقات بين السائحين والمواطنين المحليين في الدولة المستقبلة للسياح وتشجيع الاقتراض الاجتماعي والتبادل الحضاري بينهما مما يؤدي إلى بناء جسور علاقات طيبة.

ثانيا: الأثر المضاعف للقطاع السياحي

يتميز قطاع السياحة بتأثيره الكبير والمضاعف على جميع جوانب الاقتصاد الوطني وقطاعاته. فتأثير الإنفاق على الخدمات السياحية، لا يقتصر على القطاعات السياحية ذات العلاقة المباشرة بالنشاط السياحي مثل وكالات السفر والسياحة، والمنافذ الجوية والبرية والبحرية، والفنادق والوحدات السكنية، والمطاعم، واستراحات الطرق، بل يمتد ليشمل عددا كبيرا من الأنشطة الاقتصادية التي يحفزها النشاط السياحي مثل خدمات نقل والمواصلات ومحلات التموين، وأصحاب الحرف والصناعات التقليدية وغيرها من الأنشطة المتشابكة مع القطاعات السياحية[1].

[1] موسى بخاخشة، رامي حريد، **القطاع الخاص كأداة لتنمية القطاع السياحي بولاية قالمة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 08 و09 نوفمبر 2015، ص 15.

الشكل رقم (02): الآثار المضاعفة لقطاع السياحة على جميع جوانب الاقتصاد الوطني

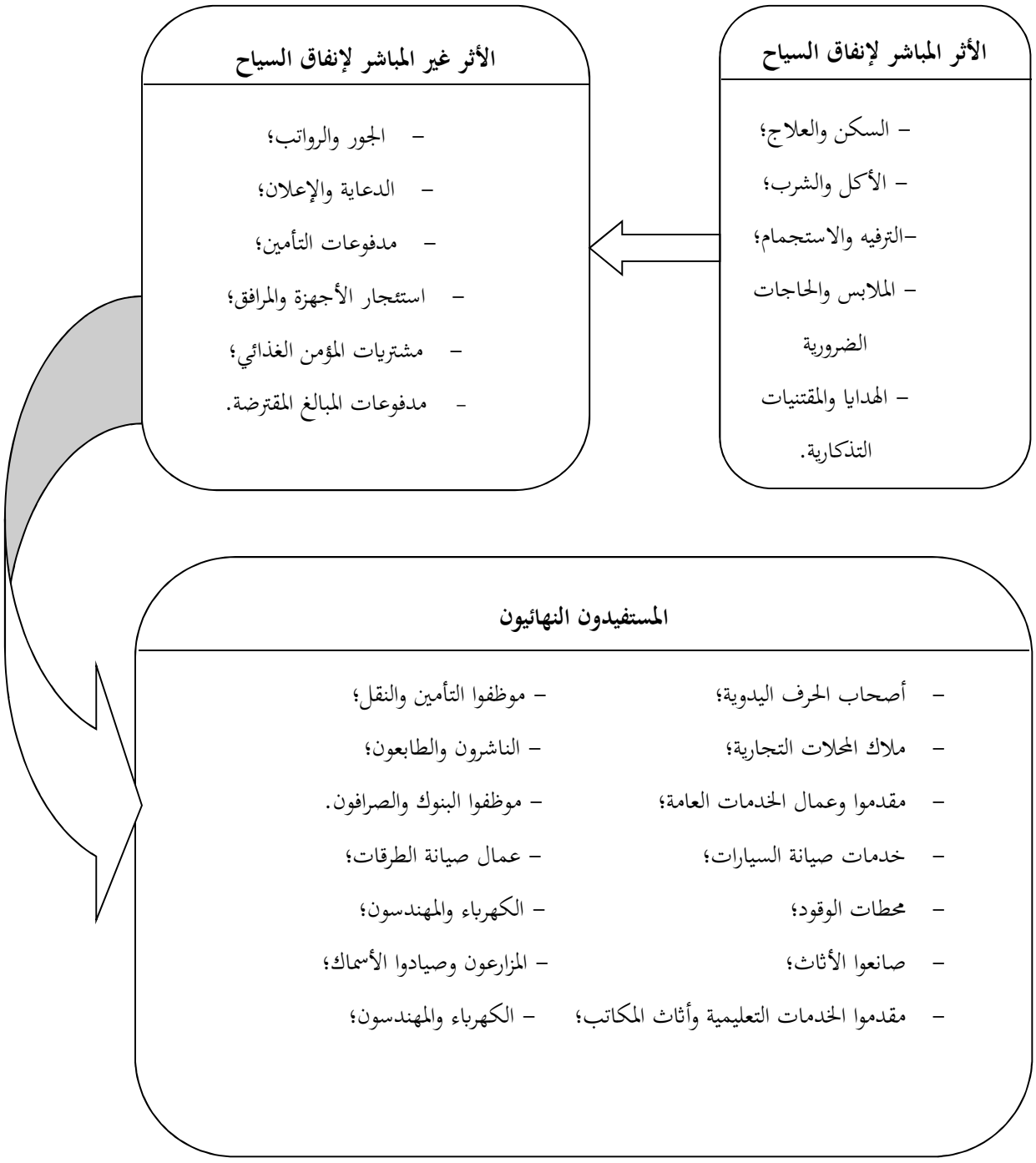

المصدر: موسى بخاخشة، رامي حريد، **القطاع الخاص كأداة لتنمية القطاع السياحي بولاية قالمة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 08 و09 نوفمبر 2015، ص 15.

المطلب الثالث: آفاق تطوير قطاع السياحة في ظل التحديات

أولا: الجهود المبذولة

تتمثل الجهود المبذولة لتحسين قطاع السياحة في ولاية قالمة في إنشاء جمعيات ودواوين ذات طابع سياحي نوجزها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (24): الدواوين والجمعيات المعتمدة ذات طابع سياحي في ولاية قالمة

الرقم	اسم الجمعية	العنوان	رقم الهاتف/الفاكس	البريد الالكتروني/ الموقع
01	الديوان المحلي للسياحة	نهج جيش التحرير الوطني ولاية قالمة	0555.84.76.18 037.20.42.55	www.guelma.org olt-guelma@ yahoo.fr
02	جمعية ترقية السياحة والتنشيط الثقافي	شارع عمراني عبد المجيد رقم 01 ولاية قالمة	037.26.56.02 0661.15.69.21	/
03	جمعية النشاطات السياحية والتراث	بلدية النشماية ولاية قالمة	0670.36.67.11	/

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

تتمثل مهام هذه الجمعيات في الترويج للمؤهلات السياحية والثقافية التي تتمتع بها الولاية من خلال[1]:

1. المشاركة في جميع النشاطات المبرمة من طرف القطاع وكذا المشاركة في الصالونات الوطنية والمحلية؛
2. تنظيم مهرجان ربيع الشلالة كل شهر مارس ببلدية حمام دباغ؛
3. اليوم العالمي للسياحة في 25 جوان؛
4. تنظيم يوم وطني للسياحة في 27 سبتمبر؛
5. تنظيم أيام تحسيسية لتطوير السياحة المحلية (مثل: 28-29-30 افريل 2016)؛
6. استعمال المواد الأولية الوطنية لتخفيض التكلفة وتشجيع الإنتاج المحلي؛
7. تنظيم مهرجان كلاما للموسيقى ببلدية قالمة.

[1] مقابلة شخصية مع: شريفة بن طيراز، مهندس معماري، مديرية السياحة والصناعة التقليدية، أجراها الباحث في قالمة، 2016/04/25.

ثانيا: المشاكل التي تواجه قطاع السياحة في الولاية

المشاكل التي نراها تقف أمام التطور السياحي في منطقة قالمة خاصة وفي الجزائر عامة عديدة ومتنوعة أهمها[1]:

1- نقص هياكل الاستقبال وغلاء الأسعار فمدينة مثل قالمة لا يوجد بها إلا عدد محدود من الفنادق فلا نستطيع مثلا تنظيم أي تظاهرة وطنية أو دولية ناهيك عن نوعية الخدمات ففي حمام دباغ مثلا لا توجد هياكل كافية لاستقبال السياح حيث وصل عدد الحافلات خلال يوم الجمعة من عطلة الربيع إلى 324 حافلة قدموا من 19 ولاية أغلبهم من الأوراس وقسنطينة إضافة إلى السيارات السياحية الصغيرة في حين أن الهياكل مازالت كما هي تقريبا منذ 1962.

2- الإشهار نعتقد أن هناك نقص كبير في الإشهار للسياحة سواء في اللوحات الثابتة أو في المطبوعات ووسائل الإعلام فالكثير من الأماكن السياحية لا نجد لوحات ترشدنا إليها وتعرف بها ، كذلك لا توجد مطبوعات أو مطويات اشهارية في مكاتب السفر أو في مكاتب السياحة كما هو الحال في الدول الأوربية أو العربية التي لها خبرة في هذا المجال وإذا القينا نظرة على اليوميات والأجندات التي تطبع في ولايتنا لا تحمل في ثناياها أي صور اشهارية لأماكن السياحة وعكس ذلك تحمل أحيانا إشهارات لأماكن سياحية في بلدان أخرى كصورة سيارات مشهورة أو فنادق...الخ.

3- ولاية قالمة يغلب عليها الطابع الغابي والفلاحي، وبالتالي نجد صعوبات في اختيار العقار السياحي كون أغلب الأراضي المختارة لتوطين مشاريع سياحية ذات طابع فلاحي أو غابي (علما أن بعض المساحات المتوفرة أحراش قابلة لاستقبال المشاريع السياحية وهي مصنفة غابات).

4- أغلب المستثمرين الخواص أصحاب المشاريع السياحية يشتكون من الصعوبة في تمويل مشاريعهم من طرف البنوك.

5- نقص اليد العاملة المؤهلة في الميدان السياحي.

6- الحضيرة الفندقية الحالية غير كافية لاستيعاب السواح المتوافدين جزائريين أو أجانب خاصة في موسم الربيع.

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

1- نقص ثقافة الأسعار التحفيزية لدى متعاملي القطاع لتمكين جميع شرائح المجتمع من الاستفادة من المنتوج السياحي الداخلي؛

2- غياب الثقافة السياحية مما يؤدي إلى ضعف الخدمات المقدمة للسياح.

وتشمل هذه الظاهرة حتى الصحف والمجلات ونقدم هنا إحدى العيينات التي قمنا بدراستها وتتمثل في جريدة الشروق اليومي الأكثر انتشارا حيث يوجد لديها مراسل دائم بالمدينة وهذا مكسب إعلامي رصدنا ما تنشره بقلم هذا المراسل من فاتح جوان إلى غاية منتصف أكتوبر سنة 2009 وجدنا أن 83% في المائة مما نشر كله حول الفسق، المخدرات، السرقة، القتل 5 في المائة احتجاجات والباقي مواضيع مختلفة، والجريدة تقرا على نطاق واسع حتى في الوطن العربي والعالم وبالتالي ستتشكل عند من لا يعرف قالمة صورة سوداء مفزعة ومنفرة من الذي يرغب في القدوم إلى مدينة على هذه الدرجة من الفساد والسوء.

ففي كل مدينة في هذا العالم محاسن ومساوئ ومحاسن قالمة كثيرة فالجامعة لوحدها أنعقد بها العديد من الملتقيات علمية فعلى سبيل المثال هذه السنة (2016) انعقد مؤتمر وطني حول المقاولاتية والقطاع السياحي إضافة إلى ملتقيات مديرية الثقافة ومديرية الشؤون الدينية وجمعية التاريخ في مختلف المناسبات الدينية والوطنية لم ينشر منها أي شيء، لماذا نعرض عن كل ذلك ونقدم ما هو أسوأ في حين لو رجعنا الصحف الاستعمارية سواء تلك التي كانت تصدر بقالمة أو بالمدن الأخرى نجدها تزخر بالإعلانات الاشهارية للسياحة بأسلوب مغري وجذاب، كما أن النشاطات العلمية والثقافية كانت دوما ولازالت تنظم في أماكن سياحية كأسلوب إشهاري ففي تونس تنظم النشاطات الثقافية في الأماكن السياحية كالحمامات، أما في مصر فقد تعدت ذلك إلى تنظيم اللقاءات السياسية للرؤساء أو الوزراء في المنتجعات السياحية كشرم الشيخ وهذا يعتبر قمة في الإشهار السياحي

والحقيقة أن مشاكل السياحة كثيرة ومتنوعة تشمل المواصلات، النظافة، نوعية الخدمات، لان السائح يبحث دوما عن الأمن، عن الراحة عن حسن الاستقبال عن الخدمات الجيدة... ولا يتم ذلك إلا بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية .

ثالثا: الحلول المقترحة

ولمعالجة المشاكل السابقة الذكر نقترح جملة من الحلول نوجزها فيما يلي[1]:

1- السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تثمين القدرات المحلية؛

2- تنفيذ برامج وتدابير ترقية وتطوير النشاطات السياحية والحمامات المعدنية وتقويم نتائجها؛

3- تشجيع بروز عروض سياحية متنوعة وذات نوعية؛

4- جمع وتحليل وتزويد آلية الرصد الإحصائية للقطاع في مجال المعلوماتية والمعطيات الإحصائية حول النشاطات المرتبطة بالاقتصاد السياحي والحمامات المعدنية وضمان نشرها؛

5- إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم والعمران وتثمين مناطق ومواقع التوسع السياحي؛

6- توجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية؛

7- السهر على مطابقة النشاطات السياحية وتطبيق القواعد ومقاييس الجودة المقررة في هذا المجال؛

8- المساهمة في تحسين الخدمات السياحية لاسيما تلك التي لها صلة بالنظافة وحماية الصحة والأمن المرتبطة بالنشاط السياحي؛

9- المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه ورد الاعتبار له؛

10- المشاركة في متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية؛

11- المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية؛

12- المشاركة في جهود إدماج نشاطات الصناعة التقليدية في المنظومة الاقتصادية المحلية؛

13- تدعيم أعمال المنظمات والتجمعات المهنية والجمعيات والفضاءات الوسيطة الناشطة في ميدان الصناعة التقليدية وتنشيطها؛

14- جمع المعلومات والمعطيات الإحصائية في مجال الصناعة التقليدية وضمان توزيعها؛

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

15- تأطير التظاهرات الاقتصادية من أجل ترقية الصناعة التقليدية والحرف وتنشيطها.

الخلاصة:

بالرغم من امتلاك ولاية قالمة لإمكانيات هائلة متعددة ومتنوعة في مجال السياحة إلى أنها تعاني من نقص واضح لعدم وجود اهتمام حقيقي بهذا القطاع بالإضافة إلى نقص الدعم والمشاكل التي تحول دون تنمية وتطوير هذا القطاع خاصة وأنه يعد ثروة مستديمة، وهو ما يتطلب تضافر الجهود للارتقاء بالسياحة في الولاية لأنها تمثل المحرك النشيط لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتي تسهم في دفع عجلة التنمية وذلك من خلال دورها البارز في توفير فرص العمل بالإضافة إلى رفع المداخيل التي تحصل من مختلف الاستثمارات السياحية.

كما تعد الوكالات السياحية من العوامل الأساسية لازدهار وتنمية الاقتصاد المحلي للولاية وذلك نتيجة الأموال التي تضخها والعمالة التي تستوعبها والمناطق التي تنميها فهي بذلك أحد المعالم الأساسية في الضيافة لأنها تؤثر ايجابيا أو سلبيا على سلوك السياح فبدونها لا تتم صناعة السياحة وهو ما يستدعي ضرورة الاهتمام بها وإدراجها ضمن أولويات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الخاص بولاية قالمة.

الخاتمة العامة

إن تطوير وتحديث القطاع السياحي، وما يمكن أن يحققه من نتائج ايجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو من شأنه أن يساهم في حل العديد من المشاكل، بداية من مساهمته في الدخل الوطني ودعم الاقتصاد من خلال ما يجنيه من عملات ورؤوس أموال أجنبية والرفع من ميزان المدفوعات بالإضافة إلى إمكانية امتصاص هذا القطاع للبطالة من خلال مساهمته في تشغيل اليد العاملة العادية أو الفنية وبذلك الإسهام في الإيرادات الحكومية ومنه تحسين مستوى المعيشة.

وعلى الرغم من توفر الجزائر على العديد من الموارد السياحية المتكاملة والتي نادرا ما نجدها مجتمعة في دولة ما كالشواطئ والصحاري والواحات بالجنوب أو المناطق الأثرية والحمامات خاصة الموجودة منها في ولاية قالمة إلا أنها تبقى متحفظة مقارنة بالبلدان الأخرى التي تحتل فيها السياحة مكانة مرموقة وتحظى بالاهتمام الكبير ويتضح ذلك من خلال طاقات الإيواء، إيرادات سياحية...الخ ومع ذلك لا يمكننا أن ننفي أن جهودا تبذل من اجل النهوض بهذا القطاع نظرا لأهميته.

فإسقاطنا للدراسة على ولاية قالمة وما تمتاز به من مقومات جذب هائلة والتي تمتاز أيضا بالتنوع الثقافي والحضاري جعل المحافظة عليها تتم من خلال الاستغلال الجيد لهذه المناطق والموروثات قصد استقطاب عدد اكبر من السياح من مختلف المناطق والبلدان وبالتالي حيازة مكانة رفيعة ضمن البلدان السياحية العالمية.

اختبار الفرضيات:

لقد تطورت السياحة تطورا كبيرا وأصبحت اليوم من الصناعات الهامة حيث أصبحت ضرورة ورغبة ملحة للإنسان قصد التغيير في حياته وكسر الروتين حيث انعكس ايجابيا خاصة على الاقتصاد هذه الدول السياحة المستقبلة للسياح مما أدى إلى تحسين ميزان مدفوعاتها بالإضافة إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية وكذا تقليص نسبة البطالة وبالتالي تحسين ظروف العيش بالنسبة للمجتمع

حيث بدأت المنظمات السياحية والدول تهتم بالسياحة في إطار السياسة التنموية العامة وبالفعل فإن تطور السياحة العالمية يبرز المساهمة المتزايدة لهذا القطاع في النمو العالمي لأنه يحتوي على مردودية سريعة ولا يكلف كثيرا مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى والثانية معا.

كما أظهرت الدراسة أن السياحة في ولاية قالمة أصبحت في الآونة الأخيرة تستقطب العديد من السكان المحلين والمغتربين والأجانب على حد سواء فضلا عن انعكاس هذا القطاع على جميع أوجه التنمية المحلية المستدامة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) والذي يعمل على جلب الأسواق وزيادة الاستثمار من خلال توفير شبكة طرقات عديدة ومتنوعة بالإضافة إلى توفير مج من الفنادق والمركبات المعدنية بالإضافة خلق

مهارات سياحية ثقافية وفنية وحماية المواقع السياحية وبالتالي تنشيط الاقتصاد المحلي من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني وذلك حفاظا على الأجيال القادمة، وبالتالي فالفرضية الثالثة صحيحة.

كما تظهر أهمية قطاع السياحة في ولاية قالمة من خلال مساهمته الفعالة في تطوير وازدهار الاقتصاد المحلي للولاية وذلك نتيجة الأموال التي يضخها والعمالة التي يستوعبها بالإضافة إلى تحقيق الانتعاش إلى باقي القطاعات الأخرى المرتبطة به وهو ما يثبت صحة الفرضية الأخيرة.

نتائج الدراسة:

ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة واختبارنا للفرضيات توصلنا إلى النتائج الآتية:

عدم وجود تمويل كافي للمشاريع الاستثمارية في المجال السياحي بالرغم من قيام الولاية بمجموعة من الإجراءات لتحفيز المستثمرين لكنها بعيدة عن المستوى المطلوب.

- ضعف التكوين في مجال السياحة واقتصاره على التكوين في مجال الإطعام والفندقة فقط.
- نقص البنى التحتية والخدمات المرتبطة بالسياحة من هياكل إيواء ووكلات للسفر...الخ.
- المؤسسات الفندقية في الولاية معظمها غير مصنف وهو ما من شأنه أن يقلص من توافد السياح بسبب ضعف الخدمات المقدمة لهم وعدم استفادتهم من خدمات راقية.
- هناك توجه نحو تطبيق تنمية سياحية مستدامة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.
- تبقى الولاية في تطوير واستغلال الموارد السياحية محدودة جدا حيث لم يولى لهذا القطاع العناية الكافية التي تمكنه من تحقيق الأهداف.
- انعدام الوعي السياحي سواءا على مستوى الهيئات أو أفراد المجتمع.
- انعدام دراسات للتسويق وعدم توفر المعلومات اللازمة عن السواح (جنس، عمر، سبب السياحة...الخ)، حيث أن انعدامها لا يساهم في بناء استراتجيات تنموية للسياحة.
- تشرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النشاط السياحي سواء بشكل مباشر من خلال الفنادق والخدمات المقدمة للعائلات أو بشكل غير مباشر من خلال مؤسسات النقل والموصلات بالإضافة إلى البناء والأشغال العمومية.
- إن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية، في تنمية قطاع السياحة في ولاية قالمة ضئيلة وهذا راجع إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع.

التوصيات:

وبناءا على النتائج السابقة ارتئينا تقديم جملة من التوصيات للارتقاء بقطاع السياحة في ولاية قالمة في ظل الأوضاع والمشاكل التي يعاني منها القطاع:

- ضرورة بناء ثقافة مشجعة على ترويج السياحة ويتعلق ذلك بفن الاستضافة وبتعميق الوعي بأهمية السياحة وعوائدها لدى المواطنين من خلال إدراج هذه الثقافة في مناهج التعليم والقيام بحملات اشهارية متنوعة، أو عمل ورشات عمل صيفية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم.
- يجب على جميع الجهات المعنية القيام بنشر التوعية السياحية بين أفراد المجتمع ومحاربة ثقافة العيب.
- انشاء معاهد تدريب مهني ترفع من كفاءة الموارد البشرية العاملة في السياحة خاصة في المجتمعات المحلية الفقيرة وللأفراد الذين لم يحالفهم الحظ لإكمال دراستهم الجامعية.
- تطوير البنية التحتية وشبكة المواصلات وتشجيع جذب استثمارات سياحية وفندقية الأمر الكفيل بزيادة فرص العمل وبالتالي محاربة البطالة والفقر، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة للأفراد ودفع العجلة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات.
- ضرورة الاهتمام بالإمكانيات السياحية للولاية وإعطائها الأهمية اللازمة من خلال الاستغلال الأمثل، بالإضافة المحافظة على الآثار من الاندثار والزوال بفعل السرقات والتلوث باعتبارها مفتاحا للتنمية السياحية المستدامة.
- إن العمل على تحقيق تنمية محلية مستدامة من خلال القطاع السياحي لن يأتي إلا من خلال الوعي المشترك لجميع المواطنين المحليين والسلطات المسؤولة والسياح بالإضافة إلى المحافظة على المحيط ومكافحة التلوث.
- ضرورة الاستمرار والإسراع في التطبيق الفعلي والحقيقي لبرامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) الخاص بالولاية باعتباره السياسة الجديدة للسياحة في ولاية قالمة مستقبلا.
- فرض رقابة صارمة ومتابعة مستمرة من قبل الهيئات المختصة والمسؤولة لتنفيذ هذا المخطط باعتبارها الدعامة الأساسية والرهان الذي من ولاية قالمة قطبا سياحيا ومقصدا للسياح من طل البقاع.
- توفير وسائل النقل والموصلات المريحة لتسهيل تنقل السياح داخل حدود الولاية.
- بناء المحميات الطبيعية وتهيئة المركبات المعدنية الأمر الذي يشجع كثيرا على السياحة الجبلية والحموية، بالإضافة إلى توفير الأمن.

- العمل على تنمية الصناعات التقليدية والحرفية فهي تمثل التراث وتعكس صورة حقيقية عن الولاية بحضارتها وثقافتها باعتبار السياحة والصناعة التقليدية تشكلان نشاطا متكاملا، بالإضافة إلى القيام بتقديمها للزبائن على المستوى المحلي والعالمي من خلال الأنشطة التسويقية والترويجية الازمة والتي تلعب دورا مهما في تطوير هذا القطاع.
- على الهيئات الداعمة تقديم يد العون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية بهدف إنماءها وتطويرها وذلك من خلال تنشيط دور هياكل الدعم والمساعدة بالإضافة إلى تقديم تسهيلات بنكية وإعفاءات ضريبية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1- ألبنا مُحَمَّد، **اقتصاديات السياحة والفندقة**، الدار الجامعية، مصر، 2009.

2- أبو عياش عبد الإله، حميد عبد النبي الطائي، **التخطيط السياحي- مدخل استراتيجي**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

3- الأنصاري مُحَمَّد إمام أسيا، إبراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.

4- البكري عبد المنعم فؤادة، **التسويق السياحي وتخطيط العملات الترويجية**، عالم الكتب الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

5- الجلاد أحمد، **التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق**، عالم الكتب للنشر والتوزيع، مصر، بدون سنة.

6- الحربي هباش رجاء، **التسويق السياحي في المنشآت السياحية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

7- الحميري موفق عدنان عبد الجبار، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

8- الدباس نزيه، **إدارة القرى السياحية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2007.

9- السيسي ماهر عبد الخالق ، **مبادئ السياحة**، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2001.

10- الشاكري عبد الصاحب، **أفاق السياحة**، دار النشر والاستثمارات التكنولوجية، بدون بلد، 2007.

11- الصعيدي عصام حسن، **الترويج والتسويق السياحي والفندقي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

12- الصعيدي عصام حسن، **نظم المعلومات السياحية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

13- الصيرفي مُحَمَّد، **مهارات التخطيط السياحي**، دار هناء للتجليد الفني، مصر، بدون سنة.

14- الطائي حميد، **أصول صناعة السياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

15- الظاهر نعيم، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

16- العقيد مرزوق عايد، النمر المهيرات بركات، سعيد الراوي عادل، عايد العقيد بدر، الحاج ذيب فيصل، **مبادئ السياحة**، إثراء للنشر والتوزيع، الإمارات، الطبعة الأولى، 2011.

17- العمري مُحَّد أحمد، **الأمن السياحي- المفهوم والتطبيق**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

18- المصري سعيد مُحَّد ، **مقدمة في إدارة وتنظيم المنشآت السياحية والفندقية**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2001.

19- المهيرات بركات كامل النمر ، **الجغرافيا السياحية**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

20- النسور إياد عبد الفتوح، **أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

21- الهادي مُحَّد سليمان عمر، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

22- الهيتي صبري فارس، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

23- بظاظو إبراهيم، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

24- بوزناشة توفيق، **دليل الجمهورية (ولايات وبلديات)**، مطبعة دار الحقائق، الجزائر، الطبعة الأولى، الجزء الأول، جانفي 2006.

25- دراركة حمزة، العلوان حمزة، أبو رحمة مروان، كافي مصطفى، **الجغرافيا والمعالم السياحية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

26- دراركة حمزة، عبد الرزاق العلوان حمزة، مُحَّد أبو رحمة مروان، يوسف كافي مصطفى، **السياحة البيئية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

27- ربيع مُحَّد عبد العزيز، **التنمية المجتمعية المستدامة- نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية، 2015.

28- رواشدة أكرم عاطف، **السياحة البيئية– الأسس والمرتكزات**، الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

29- طارق كمال، **السياحة والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

30- عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

31- عبد الخالق عبير، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية، دون ذكر البلد، 2014.

32- العواملة نائل عبد الحافظ، **إدارة التنمية الأسس–النظريات–التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

33- عبد العزيز ماهر، **صناعة السياحة**، زهران للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

34- عبد القادر مصطفى، **دور الإعلان في التسويق السياحي**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.

35- عبد اللطيف رشاد أحمد، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، دون بلد، الطبعة الأولى، 2011.

36- عبوي زيد سلمان، **السياحة في الوطن العربي– دراسة لأهم المواقع السياحية العربية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

37- عبوي زيد منير، **الاقتصاد السياحي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

38- عبوي زيد منير، **إدارة المنشآت السياحية والفندقية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

39- عبيدات مُحَّد، **التسويق السياحي– مدخل سلوكي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008.

40- عمر مؤمن مُحَّد، **التخطيط السياحي**، المكتب الجامعي الحديث، بدون ذكر البلد، الطبعة الأولى، 2009.

41- غنيم مُحَّد عثمان، بيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.

42- غنيم عثمان مُحَّد، أبو زنط ماجدة، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

43- قاسم خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

44- كافي مصطفى يوسف، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2014.

45- موسشيت دوجلاس، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، 2000.

46- مصطفى مُحَّد سمير، **استراتيجيات التنمية المستدامة (مقارنة نظرية وتطبيقية)**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ناشرون EOLSS، اليونسكو، الأكاديمية العربية للعلوم، لبنان، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 2006.

47- مقابلة خالد، **فن الدلالة السياحية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2003.

48- ملوخية أحمد فوزي، **التنمية السياحية**، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

1- pierre lamic Jean, **tourisme durable**: utopie ou réalité ? lharmatta, rue de lecal , paris, 2008.

2- mesplier Alain et pierre duraffour blac, **Le tourisme dans le monde**, Editio, Brel, 2014.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1- بهاز الجيلالي، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يوم 2008/01/23.

2- بودي عبد القادر، **أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجنوب الغربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005- 2006.

3- بوعموشة حميدة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

4- سمعاني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013- 2014.

5- صليحة عشي، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر وتونس والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2010-2011.

6- عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، السنة الجامعية 2012- 2013.

7- عيساني عامر، **الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحة المستدامة- حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2009- 2010.

8- كواش خالد، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية- حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003- 2004.

9- مشري مُحَّد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

رابعا: الملتقيات

1- اسماعيل مراد، بورقبة بختة، دور القطاع السياحي في التنمية المحلية دراسة حالة –الجزائر-، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 22-23 أفريل 2014.

2- العثماني مصطفى، بوسهوة نذير، **مداخلة حول أهمية القطاع السياحي في تحقيق التنمية-**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي، تيبازة.

3- الهادي سليمي، بوقرين عبد الحليم، **النظام القانوني للسياحة في الجزائر**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول: التنمية السياحية، جامعة غرداية، فيفري 2012- 2013.

4- الوادي محمود حسين، الزعبي علي فلاح، **دور التخطيط السياحي في إقامة صناعة سياحة منظورة في إطار تنمية مستدامة عامة في المملكة الأردنية الهاشمية**، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي السنوي الذي سينعقد في رحاب جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، للفترة من 9-2010/03/10.

5- بخاخشة موسى، حريد رامي، القطاع الخاص كأداة لتنمية القطاع السياحي بولاية قالمة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 08 و09 نوفمبر 2015.

6- براهيمي عبد الرزاق، عبد الحفيظ مسكين، **اثر ممارسة الأنشطة التسويقية في دعم وتنمية القطاع السياحي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: السياحة في الجزائر-الواقع والأفاق-المركز الجامعي، البويرة، يومي 11-12 ماي 2010.

7- برسولي فوزية، شيبان وردة، **دور الأمن السياحي في السياحة المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2010.

8- بن خديجة منصف، أولاد زاوي عبد الرحمن، **السياحة البيئية مدخل حيث في للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي الأول حول: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، يومي 08 و09 نوفمبر 2015.

9- بن سماعين حياة، السبتي وسيلة، **دور السياحة العربية في التنمية الاقتصادية**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الاقتصاد السياحي والتنمية المستدامة، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010.

10- بودلال علي، **النهوض بالصناعة السياحية المستدامة في الجزائر كأحد شروط تنمية الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 22- 23 أفريل 2014.

11- بوعمامة نصر الدين، بوعمامة علي، **استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، يومي 03- 04 مارس 2008.

12- تومي ميلود، بن فرحات عبد المنعم، **إمكانيات ومتطلبات تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر منطقة بسكرة نموذجا**، مداخلة من الملتقى حول: الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة.

13- حوتية عمر، حوري عمر، **تطوير قطاع السياحة كمدخل للنهوض بالتنمية المحلية المستدامة – السياحة العلاجية في الأردن كنموذج**، بحث في المؤتمر الدولي حول: الاستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي لتيبازة، يومي 26-27 نوفمبر 2014.

14- جوامع إسماعيل كامل، بركات فايزة، **صناعة السياحة في الجزائر – قراءة في برامج وإشكاليات التطبيق**، الملتقى الوطني الأول للسياحة في الجزائر الواقع والأفاق، المركز الجامعي، البويرة، 2010/12/11.

15- داودي الطيب، بن طبي دلال، **السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية الستدامة، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2010.

16- رحال علي، عيساني عامر، **استراتيجية التنمية السياحية دراسة مقارنة – الجزائر، مصر وتونس–**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، يومي 09- 10 مارس 2010.

17- زايري بلقاسم، **الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 08- 09 مارس 2005.

18- طيب سليمان مليكة، **إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، يومي 03- 04 مارس 2008.

19- قطاف ليلى، بوشنقير إيمان، ملاحي رقية، **أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة ولاية مستغانم**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، يومي 19- 20 نوفمبر 2012.

20- علي أحمد زينا، **وجهات نظر الأطراف المعنية بتقارير أهداف الألفية للتنمية لتحضير، التحليل والمضمون، المشاركة، الاستخدام، المتابعة وتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر**، ورشة العمل الوطنية حول: آليات متابعة الأهداف الألفية للتنمية في لبنان، لبنان، 2006.

21- محبوب مراد، صولح سماح، **ضغوط السياحة على قيم وثقافة وتقاليد المجتمع**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، يومي 09- 10 مارس 2010.

22- مُحَّد منجي إيمان، **مداخلة بعنوان فعالية الإدارة في مواجهة الأزمات السياحية- دراسة حالة مصر في مواجهة أزمة تفجيرات شرم الشيخ**، ضمن ملتقى حول: صناعة السياحة في الوطن العربي من منظور استراتيجي واداري وتنموي، جامعة الدول العربية، تونسن يومي 2- 6 فيفري 2006.

23- مخلوفي عبد السلام، بودي عبد الصمد، **أهمية التسويق السياحي عبر الانترنت في تحقيق السياحة المستدامة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، يومي 09- 10 مارس 2010.

24- مرازقة عيسى، شخشاخ مُحَّد الشريف، **التنمية السياحية المستدامة في الجزائر- دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، يومي 09- 10 مارس 2010.

25- مزريق عاشور، **التنمية السياحية: في خدمة الدول المتقدمة والنامية على السواء**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، يومي 09- 10 مارس 2010.

26- مشعلي بلال، محرز صالح، **دور وأهمية التخطيط الاستراتيجي للنهوض بالقطاع السياحي من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 08-09 نوفمبر 2015.

27- مشمش نجاة، بن عبيد فريد، **دور التخطيط السياحي في التنمية السياحية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 09- 10 مارس 2010.

28- معطى الله خير الدين، عزوزي خديجة، **السياحة كاستراتيجية لتنمية محلية مستدامة في الجزائر**- الملتقى الوطني حول: التنمية السياحية وعلاقاتها بالتنمية المحلية والمجتمعية بالجزائر، جامعة الطارف، يومي 05- 06 ماي 2014.

خامسا: المجلات

1- هودي عبد الجليل، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، جامعة الشهيد مُحَّد لخضر، الوادي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 09، ديسمبر 2014.

2- فراح رشيد، بودلة يوسف، **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، 2012.

3- غربي أحمد، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد الرابع، أكتوبر 2010.

سادسا: مواقع الانترنت

1- nl.ulum. http ://www
2- https://ar.wikipedia.org/wiki
3- https://forum.sedty.com/t580233.html

الملاحق